OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

1 OF 2

UNIDO

24X

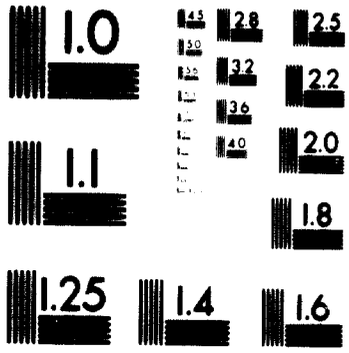

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No 2)

G

2579-A

مركز التنمية الصناعية
للدول العربية

الصناعات الصغيرة
في الدول العربية بالشرق الأوسط

002579
SMALL-SCALE INDUSTRIES IN ARAB COUNTRIES OF
THE MIDDLE EAST: REPORT
OF THE EXPERT GROUP MEETING.
UNIDO-ID/21, UN-E.70.II.B.22

2/

صدر هذا الكتاب عن منظمة التنمية الصناعية للامم المتحدة UNIDO
عام ١٩٧٠ تحت عنوان :

Small-Scale Industries in Arab Countries of the Middle East.

ترجمة : **المهندس محمد محمود حسب النبى**
مراجعة : **دكتور مهندس انور محمود عبد الواحد**
صـــدرت الترجمة عن مركز التنمية الصـــناعية للدول العربية بموافقة اليونيدو عام ١٩٧٣ .

The Original Publication was issued by UNIDO in 1970 under the title :

Small-Scale Industries in Arab Countries of the Middle East.

Code No. ID 21

Translated by : Eng. Mohamed Hasab El-Naby.
Revised by : Dr. Eng. Anwar Abd El-Wahed.
This Arabic translation is published by IDCAS in 1973 according to an agreement with the UNIDO.

مركز التنمية الصناعية
للدول العربية

الصناعات الصغيرة
في الدول العربية بالشرق الأوسط

تقرير ندوة الخبراء في الصناعات الصغيرة
المنظمة في بيروت – لبنان ، ١١ – ١٥ نوفمبر ١٩٦٨
وبعض البحوث المقدمة في الندوة

الأراء الواردة فى البحوث المقدمة من الأفراد أو من الحكومات تمثل أراء مقدميها وبالتالى لا تمثل بالضرورة آراء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية • ويمكن الاقتباس أو نقلها كما هى على أن يشار الى الأصل الذى أخذت منه ، وأن ترسل نسخة من النشرة المحتوية على الاقتباس أو النقل الى المنظمة والى مركز التنمية الصناعية للدول العربية •

والتبويبات المستعملة وعرض مواد هذه النشرة لا يعنيان بأى حال من الأحوال ابراز أى رأى لسكرتارية الأمم المتحدة نحو الوضع القانونى لأى دولة أو منطقة ، أو السلطات فيهما ، أو يمس تحديد حدودها •

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول	
تقرير مجموعة الخبراء عن تنمية الصناعات الصغيرة فى الدول العربية بالشرق الأوسط ببيروت ـ لبنان ١١ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٦٨	١
تقديم	٣
السياسات والبرامج والأجهزة والتسهيلات للصناعات الصغيرة فى الدول المشتركة	٦
مستقبل القطاع البيئى فى اقتصاد متطور	١٢
النهوض بمباشرة وادارة الأعمال	١٧
الخدمات الفنية للصناعات الصغيرة	٢٣
تمويل الصناعات الصغيرة	٣٣
التعاون الاقليمى والدولى	٤٠
ملحق رقم ١ : دعم حركة تنمية الصناعات الصغيرة عن طريق مركز متعدد الوطنيات للتنمية الصناعية	٤٤
ملحق رقم ٢ : المعالم الاساسية لمركز الدراسات الصناعية للمغرب والمعاون من برنامج التنمية للامم المتحدة ـ صندوق المعونة الخاص ومركز التنمية الصناعية الذى اقامته جامعة الدول العربية	٥٣
ملحق رقم ٣ : قائمة المشتركين	٥٩
ملحق رقم ٤ : جدول الأعمال	٦١
ملحق رقم ٥ : قائمة الوثائق	٦٣
الفصل الثانى	
اوراق مختارة مقدمة للندوة	٦٩
١ ـ موقف ومشاكل ومستقبل الصناعات الصغيرة فى ست دول عربية بالشرق الأوسط	٧١

الموضوع	الصفحة
المحال والتعريف والمدخل	٧١
خصائص الصناعات الصغيرة	٧٣
مشاكل الصناعات الصغيرة	٨٥
السياسات والحوافز الحكومية	١٠٠
هيكل برنامج لتنمية الصناعات الصغيرة	١٠٩
ملحق : جداول بمنشآت الصناعات التحويلية والمشتغلين فيها فى ست دول عربية بالشرق الأوسط	١١٧
٢ ـ تحليل مقارن للصناعات الصغيرة فى الدول العربية بالشرق الأوسط وفى بعض دول أخرى مختارة	١٢٤
الصناعات التحويلية	١٢٥
الصناعات الصغيرة	١٢٥
نمط التصنيع	١٣١
٣ ـ مستقبل القطاع البيئى فى اقتصاد يجرى تصنيعه	١٣٥
مقدمة	١٣٥
المشاكل الأساسية	١٣٩
اعتبارات السياسة	١٤١
مجالات مختارة فى الانتاج الحرفى	١٤٣
قرارات السياسة العامة	١٥٠
المساعدة الفنية والمالية والتسويقية وتسهيلات الخدمة المشتركة	١٥٢
الاجراءات الحكومية ـ السلبية والايجابية	١٥٩
الخلاصة	١٦٣

مقدمة

١ ـ عقدت ندوة خبراء تنمية الصناعات الصغيرة فى الدول العربية بالشرق الأوسط فى بيروت ـ لبنان خلال الفترة من ١١ الى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ •

وأشرفت على الندوة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالاشتراك مع المكتب الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة ببيروت (اليونيسوب) •

٢ ـ حضر الاجتماع أحد عشر مبعوثا من خمس دول : العراق ـ الأردن ـ لبنان ـ المملكة العربية السعودية ـ سوريا • كما حضره بعض المختصين والاستشاريين فى اليونيدو واليونيسوب وممثلون عن منظمة العمل الدولية (أ.ل.و) ومنظمة الغذاء والزراعة (فاو) • ويوضح الملحق رقم (٣) أسماء المشتركين فى هذه الندوة • وقد قام السيد ايجور كرستوفسكى رئيس قسم الصناعة الصغيرة باليونيدو والسيد تران لى كوانح موجه المنطقة للتنمية الصناعية باليونيسوب بالعمل كمديرين معاونين للندوة•

٣ ـ ألقى السيد احسان بيضون المدير العام بوزارة الاقتصاد الوطنى فى حكومة لبنان الكلمة الافتتاحية بالنيابة عن وزير الاقتصاد الوطنى وقد أبدى ارتياحه لانعقاد الندوة فى بيروت كما رحب ترحيبا حاراً بالمشتركين فيها وأبدى رأيه فى أنه لما كان الجزء الأكبر من قطاع الصناعات التحويلية فى المنطقة هو صناعات صغيرة فان ما ستنتهى اليه مناقشات ومداولات مجموعة الخبراء سيكون له أهميته الكبرى فى التنمية الصناعية فى الشرق الأوسط ثم شكر سيادته بعد ذلك اليونيدو واليونيسوب لقيامهما بالاشراف على تنظيم الندوة وعبر عن امانيه الحارة بنجاحها •

٤ ـ كذلك قام السيد جين بيير مارتن ، مدير اليونسوب ، بالترحيب بالمشتركين ، ثم أشار الى أن هذه الندوة هى ثانية الندوات التى نظمت فى بيروت فى مجال الصناعة الصغيرة لنفس مجموعة الدول • وان الندوة الأولى التى عقدت فى ١٩٦٦ وركزت أساسا على الساحات الصناعية والمجمعات الصناعية الخاصة بالصناعات الصغيرة • وذكر سيادته ان الندوة الحالية ستبحث مشاكل الصناعات الصغيرة على نطاق أكثر شمولا ، حيث انها تجمع فى صعيد واحد مسئولين حكوميين أساسيين ، من مجموعة دول تواجه مشاكل متماثلة ، مع خبراء الأمم المتحدة العاملين فى هذه الدول، والمختصين والاستشاريين فى اليونيدو واليونيسوب وأ•ل•و والفاو• وكلهم يعمل بجد فى مختلف نواحى تنمية الصناعة الصغيرة • ثم أعرب عن أمله فى أن تسفر المناقشات والمداولات ، عن توصيات عملية لتطوير هذا القطاع الاقتصادى الهام بالنسبة للدول المشتركة فى الندوة •

٥ ـ تليت فى النوة الرسالة التالية من الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن المدير التنفيذى لليونيدو • (يسرنى بالغ السرور أن أقدم ترحيبى الحار بالمشتركين فى ندوة الخبراء فى تنمية الصناعات الصغيرة فى الدول العربية بالشرق الأوسط ، حيث تتعاون المنظمة الدولية للتنمية الصناعية مع المكتب الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة ببيروت فى مساعدة دول هذه المنطقة فى مجهوداتها لدفع عجلة التصنيع • والندوة الحالية ماهى الا استمرار ومتابعة لندوة مجموعة الاستشاريين فى المناطق الصناعية والمجمعات الصناعية السابق عقدها فى بيروت منذ عامين لنفس مجموعة الدول • وانى لسعيد اذ أجد ان جدول اعمال الندوة الحالية مبنى على أساس موسع يشمل اعادة النظر فى السياسات والبرامج والأجهزة والمساعدات الخاصة بالصناعات الصغيرة وأنه بجانب ذلك يشتمل على الاتجاه لتطوير المقدرة على مباشرة وادارة الأعمال وتقديم الخدمات الفنية والمالية للصناعات الصغيرة بالاضافة الى التعاون الاقليمى والدولى فى هذا المجال • وان على الصناعات الصغيرة الحديثة ان تؤدى دورا متزايد الأهمية فى اقتصاديات دول المنطقة ليس فقط لاضافة فرص للعمل بدخول أكثر ارتفاعا ولكن لسد الكثير من الاحتياجات فى الهيكل الصناعى لهذه الدول•

ولزيادة معدلات النمو • وانى لأمل ان تكون نتائج هذه الندوة ذات صبغة عملية ، وأن تؤدى الى تزايد الجهود على المستويين الاقليمى والدولى ، لتنمية الصناعات الصغيرة فى المنطقة •

٦ – أشار السيد كريستوفسكى الى أن الهدف الرئيسى للندوة هو تطوير الصناعات الصغيرة عن طريق انشاء أو تدعيم خدمات الارشاد الصناعى وتقديم التسهيلات المالية • ونظرا للدور الكبير الذى يؤديه القطاع البيئى – الحرفى واليدوى – فى الدول المشتركة فان على الندوة أن تتباحث فى مشاكل هذا القطاع والأساليب المطلوبة ليتحقق له التكامل الاقتصادى المتطور • وأوضح انه من المنتظر أن توفر الندوة معلومات قيمة عن ظروف ومتطلبات الصناعات الصغيرة فى المنطقة مما يمكن من الوصول الى مايجب عمله على المستويات القومية والاقليمية والعالمية للمعاونة فى انشاء صناعات صغيرة جديدة وتطوير الموجود منها فى البلاد المشتركة فى الندوة • كما أنه من المنتظر أيضا أن يتيح ما تتوصل اليه الندوة توجيها فعالا لكل من حكومات دول المنطقه • وخبراء الأمم المتحدة الذين يقدمون مساعداتهم الفنية لهذه الدول • ومن المنتظر أن لا يقتصر أثر نتائج هذه الندوة على منطقتها فقط بل سيمتد الى سائر الدول التى وصلت فى تنمية صناعاتها الى مستوى مقارب •

٧ – تم اقرار جدول الأعمال المبدئى للندوة (انظر الملحق رقم ٤ فى الفصل الأول) ومرفق بيان بالبحوث التى قدمت للمناقشة والبحوث التى تتناول عرض للأنشطة السابقة ، والبحوث المقدمة من الدول فى هذه الندوة (انظر الملحق رقم – ٥ – فى الفصل الأول) •

٨ – تم اقرار تقرير مجموعة الخبراء فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٨ وألقى كل من السيد مارتن والسيد كريستوفسكى كلمة الختام للندوة •

ايضاح

المقصود بالدولار $ هو دولار الولايات المتحدة • والسنت ¢ يساوى ٠٫١ دولار • والمقصود بعلامة النقط (...) أن البيان غير متوفر أو لم يرد على حدة والمقصود بعلامة الشرطة (-) أن الكمية صفر أو لا تذكر •

اختصارات

الأمم المتحدة

ECAFE	(ايكاف) المندوب الاقتصادى لأسيا والشرق الأقصى •
UNESOB	(يونيسوب) المكتب الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فى بيروت
UNIDO	(يونيدو) منظمه الأمم المتحدة للتنمية الصناعية •
UNDP	(ى•ن• د/س• ف) برنامج الأمم المتحدة
UNDP, SF	(ى•ن•د•س•ف) برنامج الأمم المتحدة للتنمية - صندوق المعونة الخاص •
ILO	(أ•ل•و) منظمة العمل الدولية •
FAO	(فاو) منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعه •

غير ذلك

BCAIF	بنك التسليف الزراعى والصناعى والعقارى فى لبنان •

GNP	اجمالى الانتاج القومى
HP	حصان ميكانيكى
ISIC	التصنيف الصناعى الدولى الموحد .
KWH	كيلوات.ساعة (ك.س)
LPG	غاز بترولى مسال
MW	ميجاوات
£E	جنيه مصرى (ج.م)
PVC	بوليفينيل كلوريد

اصطلاحات

Extension Services	خدمات ارشاد
Handicrafts	صناعات يدوية
Rural Industries	صناعات ريفية
Cottage Industries	صناعات ريفية منزلية
Artisan Industries	صناعات حرفية
Industrial Estates	مجمعات صناعية
Industrial Areas	ساحات صناعية
Traditional Industries	صناعات بيئية
Intensive Promotion Campaigns	حملات النهوض الشاملة
Industrial Zones	مناطق صناعية
Hire Purchase	شراء استئجارى

الفصل الأول

تقرير مجموعة الخبراء عن تنمية الصناعات الصغيرة
فى الدول العربية بالشرق الأوسط
بيروت ـ لبنان ، ١١ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٦٨

تقـــديم

الكتاب الحالى هو الثانى من مجموعة منشورات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية (اليونيدو) التى تبحث فى مشـاكل تنميـة الصناعات الصغيرة فى الدول العربية بالشرق الأوسط • أما الكتاب الأول « المجمعات الصناعية فى أوربا والشرق الأوسط » ID/4 منشورات الأمم المتحدة ـ رقم المبيعات 68.II.B.11 (*) فيشمل تقرير مجموعة الاستشاريين فى الأمم المتحدة عن المجمعات الصناعية والساحات الصناعية فى دول الشرق الأوسط التى اجتمعت فى بيروت بلبنـان فى الفترة من ٣١ اكتـوبر الى ٥ نوفمبر ١٩٦٦ ، كما يشمل مجموعة من البحوث التى قدمت فى هذا الاجتماع • وقد شهد الاجتماع وفود من العراق ، والأردن ، والكويت ، ولبنـان ، والمملكة العربية السعودية ، وسورياء ويشرح تقرير مجموعة الاستشاريين الحقائق المستخلصة كما يقـدم توصيات فى مختلف مجالات التخطيط ، والانشاء ، والتنظيم والادارة فى المجمعات الصناعية المصناعات الصغيرة فى هذه المجموعة من الدول • ولما كانت المجمعات الصناعية احدى الوسـائل العديدة لتطوير الصناعات الصغيرة ، بالاضافة الى ان المجمعات الصـناعية لا تؤثر فى عملية التنمية ، الا اذا ساندتها تدابير تكميلية ، لتقديم المساعدات لذلك فقد عالجت مجموعة الاستشاريين ، موضـوع تنميـة المجمعـات الصناعية ، داخل اطار السياسة العامة والبرامج لتطوير الصناعة الصغيرة•

وفى نوفمبر ١٩٦٨ ، أى بعد مضى عامين ، قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، بالاشتراك مع المكتب الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فى بيروت (اليونيسوب) ، بالاعداد لنـدوة تضم مجمـوعة

(*) لم يترجم •

من خبراء الصناعات فى الدول العربية بالشرق الأوسط ، وذلك بهدف تقديم مجموعة من التوصيات فى الموضوع تكون أكثر احاطة وشمولا، وقد عقدت هذه الندوة فى الفترة ما بين ١١ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٦٨ وحضرها مندوبون من العراق ، والأردن ، ولبنان ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا • ويشمل الكتاب الحالى ، تقرير هذه الندوة كما يشمل ثلاثة من البحوث المقدمة •

ويحتوى الفصل الأول من الكتاب على تقرير الندوة الذى يشرح الحقائق المستخلصة والتوصيات المتعلقة بسياسات وبرامج تنمية الصناعات الصغيرة ـ والانتقال بها من مرحلة الانشطة الحرفية الى مرحلة الانتاج الحديث الصغير الحجم ـ وتطوير المقدرة على مباشرة وادارة الأعمال ـ والخدمات الفنية اللازمة للصناعات الصغيرة ـ وتمويل الصناعة الصغيرة والتعاون الاقليمى والدولى فى هذا المجال • ويتضمن الملحق رقم (١) بالتقرير بحثا عن انشاء مركز لتنمية الصناعات لخدمة دول المنطقة ، وبه قسم خاص للصناعة الصغيرة •

ويوضح التقرير المقدم فى الفصل الأول من الكتاب الحالى مع تقرير ندوة عام ١٩٦٦ • المضمون العام للقرارات ومجموعة شاملة من التوصيات يمكن ان توضع على أساسها سياسات وبرامج الحكومات لتطوير الصناعة الصغيرة • ورغم ان التقريرين قد وضعا لمقابلة ظروف ومتطلبات الدول العربية بالشرق الأوسط ، الا أن نتائجهما تبدو صالحة للتطبيق ، فى الدول النامية الأخرى ، التى بلغت مستويات مماثلة فى النمو الصناعى ولديها امكانيات مماثلة •

ويتضمن البحث المقدم من السيد أ• عصفور عن « موقف ومشاكل ومستقبل الصناعات الصغيرة فى ست دول عربية » على مسح احصائى للصناعات الصغيرة وتحليل مشاكلها وحصر لسياسات الحكومات ونظم الحوافز بها وبرنامج مختصر لتطوير هذه الصناعات ومعاونتها •

أما البحث (تحليل مقارن عن الصناعات الصغيرة فى الدول العربية بالشرق الأوسط وبعض الدول الأخرى) فقد أعدته منظمة الأمم المتحدة

للتنمية الصناعية وهو يكمل البحث السابق اذ يقدم تحليـــلا مقارنا لهيكل الصناعة الصغيرة فى هذه الدل وفى دول أخرى نامية ومتقدمة •

والبحث المقدم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن « مستقبل قطاع الصناعات البيئية فى الاقتصاد الموجه للتصنيع » يتناول مجال الحرفيين وأصحاب الحرف اليدوية والأنشطة البيئية الأخرى فى الاقتصاد والتطور ، مع الاتجاه نحو تقديم بعض الارشادات لرسم سياسة الحكومات وخطواتها فى اطار البرامج العامة للتصنيع •

هذا وقد قامت منظمة الأمم المتحدة بطبع ونشر عدد من البحوث التى قدمت فى ندوة الخبراء فى النشرة المعنونة « الخدمات الفنيـــة للصـــناعات الصغيرة » •

(Technical Services for small-scale industries (Sales No. 70.II.B.19).

السياسات والبرامج والأجهزة والتسهيلات للصناعات الصغيرة فى الدول المشتركة

٩ ـ افتتح حوار مجوعة الخبراء بمناقشة عن تعريف الصناعة الصغيرة ، وتم الاتفاق ، على أنه من الواجب أن يفصل التعريف بين الصناعة الصغيرة والصناعة المتوسطة والكبيرة من جانب وبينها وبين الصناعات الريفية المنزلية واليدوية من جانب آخر • وذلك للطبيعة المميزة لمشاكلها ، التى تستدعى اتخاذ اجراءات خاصة حتى يمكن تطويرها وخدمتها • ويمكن حصر المشاكل التى تلازم الصناعة الصغيرة فيما يلى :ـ

١ ـ عدم كفاية رأس المال •

٢ ـ النقص فى مستوى المهارات الفنية والتنظيمية اللازمة •

٣ ـ شيوع استعمال معدات ذات كفاءة منخفضة •

٤ ـ صعوبات التسويق وتوزيع الانتاج •

كل ذلك بجانب المشاكل الأخرى التى تلازم صغر حجم المنشآت مما يؤدى فى النهاية الى انخفاض انتاجية العاملين بهذه الصناعات •

وهكذا فقد اتفق على أن يكون الهدف من تعريف الصناعة الصغيرة هو تحديد ذلك القطاع ـ من الصناعات التحويلة ـ الذى تلتزم الحكومة بأن تضع له اجراءات خاصة لتطويره وتقديم الخدمات له •

١٠ ـ اتفق رأى مجوعة الخبراء على انه من الضرورى أن يشمل تعريف الصناعة الصغيرة تلك الصناعات التى تستعمل فيها وسائل فنية متقدمة ولكن بعدد بسيط من المشتغلين مع رأس مال ثابت متواضع • كما اتفق على أن الحدود الرقمية التى تميز الصناعة الصغيرة عن الصناعات اليدوية من جانب وعن الصناعة المتوسطة والكبيرة من جانب آخر ، تختلف

من دولة الى أخرى • وان هذه الحدود يجب أن توضع بهدف دفع عجلة تنمية الصناعات الصغيرة ونشرها كما يجب الا يكون الحد الأقصى لعدد المشتغلين والحد الأقصى لرأس المال منخفضين حتى يمكن تشجيع الصناعات التى تطبق نظم العمالة المكثفة والصناعات التى تستعمل المعدات والآلات الحديثة •

١١ ــ يقع أغلب قطاع الصناعة الصغيرة فى الدول المشتركة فى الندوة ضمن مجموعة المنشآت التى يعمل بكل منها أكثر من خمسة وحتى أقل من خمسين مشتغلا وبالنسبة لرأس المال الثابت المستثمر فى الصناعة فان الأمر يتطلب جمع معلومات أخرى عن الصناعة يمكن عن طريقها رسم صورة احصائية أكثر دقة للقطاع •

١٢ ــ بدراسة موقف الصناعات الصغيرة بالدول المشتركة ، مقارنا مع موقف الصناعات الكبيرة ، يتبين انها تعانى من انخفاض متوسطات الأجور ، ومعدلات الانتاج ، ومتوسطات القيمة المضافة لكل مشتغل، ورأس المال لكل عامل • كما يتضح ان الصناعة الصغيرة فى أغلب دول المنطقة هى أنشطة خاصة يمتلكها غالبا بعض الأفراد والشركاء وتكون فى بعض الحالات القليلة على هيئة شركة بسيطة يؤسسها عدد محدود من الأفراد •

١٣ ــ لوحظ ان الصناعة الصغيرة فى المنطقة تشارك الصناعة بمختلف أحجامها فى التعرض لمشاكل متعددة ، مثل ضيق مجالات التسويق وضعف هيكليتها وعدم شعور رأس المال بالأمان ، وانخفاض مستويات التنظيم ومهارات العمل ، وندرة وارتفاع تكلفة رأس المال ، وارتفاع تكلفة الانتاج على العموم • غير ان ما تعانيه الغالبية العظمى من النشآت الصناعية الصغيرة فى أغلب قطاعات الصناعة من هذه المشاكل يكون عادة بدرجة أقسى وأشد وضوحا ، فهى تعانى بصفة خاصة من عدم كفاية المعونات ، فى مجالات التنظيم ، والارشاد ، والبحوث الاقتصادية ، والتخطيطية ، والمحاسبية ، والتسويقية ، والفنية ، وفى طرق الانتاج ، كما أن منابع التمويل المتاحة للصناعات الصغيرة لتدعيم رأس المال الثابت أو العامل بعيدة كل البعد عن الكفاية والفاعلية ، فالبنوك التجارية وكل مؤسسات

التنمية وأجهزة التمويل سواء كانت حكومية أو أجنبية تميل الى توجيه خدماتها التمويلية الى الصناعة الكبيرة .

أما ضيق مجالات التسويق وضعفها ، فانه يحد من امكانيات التوسع لكل من الصناعة الكبيرة والصغيرة على السواء . كما ان التوسع البطيء للصناعة الكبيرة لا يسمح بتطور وانتشار الصناعات المغذية الصغيرة التى تمد الصناعة الكبيرة بالأجزاء والقطع والانتاج المتخصص . لهذا ، ولعدم مقدرة الصناعات الصغيرة وحدها على مواجهة ضيق مجالات التسويق وضعفها ، ولعدم مقدرتها على الاستفادة من الأساليب الفنية الحديثة للتسويق ، واستيعابها ، فان كل هذه المشاكل تنعكس عليها وتظهر نتيجتها فى انخفاض متوسطات الانتاج ، والقيمة المضافة لكل مشتغل .

١٤ ـ أكدت توصيات مجموعة الخبراء الدور الأساسى الذى يجب أن تؤديه الحكومة فى وضع الخطط والبرامج لتنمية الصناعة الصغيرة وأشارت الى أن الاطار القانونى الحالى الذى يحكم تطور الصناعة فى الدول المشتركة لا يحتوى على أى توجيه أو اتجاه لتطوير أو خدمة الصناعة الصغيرة . كما أن برامج التنمية الاقتصادية قلما توجه اهتماما جديا بالصناعات الصغيرة فى الوقت الذى تشعر فيه هذه الصناعات بحاجتها الملحة الى المساعدات الحكومية ، وعدم مقدرتها على حل المشاكل التى تقابلها بنفسها ، فى حدود امكانيتها المحدودة . وتشتد الحاجة الى المساندة من جانب الحكومة ، فى المراحل الأولى لتنمية الصناعات الصغيرة. وتظل هذه الحاجة ملحة ، حتى تنمو هذه الصناعات ، وتقوى ، الى درجة تمكنها من مواجهة هذه المشاكل وحلها بنفسها .

١٥ ـ لوحظ أن النهوض بالصناعة الصغيرة فى الدول العربية بالشرق الأوسط ، يتوقف الى حد كبير على خلق جو من الطمأنينة والثقة فى القطاع الخاص لذلك فان الاجراءات التى تساعد على تزايد ثقة أصحاب الأعمال فى مستقبل التنمية الاقتصادية والتى تؤمن رأس المال تعتبر من الأساسيات اللازمة لأية سياسة تطويرية .

١٦ ـ أوصت مجموعة الخبراء أن تقوم كل حكومة بتطوير وتوسيع

قاعدة الصناعة الصغيرة بها عن طريق انشاء جهـــاز متخصص يمكن أن يكون جزءا من جهاز أكبر للتنمية الصناعية وان يتم عن طريقه التنسيق بين البرامج والمساعدات التى يمكن الحصول عليها من الأجهزة المتخصصة والتى يمكنها المساهمة فى تنمية الصناعة الصغيرة •

ويرى المجتمعون أن أجهزة التنمية الصناعية فى الدول الأعضاء هى الأجهزة الأكثر ملاءمة للقيام بأعباء محددة لتطوير الصناعة الصغيرة فى مجالات التخطيط ، ووضع البرامج ، والقيـــام بالدراسات الاقتصادية ، والتنسيق بالاشتراك مع أجهزة التخطيط بين أنشطة الهيئات المتخصصـــة فى النواحى المختلفة للتنمية الصناعية ، مثل مؤسسات الاقراض الصناعى، وأجهزة تخطيط المدن والمجمعات الصناعية ، ومراكز البحوث الصناعية ، ومراكز التدريب للتنظيم الصناعى والتلمذة الصناعية •

١٧ ـ لاحظ المجتمعـون انه فى حين تطبق على الصـناعة الصغيرة ، القوانين والقواعد العامة التى تطبق على الصناعة وخاصة بالنسبة للضرائب والتعريفات الجمركية المختلفة فانهـــا لا تتمتع الا بالقليـــل مما تتمتع به الصناعات الكبيرة مثل المساعدات المالية ، والاعفاءات الجمركية ، والدخول فى الاتفاقيات ، والتفضيل فى المشتريات الحكومية ، وتيسير الحصول على الأراضى والمساعدات فى عمل دراســات الصـلاحية للمشـاريع وتقـديم المساعدات فى التدريب على أسس تنظيم الصناعة •

١٨ ـ لا توجد بالمنطقة أية دولة تســـمح نظمها وقوانينهـــا باعفاء الصناعة الصغيرة من ضرائب الدخل ، بل على النقيض من ذلك فان هناك بعض الدول التى تحول نظمها بين بعض الصـناعات الصغيرة وبين بعض الميزات الضريبية التى تتمتع بها سائر قطاعات الصناعة• فهناك ثلاث دول، فى المنطقة لا تسمح نظمها لمنشآت الصناعة الصغيرة جدا بالتمتع بالكثير من الاعفاءات الضريبية التى تمنح للصناعة • وفى احدى هذه الدول الثـلاث لا يمنح الاعفاء من ضريبة الدخل الا للصناعة الكبيرة • هذا بالاضافة الى أن المبادىء والأسس التى ترسمها القوانين لمنح الامتيازات المتعددة للصناعة فى أغلب دول المنطقة تنص على أن تمنح هذه الامتيازات للصناعات التى

تستوعب أعدادا كبيرة من المشتغلين أو التى تقدم انتاجا جديدا للأسواق وهذه الشروط بطبيعتها أكثر انطباقا على الصناعات الكبيرة منها على الصناعات الصغيرة • كما ان الاعفاء من ضرائب الدخل ، يتطلب عادة موافقة جهاز التنمية المختص ثم موافقة الوزارة المشرفة بعد تقـــديم دراسة اقتصادية سليمة للمشروع • ولكن الصناعات الصغيرة لا تكون قادرة فى العادة على استيفاء هذه المتطلبات •

١٩ ـ يرى الخبراء المجتمعون ، وهم يؤكدون المسئولية الأساسية للحكومة حيال تطوير ومساعدة الصناعات الصغيرة ، ان هذه المساعدة يجب ألا توقف أو تعطل الجهود الخاصة والخدمات الذاتية التى يمكن أن تنبع من داخل الصناعة باعتبارهما عاملين لهما أهميتهما الخاصة فى الدول التى تتميز بقطاع خاص نشط • وقد جرت مناقشة موجزة حول الدور الذى يمكن أن تؤديه التعاونيات فى تطوير ومساعدة الصناعة الصغيرة . انتهت الى ضرورة اجراء دراسة أكثر تعمقا حول الموضوع على أن تتم على ضوء التجارب الفعلية لتنمية التعاونيات فى دول المنطقة •

٢٠ ـ لاحظ المجتمعون انه بالمقارنة بالدول النامية الأكثر تصنيعا فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، فان هيكل الصناعة فى دول المنطقة ، لا يحتوى الا على وحدات كبيرة جدا أو صغيرة جدا ، وبالصغر النسبى لوحدات قطاع الصناعة الصغيرة الحديثة وهذا يوضح مدى الحاجة الملحة لمعاونة ومساندة الصناعات الصغيرة وضرورة وضع السياسات والبرامج وتكوين الأجهـزة اللازمة التى يمكنها تقـــديم المساعدات التى تتـــلاءم مع احتياجات هذه الصناعات •

٢١ ـ يرى المجتمعون ان الساحات الصـــناعية والمجمعات الصناعية يمكن أن تؤدى دورا هاما فى تطوير ومساعدة الصناعات الصغيرة، كما يرون انه رغم انتشار تخطيط ضواحى المدن وتحديد مناطق للصناعة فى أغلب دول المنطقة الا انه ليس هناك سوى دولتين أنشأتا أو بدأتا فى انشاء ساحات صناعية وثلاث دول أخرى درست انشاء مثل هذه الساحات ولم تبدأ بعد حتى تاريخ الندوة فى التنفيذ •

٢٢ ـ يعتبر تخفيف أعباء التكاليف غير المباشرة من الأهمية بمكان بالنسبة لتنمية الصناعة الصغيرة • وهنا يمكن للمجمعات الصناعية أن تؤدى دورها عن طريق توفير المكان الملائم للمصنع بتكلفة معقولة ، ويكون متصلا بشبكات الموصلات والتيار الكهربائى والمياه والوقـــود ومختلف المرافق الأخرى• كما ان تجميع الصناعات الصغيرة فى منطقة معينة داخل المجمعات الصناعية يسمح بتنسيق المساعدات والتكامل بين هذه الصناعات كما ييسر تطبيق اجراءات التنمية الصناعية عليها • هذا فضلا عما يمكن أن ينتج عنه من الاقتصاد فى الحيز الذى تشغله المصانع كما يمكن أن يؤدى الى تحقيق المزايا التى يتيحها التخصص فى هذه الصناعات •

ويمكن عن طريق المجمعات الصناعية تقديم الخدمات المشتركة كما يمكن أن يتحقق نظام لتبادل السلع بين وحدات المجمع الواحد فضلا عن ايجاد مجال صالح للعمل فى الجمعيات التعاونية الانتاجية والتسويقية •

كذلك يمكن عن طريق الساحات الصناعية اغراء مختلف الصناعات على اقامة وحداتها داخل المنطقة ، وبهـــذا يمكن دفع وتطـوير علاقات الصناعات المغذية وأعمال المقاولات بين المصانع الكبيرة والصغيرة •

٢٣ ـ اتفقت آراء مجموعة الخبراء على انه من الضرورى التعجيل بتعميم المناطق المخصصة للصـــناعة فى ضـــواحى المدن وتخطيط واقامة المجمعات والساحات الصناعية اذا ما أريد اعطاء الصناعات الصغيرة ماتستحقه من تشجيع •

مستقبل القطاع البيئى فى اقتصاد متطور

٢٤ ـ بحثت مجموعة الخبراء موقف القطـــاع البيئى فى الاقتصاد المتطور من ثلاثة جوانب : تعريف القطاع البيئى ، والمشاكل الأساسية التى تواجه المصانع الصغيرة فى هذا القطاع ، وسياسة الحكومة حياله .

٢٥ ـ اتفق عموما على أن القطاع البيئى فى الدول العربية بالشرق الأوسط هو القطاع السائد الذى يضم الجزء الأكبر من منشآت الصـناعات التحويلية . كما اتفق على أنه بقـــدر أهمية هذا القطاع ، فانه غامض أمام الباحثين ، وأن الأمر يتطلب معلومات أكثر وضوحا ودقة عن هذا القطاع من نواحى الأهداف والاحصائيات وباقى المعلومات التى تحتاج اليها عمليات التطوير .

ويشمل هذا القطاع الأنشطة الحرفية واليدوية والصناعات الريفيـة المنزلية وغير المنزلية . وكل هذه يمكن تحديدها عن طريقين :

(أ) خصائص مميزة وصفية : كشيوع استعمال العدد اليدوية ـ أهمية المهارات الفردية ـ تركز التنظيم والعمالة فى الأسرة ـ انتشار هذه الأنشطة فى بعض الحرف مثل الصناعات الفخارية والنسيج اليدوى .

(ب) خصائص مميزة كمية : كحد أعلى منخفض لعـــدد المشتغلين (عشرة أو خمسة مشتغلين أو أقل لكل منشأة) . وحد أقصى متواضـع لرأس المال المستثمر .

وتتميز الصناعات اليدوية خاصة بحاجة الانتاج الى المهارات الفنيـة كما أن لمنتجاته قيمتها من الناحية الجمالية واستعمالاتها فى الزينة .

٢٦ ـ تعتبر مشكلة قصور المعلومات عن الأنشطة الصناعية ونصـف الصناعية فى القطاع البيئى من المشاكل العامة فى الدول العـــربية بالشرق

الأوسط • وقد لفت كثير من المشتركين فى الندوة الأنظار، الى عدم توافر البيانات عن الأنشطة الحرفية واليدوية الأساسية وعن ظروف الانتاج وطرق تسويق المنتجات • وأشار الخبراء المجتمعون الى الضرورة القصوى لوضع برنامج نظامى لتجميع المعلومات عن طريق عمليات مسح مفصلة للأنشطة الصناعية الأساسية فى القطاع البيئى ، وأن برنامجا كهذا ، لجمع المعلومات عن الصناعات الحرفية واليدوية سيساعد فى تحديد الصناعات التى تحتاج لرعاية خاصة كما يمكن عن طريقه وضع الأسس لسياسة سليمة لتنمية هذه الصناعات •

٢٧ ـ وبالاضافة الى الحاجة الى المعلومات عن القطاع البيئى ، فقد حدد المجتمعون ثلاث مشاكل أخرى تواجه أنشطة هذا القطاع ، وهى التمويل ـ الجمود والحجم المحدود للأسواق الحالية والممكنة ـ وأخيرا رداءة منتجات هذا القطاع مما يحد دائما من قدرتها على منافسة المنتجات المثيلة لصناعات أكثر تطورا •

٢٨ ـ ظهرت أثناء المناقشة أحد الملامح الرئيسية للسياسة الواجبة الاتباع وهى وضع أسس لاختيار الصناعات التى ستطبق عليها اجراءات التطوير فى القطاع البيئى • فقد استقر رأى الخبراء المجتمعين على ضرورة دراسة الأنشطة الحرفية واليدوية القائمة لتحديد ما يجب العمل على تقويته وما يجب تحويله الى صناعات صغيرة فى نفس النشاط أو فى غيره ، ولتحديد الأنشطة التى يجب الاحتفاظ بها لفترة انتقال محددة ، وأخيرا الأنشطة التى لا تستحق أى نوع من المساندة • وأكد أكثر من متحدث أن سياسة اختيار كهذه لا يمكن أن تكون مجدية الا اذا بنيت على معلومات دقيقة وشاملة عن طبيعة الأنشطة فى القطاع البيئى • ولما كانت هذه المعلومات غير متوافرة حاليا • فقد أكد الخبراء المجتمعون مرة أخرى الحاجة الى تجميع البيانات عن هذا القطاع عن طريق المسح الميدانى لكل ما هو قائم من هذه الصناعات فى الدولة ، وعن طريق هذا المسح يمكن رسم موقف ومستقبل الأنشطة الصناعية ونصف الصناعية فى القطاع البيئى • وأشار المجتمعون الى أنه يمكن طلب معاونة الهيئات الدولية لاجراء هذه الدراسات •

٢٩ ـ حذر الخبراء المجتمعون من وضع سياسة للاختيار مبنية على أسس اقتصادية فقط ، وقد وضح أكثر من متكلم أهمية العوامل الاجتماعية فى هذا الصدد • وأشير على وجه الخصوص الى أن هناك منشآت صغيرة للتصنيع الزراعى وبعض الوحدات الحرفية واليدوية تعتبر مجالا لاستيعاب أعداد كبيرة من المشتغلين ، مما يجب أخذه فى الاعتبار عند وضع أى برنامج مرتبط بالنشاط البيئى • كما أن هناك الكثير من المنشآت البيئية غير المجزية أو ذات أساليب أو انتاج فى حكم المندثر ، ولا تحظى بأى مقومات اقتصادية لوجودها ، ولكن هناك من الأسباب وخصوصا الاجتماعية ، مايحتم ابقاءها أو حتى اعانتها لتستمر •

وفى الكثير من الدول العربية بالشرق الأوسط ضغوط سكانية على رقعة الأرض مع ندرة فرص العمل فى الريف ، لهذا فان تصفية الأنشطة البيئية قد يؤدى الى تزايد البطالة والبطالة المقنعة فى المدى القصير قبل امكان توفير فرص بديلة للعمل فى الصناعات الحديثة • هذا فضلا عن أن الصناعات الحديثة تتطلب عادة اعدادا طويلا وتدريبا جديدا للعمال وهى أمور أثبتت التجارب صعوبة تنفيذها •

٣٠ ـ نوقش من الناحية الاجتماعية موضوع الابقـــاء على منشآت القطاع البيئى بما فى ذلك المنشآت غير المجزية• واستقر الرأى على ضرورة اعطاء الصناعات البيئية فى الريف الأسبقية فى برامج التطوير لمقدرتها على الحد من هجرة المزارعين الى المدن ، مما يمثل ضغطا كبيرا على المجتمع وعلى الاقتصاد •

وأوضح الخبراء المجتمعون أن انشاء صناعات صغيرة حديثة فى الريف يمكن أن يوفر بعض العمالة لسكانه وان هذا قد يضر بعض الضرر بالكفاءة الانتاجية لهذه الصناعات غير أنه قد يكون من الخطأ أو من التبسيط الشديد للأمور النظر الى زيادة فرص العمل كعامل منافس للانتاجية عنـــد رسم سياسات التطوير • وأشار الخبراء الى أنه يمكن نشر الكثير من الصناعات الصغيرة الجديدة وتطوير الكثير مما هو قائم ، مثل تصنيع الأغذية وصناعات الخدمات ، عن طريق جمعيات تعاونية قوية تنشأ لهذه الأغراض • كما ان

الكثير من الصناعات الريفية الصغيرة ، التى تقوم على الخامات الزراعية ، يمكنها أن تحل محـــل الصناعات المنزلية الحاليـــة ، التى تقوم بتغطيه الاحتياجات العاجلة على مستوى الأسرة كذلك يجب تشـــجيع صناعات الخدمات ، حيث أنها تتميز بالاستفادة من دقة وخبرة الأفراد فى الحرف البيئية وبحفاظها على القيم الاجتماعية فى البيئة كابراز الشخصيه الفردية وتدعيم الروابط الأسرية ، وهكذا فانه بتطوير الصناعات التى تقوم على الزراعة وصناعات الخدمات ، وهما من الصناعات ذات العمالة المكثفة فى الريف يمكن الحد من أخطار البطالة المؤقتة ومن هجرة الريفيين الى المدن •

٣١ ـ أثيرت بعض المناقشات حول التخطيط الاقليمى داخل الدولة الواحدة ، كوسيلة لزيادة فاعلية اجراءات الحكومة ، التى ترمى الى تنمية الصناعات الصغيرة ورفع مستوى الأنشطة الحرفية فى المناطق الريفية • وقد استقر الرأى على أنه يجب ألا تمتد الخدمات للصناعات الصـغيرة والحرفيين من الوزارة المسئولة بالدولة الى القرى مباشرة • بل لا بد من ايجاد مستوى متوسط ، بين المستوى الوطنى والمستوى القروى • ورئى أنه يمكن أن تقوم المحافظات والحكومات المحلية بعبء تنسيق وتنظيم تقديم هذه المساعدات بأسلوب متكامل • ونوه المجتمعون بالدور الذى يمكن أن تؤديه المدن الريفية والمدن الأخرى المتوسطة الحجم كمراكز للخدمة تشع منها المساعدات للصناع الريفيين فى القطاع البيئى • كمـا ان هـذه المدن بمجتمعها الذى يمكن تنميته وبيئتها التى تتميز عادة بالنشاط يجد فيهـا الصانع الريفى ، المجال الصالح ، الذى يمكنه من أن يعمل فيه بكفاءة أعلى ، ويساعده على الدخول فى عداد العاملين فى الصناعات الصغيرة •

وقد دارت بعض المناقشات حول امكان استخدام الساحات الصناعية والمجمعات الصناعية لتطوير الأنشطة الحرفية وانتهى الرأى الى انه يمكن بصفة عامة أن تقوم المجمعات الصناعية بخدمة المنشآت الصغيرة فى المناطق الريفية اذا أمكن تخفيض تكلفة انشاء هذه المجمعات •

٣٢ ـ أشار أحد المشـتركين الى وجـود فارق واضح بين الأنشطة

الحرفية فى المناطق الريفية والأنشطة الحرفية فى المدن ، مما يدعو الى اختلاف السياسة الواجب تطبيقها حيال كل منها • ثم أشار الى أن أنشطة الصناعات البيئية فى المناطق الريفية ، لا تواجه المنافسة التى تواجهها مثيلتها فى المدن ، حيث تواجه هذه الصناعات ، خطر القضاء عليها بصورة أشد وأقسى ، ولهذا فانه يرى أن تبدأ عمليات المسح وتطبيق سياسات الاختيار فى المدن ، ولوحظ فى الوقت نفسه ، أن التفرقة بين القطاعات البيئية ، فى الريف والحضر تتأثر تأثرا كبيرا بالهجرة الواسعة التى تتم من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية • كما أن الأنشطة الصناعية أو نصف الصناعية فى المناطق الحضرية ، هى عادة امتداد لأنشطة مماثلة فى المناطق الريفية • وان العمال فى الحضر هم عادة ممن هاجروا حديثا من الريف حاملين معهم تجاربهم ، وخبراتهم ، وأساليبهم البيئية الريفية• لهذا ، يجب عدم المبالغة ، فى الفصل بين ماهو ريفى وما هو حضرى ، فى الدول العربية بالشرق الأوسط •

٣٣ ـ كانت هناك موافقة عامة على أنه ليس هناك مبرر للاجراءات التى تتخذ فى الصناعات التحويلية الحديثة للحد من الانتاج أو لفرض ضرائب خاصة عليها، لخدمة أو دعم الأنشطة الحرفية أو اليدوية• كما أنها قد تضر وتعطل النمو فى أكثر الدوافع المحركة للتصنيع •

النهوض بمباشرة وادارة الأعمال

٣٤ ـ أشار المجتمعون الى أن تطـــوير الصلاحية لمبـــاشرة وادارة الأعمال فى جميع الأنشطة يساعد على خلق وتســـهيل تكوين منشـــآت صناعية جديدة وتوسيع ما هو قائم منها • وقد ناقش الحاضرون الموضوع من حيث الاتجاهات المحددة التالية :

(أ) اعداد ونشر نتائج عمليات المسح والدراسات والمعلومات التى تلزم لتخطيط انشاء المصانع مما يجذب اهتمام رجال الأعمـــال نحو الأنشطة الصناعية •

(ب) توفير المساعدات اللازمة فى الفترة التى تســـبق أى استثمار لانشاء مشروع جديد أو التوسع فى مشروع قائم •

٣٥ ـ على الرغم من قلة القادرين على مباشرة وادارة الأعمال فى دول المنطقة ، وخصوصا فى مجال الصناعات الصغيرة ، الا أنه قد ظهرت فى السنوات الأخيرة بعض الجهات التى تمد هذه الصناعات ببعض القادرين على مباشرة الأعمال • ففى الوقت الذى لا يقدم فيه القطاع البيئى ســـوى العامل والتاجر ، نرى أن الجهات التالية تساهم فى مد القطاع بما يلزمه من مباشرى الأعمال •

(أ) من أتموا تدريبهم بالمدارس المهنية •

(ب) العمال المهرة من المنشآت الكبيرة فى القطاعين العام والخاص •

(جـ) المهاجرون من ذوى الخبرة فى حرف معينة •

(د) المشتغلون فى الصناعات الصغيرة •

(هـ) أفراد بعض العائلات التى مارست العمل الصناعى •

(و) المساهمون أو المشتغلون فى الصناعات الكبيرة •

٣٦ ـ مع وجود حاجة ملحة فى دول المنطقة لتوسيع قاعدة مباشرى الأعمال ، والاتفاق التام على عدم كفاية المصـــادر المتاحة ، فان الهـدف الرئيسى على المدى القصير يصبح تطوير المنشآت الصغيرة الحالية وتحويل وحدات الأنشطة الحرفية الملائمة الى منشآت صغيرة حديثة • كما أنه قد يكون من المفيد فى بعض الأحيان اقناع القادرين على مباشرة الأعمال بانتاج سلعة جديدة باستعمال أساليب حديثة متطورة • هذا على أن يظل تكوين منشآت جديدة ، هو الهدف الدائم الذى له أسبقيته وخصوصا فى المنـاطق الأقل نموا أو المناطق المتخلفة • أما فى مناطق التجمعات الحضرية حيث تنتشر الصناعات الصغيرة ، فان تطوير هـــذه الصناعات سيكون هو نفسه حافزا لانشاء المزيد منها •

٣٧ ـ من المعروف انه قد سبق لدول المنطقة القيام ببعض عمليات المسح والدراسات بهدف تشجيع وتطوير القادرين على مباشرة الأعمال فى مجال الصناعة الصغيرة • ويرى المجتمعون انه من الضرورى مداومة القيام بمثل هذه العمليات والدراسات مع نشر وتوزيع نتائجها •

كما يجب ربط هذه الدراسات بالأهداف والأسبقيات ومتطلبات الخطة الشاملة للتنمية فى كل دولة • وأوصى المجتمعـــون باجـــراء الدراسات وعمليات المسح التالية عن طريق الأجهزة المتخصصة فى دول المنطقة : ـ

(أ) عمليات مسح السوق التى توفر للمشتغلين بالأعمال ، الحاليين منهم والمنتظرين ، المعلومات اللازمة عن امكانيات تسويق كل منتج •

ولا تقتصر الحاجة لهذه المعلومات على مجرد تطوير وسائل توزيع الانتاج وتوسيع قاعدة البيع بل هى توضح مدى الحاجة لصناعات أخرى يجب العمل على ايجادها •

ويجب أن تشمل عمليات المسح مكان وحجم الأسواق ومراكـــز التوزيع والتسويق ، وسياسات تحديد الأسعار ، وأساليب تجار الجملة والموزعين والوسطاء ونفقات التـوزيع ، وخصـائص ومواصفات السـلع المنافسة، والمواصفات القياسية ومواصفات جودة الانتاج، والعلامات التجارية

المستعملة ، والتغليف ، والاعلام والدعاية ، ودرجة تقبل المستهلك للمنتجات الحالية أو المقترحة •

كما يجب أن توفر عمليات المسح معلومات عن الحجم الذى يتطر أن تستوعبه هذه الأسواق ، وعن أثر السلع البديلة فى المدى الطويل ، ثم معلومات عن درجة المرونة فى حجم الطلب من المنتجات •

(ب) عمليات مسح المناطق لدراسة امكانيات التوسع فى منطقة معينة (دولة ، أو اقليم ، أو محافظة ، أو قسم ، أو مدينة) ويجب أن تشتمل عملية بحث من هذا النوع على تحليل منطقى ومنظم عن امكانيات وأسواق المنطقة وعن مزايا وعيوب كل صناعة فيها ، اذا دخلت فى مجال المنافسة ، مع الصناعات المثيلة بالمناطق الأخرى •

ويحتوى مسح أية منطقة على أربعة أنواع من التحليلات المترابط بعضها مع بعض ، وهى : —

١ — تحليل للطلب القائم والمنتظر للسلع المصنعة داخل المنطقة وخارجها ، والتى يمكن توفيرها بطريقة اقتصادية سليمة من منشآت صناعية يمكن اقامتها داخل المنطقة •

٢ — دراسة للامكانيات البشرية والمادية المتاحة داخل المنطقة أو التى يمكن توريدها اليها بتكلفة معقولة ، وللامكانيات التى يتطلبها انشاء وحدات صناعية جديدة فى قطاعات معينة من الصناعة •

٣ — تقييم لهياكل النشاط الأخرى غير الصناعية الحالية والمنتظرة للمنطقة ، وتشمل التسهيلات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والمدى الذى يمكن أن تصل اليه فى خدمة التنمية الصناعية •

٤ — التوصية بالصناعات الممكن انشاؤها والمطلوبة فعلا ، والامكانيات المتوفرة لها ، والأنشطة الأخرى المؤثرة عليها •

ويجب أن يجرى مسح المنطقة ، بالتنسيق مع برامج التنمية الشاملة للدولة أو للمنطقة ، كما يجب أن تؤخذ فى الاعتبار مشروعات التنمية

الصناعية وتأثيرها فى مجالات الزراعة والامكانيات الطبيعية واعتبارات القوى والرى والنقل وغير ذلك .

وهكذا فان مسح منطقة ما ، المعد اعدادا دقيقاً يمكن أن يكون أساساً لخطة تنمية صناعية للمنطقة تحدد فيه الامكانيات الصناعية فى كل من المدى القصير والمدى الطويل كما تشمل الاجراءات الواجب اتخاذها لتطوير ومساعدة الصناعات .

(ج) دراسات الصلاحية الصناعية التى تختص بالامكانيات الاقتصادية لانشاء صناعة والتوسع فيها أو لانتاج سلعة أو مجموعة معينة من السلع ويجب أن تشمل مثل هذه الدراسات تقييم وقياس كل العوامل المؤثرة مثل الواردات والصادرات ، والطلب المحلى ، والمنافسة ، والخامات الأولية المتاحة ، ورأس المال اللازم ، ومهارات العمال ، وخطوات الانتاج . كما يجب أن تشمل تقديم توصيات بعدد وحجم الوحدات التى يجب المعاونة فى انشائها ، والأماكن المقترحة لها وانتاجها، والتمويل اللازم لها ، ووسائل تسويق انتاجها ، ورأس المال الثابت ، وتكلفة الانتاج ، والربحية ثم السياسات والاجراءات التى تقترح للانشاء أو التوسع فى الصناعة . أما الصناعات التى تثبت عدم صلاحيتها للانشاء أو التوسع فى المدى القريب أو البعيد فان على الدراسة أن تستقصى الأسباب التى أدت الى هذه النتيجة ثم توضح ما اذا كان من الواجب ترك هذه الصناعة لمصيرها أو أن تتخذ الاجراءات لتطويرها فى المستقبل البعيد

(د) وضع مشاريع نموذجية (استمارات حقائق الصناعة) للصناعات المطلوبة والتى تكون عمليات المسح الصناعية للمناطق والدراسات الصناعية قد أوضحت وجود احتمالات لتنميتها . وهذه الدراسات تكون على شكل كتيبات موجزة تتضمن المعلومات الأساسية اللازمة لانشاء وتشغيل وحدة صناعية أو انتاج سلعة معينة تشمل بيانات عن حجم الوحدة ، وأنواع المعدات اللازمة ، وأساليب الانتاج ، والأسواق المتاحة ، ورأس

المال الثابت ، ورأس المال العامل ، وتقـــدير كل من عناصر الدخل والانفاق والربحية بالنسبة للمشروع •

٣٨ ـ يرى المجتمعون أن يقوم جهاز مركزى باجراء مثل هـــذه الدراسات بطريقة منظمة ومضطردة ، وأنه من الأفضـــل أن يكون هذا الجهاز أحد أجهزة التنمية الصناعية أو الارشاد الصناعى ، وأن يكون قيام جهاز التنمية الصناعية بمثل هذه الدراسات بالتعاون الوثيق والتنسيق الكامل مع جهات التخطيط المركزى القائمة • وهكذا فبينما يقوم جهاز التخطيط المركزى بتحديد دور الصناعة الصغيرة فى الخطة العامة للتنمية الصناعيـة والجزء من الدخل القومى الذى يخصص لها فان جهاز التنمية الصناعية يتوفر للقيام بالدراســات لتحـديد الأولويات فى نطاق قطاع الصـــناعة الصغيرة •

٣٩ ـ أوصى المجتمعون بضرورة قيام مركز للتنميـة الصـناعية أو جهاز للأرشاد الصناعى تكون له كل الصلاحيـات المالية والتنظيميـة كما أوصوا بضرورة استقلاله فى العمل داخل الاطار العام لنظم وقواعد العمل بالحكومة ، وأنه فى ظل هذه الأوضاع فقط يمكن لهذا الجهـاز أن يؤدى دوره بنشاط ، وأن يأخذ المبادأة فى خلق رجل الأعمال الناجحين •

وكان هناك اتفاق بين المجتمعين بعدم امكانيـة قيـام جهـاز مصلحة حكومية بالعمل كمركز للتنمية الصناعية أو كجهاز للارشاد الصناعى • وانه من الضرورى أن يكون هناك تنسـيق فعال مع الأجهـزة الحكوميـة المسئولة عن التخطيط الشـامل وعن وضع السـياسات لذلك • وعلى أية حال ، يجب أن يترك تطبيق سياسة تطوير الصناعة الصغيرة لمركز التنمية الصناعية أو لجهاز الارشاد الصناعى الذى له الصلاحية الكاملة لهذا العمل•

٤٠ ـ ناقش الحاضرون طرق وأساليب « حملات النهوض الشاملة » التى تطبق فى الهند عن طريق وكالات وجماعات تمثل أجهزة الارشـاد والتمويل وغير ذلك من الأجهزة العامة والخاصة • ويرى المجتمعون ان هذا الأسلوب يعتبر فنيا وجديدا فى مجال الارشاد الصناعى ويمكن عن طريقه ـ فى ظل ظروف معينة ـ خلق وتزايد طبقة اصحاب الأعمال •

ويرى الأعضاء بصفة عامة ان الدول المشتركة لا تتوافر لديها أجهزة المشورة الفنية والخدمة التمويلية للصناعات الصغيرة • ولهذا فانه لا يتوافر لديها حاليا المقدرة على تنظيم مثل هذه الحملات الشاملة • بل انه يمكن دراسة تنظيم مثل هذه الحملات فى الدول الكبيرة بالمنطقة من اجل النهوض بالصناعة الصغيرة فى المناطق المتخلفة نسبيا •

٤١ ـ أبدى بعض المشتركين رأيهم فى صلاحية أسلوب الحملات الواسعة النطاق لتطوير الصناعات الصغيرة القائمة ، وأنه يمكن اعداد هذه الحملات لبعض فئات الصناعات الصغيرة بمعونة من جهاز الخدمات للأمم المتحدة للمساعدة فى تنظيم هذه الحملات وتوجيهها •

الخدمات الفنية للصناعات الصغيرة

خدمات الارشاد الصناعى

٤٢ ـ أوضح المجتمعون أهمية خدمات الارشاد المتكاملة للصناعات الصغيرة ومدى الحاجة اليها اذ هى لا تقدم فقط الخدمات الفنية والتنظيمية للصناعات الصغيرة بل يمكن ان تقدم أيضا ما يلى :

ـ تسهيل خدمات التمويل •

ـ تنظيم التدريب واجراء البحوث المختلفة •

ـ تطويع الأساليب الفنية الحديثة •

ـ تطوير وتنمية نظم التعاقد الفرعية مع الصناعات الكبيرة •

ـ تنشيط الأسواق عن طريق التنسيق مع برامج المشتريات الحكومية

ـ تطوير ودفع حركة انشاء المجمعات الصناعية ، وغير ذلك •

وهكذا ، وبالنظر الى الامكانيات المحدودة للدول المشتركة فى الندوة فان خدمات الأرشاد الشاملة لا يمكن توفيرها الا بعد فترة من الوقت رغم انه توجد حاليا حاجة ملحة للخدمات الفنية التنظيمية، ولعمليات المسح ، وللدراسات والبحوث ، وللتمويل المرتبط بالخدمات الفنية ، فضلا عن تدريب الأفراد اللازمين للارشاد •

٤٣ ـ يوجد فى أغلب الدول المشتركة فى الندوة أجهزة للخدمات العامة للصناعة وتشتمل هذه الأجهزة على مراكز للتنمية ومعاهد للبحوث وبنوك للتنمية الصناعية ومراكز لتنمية وتطوير التنظيم الصناعى ، والكفاية الانتاجية • قد بدأ بعض هذه المراكز فى خدمة الصناعات الصغيرة المتوسطة عن طريق تقديم المشورة فى النواحى الفنية والتنظيمية • لهذا يرى المجتمعون ـ كنقطة بداية ـ أن تقوم دول المنطقة كل حسب امكانياتها

باقامة جهاز مستقل يتكون أساسا من الأقسام التى تخدم الصناعة الصغيرة فى الأجهزة الحالية • كما يرى بعض المشتركين أن بنك التنمية الصناعية ليس الجهاز الأمثل لتقديم خدمات الارشاد للصناعة الصغيرة وان كان وجود هذا البنك يساعد فى تقديم التمويل المبدئى للصناعة ومتابعة عملية تقديم سائر الخدمات •

ويرى المجتمعون انه فى حالة عدم وجود أجهزة أخرى فان على بنك التنمية الصناعية ان يقوم بالمبادأة فى تقديم خدمات الارشاد الصناعى•

وقد رأى أحد المشتركين انه من الأفضل ان تنشأ أجهزة متخصصة للبحوث والتمويل والتسويق وعمل الدراسات الاقتصادية لتقييم صلاحية المشروعات وغير ذلك ، على أن تشرف على جميع هذه الأجهزة وكالة مركزية تقوم بالتنسيق بينها ورسم السياسة العامة •

٤٤ ـ أبدى المشتركون من الدول التى يقوم القطاع العام والملكية الحكومية فيها بدور هام فى التنمية الصناعية رأيهم فى أنه يمكن ان تقوم نظم الترخيص للصناعات الجديدة بالمعاونة فى تنظيم تنمية الصناعة الصغيرة وتطويرها • وقد شاركهم فى هذا الرأى بعض الأعضاء الآخرين •

٤٥ ـ نظرا للامكانيات المحدودة لدول المنطقة فقد جذب موضوع تمويل خدمات الارشاد أنظار المشتركين ، غير ان الاتفاق كان تاما على أن يكون المصدر الأساسى لمعونة تمويل هذه الخدمات هو الحكومة ، وان كان من الواجب عدم اغفال ما يمكن أن تساهم به الصناعة نفسها ، فضلا عن تسديد بعض الرسوم عن هذه الخدمات • وهنا يمكن ان تكون للمساعدة من الأجهزة الدولية أهميتها الواضحة وخصوصا فى المراحل الأولى لانشاء وتشغيل أجهزة تقديم الخدمات •

٤٦ ـ ناقش المشتركون مشكلة عدم توفر الأفراد الوطنيين ذوى الخبرة والصلاحية لتشغيل جهاز خدمات الارشاد الصناعى فى دول المنطقة• وأتفق على أن تقوم أجهزة المعونة الدولية بتدريب الأفراد الوطنيين أما فى

موقع العمل مباشرة أو عن طريق بعثات تدريبية فى الخارج • على أن يدرس انشاء مركز يخدم المنطقة كلها ليقوم بتدريب الأفراد الذين سيتولون خدمات الارشاد ، أو تضمين هذا النوع من التدريب بمثابة أحد الوظائف الهامة التى يقوم بها مركز التنمية الصناعية لخدمة عدة دول ، وهو المركز الذى سنشير اليه فيما بعد •

تقديم المشورة الفنية

٤٧ ـ يشمل تقديم المشورة الفنية النصح والتوجيه فى اختيار واستخدام المواد والآلات والمعدات ، وتخطيط المصنع ، وأساليب الانتاج وتخطيط ومراقبة الانتاج ، والصيانة ، ومراقبة المخزون السلعى، وتخفيض التكلفة ، والتنسيق العام للمصنع • وكان هناك اجماع تام على أن تقديم المشورة الفنية للصناعات الصغيرة له أهمية خاصة فى المنطقه دون سائر خدمات الأرشاد الفنى • ويرى المجتمعون أن المشورة الفنية لا تقدم حاليا الا فى حالات قليلة وبناء على طلب من أصحاب العمل ، وذلك لقلة الأفراد الصالحين لتقديم المشورة وضآلة الاعتمادات المخصصة لذلك • هذا فى الوقت الذى يجب أن تأخذ فيه أجهزة الارشاد ومراكز التنمية المبادأة فى تنظيم وتنفيذ حركة ارشادية نشطة للصناعات الصغيرة ، وذلك عن طريق قيام المراكز بتنظيم زيارات للمصانع لتحديد مشاكلها وتقديم الحلول لها • ويمكن البدء فى هذا النشاط باختيار بعض الصناعات أو المناطق التى تتركز فيها مجموعة من الصناعات الصغيرة لزيارتها وبحث حالتها •

كذلك يمكن تقديم المشورة الفنية عن طريق اعداد وتوزيع نشرات فنية عن الصناعات الصغيرة المختلفة تكتب باللغة العربية بأسلوب مبسط وموضحة بالرسومات والصور الفوتوغرافية • كما ان الأفلام التوضيحية المعدة لبعض الحالات الدراسية واستخدام الراديو والتليفزيون ووسائل الايضاح المختلفة يمكن أن تكون لها فائدتها فى تقديم المشورة الفنية •

٤٨ ـ يعتبر عدم استغلال الطاقة الانتاجية الكاملة للمعدات وتشغيل الآلات غير الملائمة أو التى بطل استعمالها من المشاكل التى تواجه تطوير

الصناعات الصغيرة • وتنشأ هذه المشاكل عادة من بعض أو كل النقاط التالية :

(أ) التخطيط غير الملائم للمصنع •

(ب) صغر حجم الطلب على الانتاج •

(جـ) الخطأ فى اختيار المعدات أو استعمالها •

(د) عدم كفاية مهارة العمال ، الخ •••

كما انه ليس من المستطاع دائما فى دول المنطقة تشغيل مصانع الصناعات الصغيرة أكثر من وردية واحدة •

ويرى المجتمعون أن هذه المشاكل يمكن حلها عن طريق التركيز على تقديم المشورة الفنية ، وتدريب العاملين على استعمال المعدات ، فى وحدات الصناعات الكبيرة ان أمكن ، واعداد عمليات مسح الأسواق والتوسع فى خدمات تطويرها ، والتطبيق المرشد لنظم الترخيص الصناعى فى بعض دول المنطقة •

٤٩ - بالنسبة لاستخدام الآلام القديمة والمستعملة فى الصناعات الصغيرة بالدول النامية ، رأى بعض الحاضرين عدم تشجيع هذا الاتجاه لانخفاض كفاءة هذه المعدات ، كما أن استعمالها يتطلب كثيرا من أعمال الصيانة والاصلاح ونفقات التشغيل • وفى بعض دول قليلة بالمنطقة لا يقدم التمويل الصناعى للمنشآت لشراء الآلات والمعدات المستعملة Second-hand machinery ومع ذلك فقد نادى رأى آخر فى المجموعه بضرورة بحث كل حالة على حدة • فليست جميع الآلات المستعملة غير صالحة للاستخدام ، فهناك بعض الآلات المستعملة ، ولكنها مجددة ومضمونة ، يمكن اعدادها الاستخدام المفيد • وهكذا فان حجم الانتاج فى بعض أنواع الصناعات الصغيرة ، وحجم السوق المتاح لمنتجاتها ، والأهمية النسبية لتكلفة رأس المال والعمالة ، قد يحقق فائدة مؤكدة عند استخدام الآلات المستعملة ، فاذا ما أختيرت هذه الآلات بعد الفحص

السليم ، فان استعمالها لن يتسبب فى الاسوء بأى حال الى كفاءة وحدات الصناعات الصغيرة •

٥٠ ـ ناقش المجتمعون موضوع استمرار التعاون مع منتجى الآلات المستوردة أو وكلائهم لتقديم خدمات ما بعد البيع وتدريب العاملين على استعمال الآلات ، وهذا هو ما يحدث الى حد ما عند استيراد مصنع متكامل للصناعات الكبيرة أو لمنشآت حكومية ، غير أن هذا لا يتوفر حتما للصناعات الصغيرة • وقد اقترح أن تقوم الأجهزة الحكومية فى دول المنطقة ، بوضع النظم مع المنتجين أو مستوردى الآلات لتوفير خدمات مابعد البيع ، وتدريب العمال وان لم يكن هذا متاحا دائما •

٥١ ـ تقوم جهات حكومية متعددة فى دول المنطقة بتوفير التدريب المهنى والفنى ، ولكن لا يوجد التعاون الكافى بين هذه الجهات وبين الأجهزة المسئولة عن التنمية الصناعية • ويرى المجتمعون ان يقوم مركز التنمية الصناعية أو جهاز الأرشاد بالمبادأة فى ايجاد التعاون بين معاهد التدريب والتعليم ، ليس فقط لضمان تدريب العاملين والمشرفين فى الصناعات الصغيرة • بل وللاستفادة من الخبرات الفنية المتخصصة فى هذه المعاهد فى تقديم المشورة لمنشآت الصناعات الصغيرة •

الادارة وتطوير التدريب

٥٢ ـ رغم تماثل المهام الاساسية للأدارة فى كل من الصناعات الكبيرة والصغيرة (اتخاذ القرارات فى التخطيط والتنظيم والتنسيق ورقابة خطوات العمل فى المنشأة) الا أن هناك اختلافات هامة فى الطريقة التى تنفذ بها هذه المهام فى كل من مجموعتى الصناعات • وذلك لافتقار المنشآت الصغيرة الى التخصص ولمركزية مهام الادارة بها • الا ان هذه المنشآت تمتاز بوجود قدر أكبر من المرونة فى خطوات العمل وأمكان اتخاذ القرارات السريعة، وسهولة الاتصال داخل المنشأة •

٥٣ ـ يرى المجتمعون ضرورة ادراج برامج التدريب للصناعات

الصغيرة ضمن برامج الخدمات التى تقدم داخل المنشـأة • وحيث أنه من الصعب على العمال فى الصناعات الصغيرة الانتظام فى الدورات التدريبيـة المعتادة • فمن الواجب ربط مثل هذه البرامج التدريبية بمشاكل منشـأة معينة أو مجموعة من المنشآت ويتم تحديد هذه المشاكل عن طريق الدراسة التشخيصية أو الدراسة فى داخل الوحدة ذاتها •

والتدريب على الادارة العامة الذى يتم داخل المنشـأة الصـغيرة أو قريباً منها يكون ذا أثر أكبر • وتعتبر النواحى الماليـة وحسـابات التكلفة ورفع الكفاية الانتاجية والتسويق هى أهم مجالات التدريب المتخصص• ويجب ان تقدم البرامج باللغة العربية •

٥٤ ـ أشارت المجمـوعة الى النقص فى الأفراد اللازمين للارشـاد والقادرين على توفير التدريب فى نواحى الادارة وتقديم الخدمات للمنشآت الصغيرة والتى تتطلب أفرادا يمكنهم تقديم الخدمات الفنية فى المنشأة ، بجانب تدريب العاملين فيها •

وهؤلاء الأفراد غير المتخصصـين لهم خبراتهم الخاصـة فى كل من التدريب وتقديم المشورة •

وفيما يتعلق بالترتيبات التأسيسية يرى المجتمعون أنه يمكن توفير التدريب عن طريق المعاهد القائمة ، مثل مراكز التنمية الادارية ومراكز التنمية الصناعية وهيئات التطوير الصناعى الحكومية •

واقترح أحد المشتركين الاستفادة من المكاتب الاستشارية الخاصـة الموجودة فى بعض الدول على أسـاس نظام الرسـوم المجمعة • وأنه عند قيام أحد الدول بأنشاء جهاز للارشاد الصناعى مخصص للصناعة الصغيرة فأنه يجب أن تكون عملية التطوير وتدريب الادارة جزءا أساسيا من مهامه•

تدريب الملاحظين والعمال

٥٥ ـ كانت مسألة التدريب الأساسى الذى تقـدمه مراكز التدريب المهنى والمدارس الصناعية للعمال والملاحظين خارج أطار عمـل الندوة •

وقد ناقش المجتمعون الموضوع من جانب محدد ، وهو الخاص برفع مستوى مهارة العمال والأفراد المشرفين على منشآت الصناعات الصغيرة • ولاحظ المجتمعون أن العمال المهرة فى الصناعات الصغيرة بدول المنطقة يأتون أساسا عن طريق نظام الصبية الصناعيين التقليدى وليس عن طريق المدارس المهنية ، وأن خريجى هذه المدارس ، تستوعبهم الصناعات الكبيرة أولا بأول ، حيث يمكنهم الحصول على أجور أعلى مما يمكنهم الحصول عليه فى الصناعات الصغيرة ، مما يجعل هذه الأخيرة ، عاجزة عن المنافسة فى الحصول على هؤلاء الخريجين •

أما المشرفون والملاحظون فانهم يتدرجون من مستويات العمال المهرة ولا يأتون من معاهد خارجية مثل مدارس التدريب الفنى وفى بعض دول المنطقة تظهر مشكلة الاعداد الكبيرة من المهجرين الذين يعملون كعمال مهرة أو ملاحظين •

٥٦ ـ أوصت المجموعة ببذل جهود خاصة لتوفير التدريب للعاملين فى الصناعات الصغيرة ، عن طريق معاهد التدريب لرفع مستوى العمال والملاحظين ، أينما وجدت تلك المعاهد • كما يجب ان تشجع المصانع الصغيرة على أرسال عمالها وملاحظيها للتدريب عن طريق الحوافز المختلفة• والحد الأدنى لهذه الحوافز ، هو أن تتحمل الحكومة نفقات التدريب ، وان تدفع أجور العمال طوال فترة التدريب • ويمكن زيادة عدد المشرفين الصالحين فى الصناعات الصغيرة ، عن طريق ايفاد اعداد من المهندسين ، فى بعثات قصيرة الأمد ، ضمن برامج الأفراد الى الدول الخارجية • وعند وجود أجهزة للارشاد الصناعى ، فيجب ان تعد دورات تدريبية قصيرة ، فى مختلف الحرف ، للعمال المهرة والملاحظين فى الصناعات الصغيرة •

التسهيلات المشتركة للخدمات

٥٧ ـ أجمع الحاضرون على أن التسهيلات المشتركة للخدمات لها فائدة كبيرة كوسيلة للتطوير فى المناطق التى تتركز فيها الصناعات

الصغيرة • وتقدم التسهيلات المشتركة أنواعا معينة من الآلات والمعدات يصعب على منشأة واحدة ان تتحمل تكاليفها • وهى تهدف الى تحسين طرق الانتاج والكفاية الانتاجية ونوعية الانتاج • كما تشجع على تنوع المنتجات أو انتاج سلع جديدة ، وعلى تخفيض نفقات الانتاج •

وبعض تسهيلات الخدمات المشتركة قد تكون باهظة التكاليف مثل وجود قسم للعدد مع مكتب للرسم والتصميم ، ومعدات المعاملة الحرارية• كما أن هناك تسهيلات أخرى كثيرة ، لا تحتاج لكثير من التكاليف ، مثل ورشة للطلاء الكهربائى أو ورشة مزودة ببعض الآلات الخاصة •

وقد وافق الحاضرون على انه من الواجب ألا تنشأ أى تسهيلات مشتركة للخدمات الا اذا توفر ، أو كان من المنتظر أن يتوفر ، طلب كاف لخدماتها وعلى ألا تتنافس مع المشروعات التجارية الأخرى •

لهذا فانه يجب أن يبحث طلب التسهيلات المشتركة للخدمات بالتفصيل عن طريق عمليات المسح الفنية الاقتصادية كما يجب ان يكون هناك اختيار سليم للآلات والمعدات لضمان معدل مقبول للانتفاع بها •

٥٨ ـ ولو أن الحكومة أو الأجهزة شبه الحكومية تقوم فى أغلب الأحيان بأنشاء التسهيلات المشتركة للخدمات ، غير انه يجب بذل الجهود لتشجيع مجموعات من المصانع الصغيرة على اقامة مثل هذه التسهيلات ذاتيا بمعونة مالية من هيئة حكومية أو من بنك للتنمية الصناعية •

وقد لوحظ فى أحدى دول المنطقة ان هناك جهودا تبذل لأقامة ورشة المجلفنة (الطلاء بالزنك) وورشة للطلاء الكهربائى ووحدة لتجهيز المنسوجات ووحدة لسحب الالومنيوم • وأوضح المجتمعون انه رغم ان الحكومة هى التى تبادر بايجاد التسهيلات المشتركة للخدمات الا انها يجب ان تستهدف فى النهاية تسليمها بعد مدة لجمعية تعاونية أو لاتحاد للمصانع الصغيرة أو لمنشأة خاصة •

٥٩ ـ أبدى أعضاء الندوة أراء مختلفة حول امكانية تسديد رسوم عن الخدمات التى تؤديها مراكز التسهيلات المشتركة للخدمات وبالرغم من

الاعتراف بوجود أثر محسوس للخدمات المقدمة يمكن ان يقترن اقترا، مباشرا بالفوائد التى يجنيها أصحاب الصناعات الصغيرة • الا أنه قد يكون من المناسب غالبا ، تقديم هذه الخدمات بلا مقابل ، أو بمعونة جزئية ، لتشجيع صاحب العمل على استعمال وسائل أحدث ، ولتطوير نوع المنتج• كما طالب بعض المشتركين ، بتقديم التسهيلات بالمجان ، وخاصة فى المناطق الأكثر تخلفاً ، ليكون ذلك حافزاً للتصنيع •

ولقد استقر الرأى بصفة عامة على أن تقوم كل دولة باتخاذ القرار المناسب لها ، آخذة فى الاعتبار احتياجاتها وامكانيتها ، على أن تسدد المصانع تكاليف جميع الخدمات المقدمة •

تنمية التسويق والتصدير

٦٠ ـ يحد انخفاض مستوى جودة منتجات الصناعة الصغيرة وصغر حجم السوق المتاح لها من أهمية المساعدات التسويقية • ويرى المجتمعون ان هذه الخدمات ، التى تتراوح بين مسح الأسواق المحلية ، وتحليل البيانات ونشرها ، والدعاية والاعلان ، وتطوير التصميم والجودة والمواصفات القياسية ، وبين ترتيبات التسويق الاقليمية ، والنهوض بالتصدير ، هى جميعا عمليات أساسية ، اذا ما أريد التغلب على تفضيل المستهلك للسلع المستوردة ، واتاحة امكانيات جديدة للتصدير •

٦١ ـ لبعض منتجات الأشغال اليدوية قيم جمالية جيدة وأن كان يعوزها تطوير التصميم حتى تستهوى السائحين وأسواق التصدير كما انه من الممكن التوسع فى تصدير بعض المنتجات نصف المصنعة ، التى من أصل زراعى ولها جودة مقبولة ، وذلك عن طريق زيادة درجة التصنيع ، وتحسين التغليف ، والنهوض الفعال بالتسويق ، وغير ذلك • ومن المفيد تدريب الأفراد على الأساليب الفنية ولمسح الأسواق وأعمال الدعاية •

٦٢ ـ يرى المجتمعون أن تعد دراسة تفصيلية عن أساليب تسويق منتجات الصناعة الصغيرة بين دول المنطقة والتوسع فى تصديرها من هذه

الدول • وتحتاج هذه الأساليب الى درجة من التعاون داخل المنطقة • وهنا يمكن القول ان بعض التغاضى يجب أن يتم فى تطبيق قواعد الحماية الجمركية المكثفة المعمول بها فى دول المنطقة لصالح بعض الصناعات• وان يسمح بقدر أكبر من المنافسة كحافز على تطوير نوعية الانتاج وتخفيض تكلفته •

٦٣ ـ دار جزء من المناقشة حول موضوع التعجيل باحلال المنتجات الصناعية المحلية مكان المنتجات المستوردة • وقد رئى فى هذ المجال ان استبدال الانتاج المحلى بالمستورد ليس كافيا ولا يغنى عن النهوض بالتصدير ، ولذلك يجب استهداف الغرضين معا •

٦٤ ـ نوقش باختصار أثر برامج الشراء الحكومية والنظم الأخرى التى تعطى تفضيلا لمنتجات الصناعات الصغيرة وذكر بعض الشتركين ان مثل هذه النظم قد تثير المشاكل اذا ما كان التفضيل مقصورا بأكمله على الصناعات الصغيرة • وعلى كل فمن المفيد دراسة هذا الأسلوب •

تمويل الصناعات الصغيرة

المعونات المالية والمعونات الفنية

(الاقراض تحت الاشراف)

٦٥ ـ قرر المجتمعون انه لكى يكون للمعونات المالية المقدمة للصناعات الصغيرة فاعليتها فلا بد من ربطها ربطا تاما مع المعونات الفنية والادارية .

ويجب ان تتكامل المعونات الفنية مع المعونات المالية فى ثلاث مراحل أساسية :

(أ) فترة ما قبل الاستثمار : حيث تطلب المعونة لتقييم الصلاحية الفنية والتجارية للمشروع ولتحديد المقدرة على الربح لصناعات جديدة والعناصر التى يجب أخذها فى الاعتبار تشمل : مكان المشروع ، واحتمالات التسويق والصلاحية الفنية ، والمقدرة على الصمود والمنافسة من النواحى التجارية والاقتصادية ولذلك فان مثل هذه المعونة تهدف الى تحديد احتياجات المشروع واعداد طلب الاقتراض

(ب) فترة التنفيذ : حيث تستخدم الاعتمادات المالية مباشرة فى شراء وتركيب الآلات مثلا .

(جـ) فترة المتابعة : حيث يحتاج تشغيل المشروع الى تقديم الخدمات والمشورة .

٦٦ ـ يرى المجتمعون أن أفضل ترتيب هو تحقيق التعاون بين مختلف الأجهزة : اجهزة التمويل من ناحية ومراكز التنمية الصناعية من الناحية الأخرى . وفى الدول التى يندر فيها الفنيون وحيث لا يوجد مركز

للتنمية ، يمكن ان يقوم بنك التنمية الصناعى بالمبادأة فى تقديم الخدمات الفنية حتى يتم انشاء مثل هذا المركز .

٦٧ ـ عندما يمكن انشاء جهازين منفصلين فان الأمر يتطلب التعاون والتنسيق الكامل بين أنشطتهما . فجهاز التمويل يحتاج الى المعونة الفنية من مركز التنمية الصناعية . والمركز لن يتمكن من دفع وتوسيع قاعدة أصحاب الأعمال أو تطوير الصناعات القائمة بدون معونة من جهاز التمويل . كما ان تطبيق مقترحات الخبراء الفنيين ، كجزء من خدمات الارشاد ، يؤدى غالبا الى تغييرات فى الأسلوب الفنى للانتاج ، وفى توقيع المعدات ، واستعادة الفاقد ، وتطوير منتجات جديدة ، واعادة تنظيم أساليب التسويق . وكل هذه التغييرات يحتاج تنفيذها الى تمويل جديد من جانب صاحب العمل مما يتطلب لجوءه الى أجهزة التمويل .

٦٨ ـ أبدى المجتمعون رأيهم فى وجوب قيام الحكومة بانشاء الجهازين ، وأن توضع أسس للربط بينهما ، كالتمثيل المتبادل فى اللجان على مختلف مستوياتها كما يجب ربطهما مباشرة بالوزارات الفنية المعنية.

وأوضح المجتمعون انه من الضرورى أن يوسع مركز التنمية الصناعية نطاق خدماته ليشمل البنوك التجارية علاوة على بنوك التنمية الصناعية ، بما فى ذلك المساعدة فى اعداد طلبات القروض من البنوك التجارية وعلى ذلك فان على مراكز الارشاد الصناعى ان تنظم نفسها بطريقة تسمح لها باكتساب ثقة البنوك التجارية ... ومن هنا ففى مقدمة مهام هذه المراكز تطبيق نظام محاسبى متكامل داخل المنشآت الصناعية يسهل تقييم طلبات صغار الصناع للاقتراض .

٦٩ ـ ناقشت المجموعة نظام الشراء الاستئجارى ومزاياه والمشاكل التى تعوق تطبيقه ، وتنظيمه والأسس التى يبنى عليها قبول أو رفض طلب شراء آلات أو معدات صناعية . وأخذت المجموعة علما بتجربة الهند فى تطبيق هذا النظام وتأثيره المشجع على تنمية الصناعات الصغيرة وخصوصا فى خلق فرص للعمل وفى الانتاج . وتعبئة الموارد وتنمية الصناعات المغذيه والصناعات الريفية .

وقد أوضح كثير من المشتركين ان حاجة بلادهم لتطبيق نظام الشراء الاستئجارى كما هو مطبق فى الهند ليست كبيرة • ولكن يمكن تطبيقه فى حدود ضيقة عندما لا يجد صاحب العمل وسيلة أخرى للتمويل • كما أوضح بعض المشتركين ان تطبيق نظام للشراء الاستئجارى قد يكون عملا مضادا لمبدأ النهوض بأصحاب الأعمال المستقلين ، وانه قد يؤدى الى اعتماد صغار الصناع اعتمادا كاملا على أجهزة التمويل •

وعلى كل فقد كان هناك اتفاق عام على وجوب اجراء دراسات تفصيلية حول نظام الشراء الاستئجارى بغرض التأكد من صلاحيته للتطبيق فى الدول العربية بالشرق الأوسط والسؤال الآخر الذى يستحق الدراسة هو تقرير النظام الأكثر اقتصادا : توفير المعدات عن طريق التأجير من أجهزة الارشاد (كنظام الشراء الاستئجارى) ، أو عن طريق التسهيلات المشتركة للخدمات •

اجهزة التمويل العامة ونظمها

٧٠ ـ التمويل العام للصناعة يشمل التمويل غير المباشر والتمويل المباشر • والتمويل غير المباشر يتضمن اجراءات مثل الاعفاء من الضرائب عن الدخل والارباح المحتجزة ، واعانات التصدير وغير ذلك من المحفزات• أما التمويل المباشر فيشمل مساهمة الدولة بنصيب فى رأس المال ، والاقراض من الأجهزة المتخصصة •

وتظهر مساهمة الحكومة بنصيب فى رأس المال فى العديد من الصناعات بالعراق والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية وسوريا• وتعتبر لبنان الدولة العربية الوحيدة فى المنطقة التى يتحمل فيها القطاع الخاص بكل رأس مال النشاط الصناعى •

ويتم الاقراض العام المباشر أساسا عن طريق بنوك التنمية الصناعية مثل البنوك الموجودة فى العراق والأردن وسوريا • أما فى الكويت ولبنان

فقد انشئت أجهزة للتمويل لا تعتبر بنوكا صناعية صرفة ولكنها تقدم القروض لكل القطاعات الاقتصادية .

هذا وتمتلك الحكومة بالكامل بنكى التنمية الصناعية العراقى والسورى وبنك التسليف الكويتى ، فى حين نجد ان بنك التنمية الصناعى الأردنى بنك التسليف الزراعى والصناعى والعقارى فى لبنان (BCAIF) قد تأسسا برأس مال مشترك ويتراوح رأس المال الاسمى لأغلب هذه البنوك بين ما يعادل ٨ر٤ - ٢٨ مليون دولار بينما يبلغ رأس مال بنك التسليف الكويتى ٥٦ مليون دولار .

٧١ - تختلف النظم والاجراءات وحدود الخدمات التى تقدمها هذه الأجهزة التمويلية من دولة لأخرى . فبعض هذه البنوك يساهم بنصيب فى العديد من المنشآت الصناعية كما يشترك أو يقوم باعداد الدراسات الاقتصادية ودراسات الصلاحية ، والمعاونة فى انشاء الصناعات الجديدة . وتعانى أجهزة التمويل العامة عادة من نقص فى الأفراد الفنيين مما يتسبب غالبا فى ارتفاع معدل الأخطاء فى التشغيل وقد اتضحت هذه الحقيقة فى الأردن فى أداء جهاز تمويل التنمية الصناعية الذى انهيت اعماله فى عام ١٩٦٥ لنضوب موارده وحل محله بنك التنمية الصناعى الأردنى .

وقد لاحظت المجموعة ان بعض الدول لا توجه العناية الكافية لتمويل رأس المال العامل مما أدى الى عدد من حالات الفشل .

التمويل التجارى والتعاونى

٧٢ - رغم الأثر الملحوظ للأجهزة العامة للتمويل على حركة التنمية الصناعية فى دول المنطقة ، الا أنه من المحقق . أن الجزء الأكبر من قروض الصناعة فى كل دول المنطقة باستثناء العراق قد قدمته البنوك التجارية وليست هذه الأجهزة . ففى كل الدول باستثناء العراق بلغ حجم الاقراض من البنوك التجارية فى عام ١٩٦٤ أكثر من ست الى ثمان مرات ما قدمته الأجهزة العامة . وبلغت نسبة حجم الاقراض الصناعى من البنوك التجاريه ما يعادل من ٦ الى ١٢٪ من اجمالى اقراض هذه البنوك ، فى حين بلغت

سب الاقراض الصناعى من الأجهزة العامة الى الاقراض العام ما يعادل ٣ر١٪ الى ٢٪ فى الأردن والكويت ولبنان ولو انها وصلت الى ٣ر٩٪ فى العراق •

٧٣ ـ معظم القروض المقدمة من البنوك التجارية هى قروض قصيرة الأجل • وتكون عادة لأقل من عام ، ولكن نظرا لدوران القرض القصير الأجل ولاستمرار القيام بتجديده ، فهو يقدم فى الواقع كاقراض متوسط أو طويل الأجل وفى العادة تكون تكلفة اقراض من هذا النوع أعلى من تكلفة الاقراض الطويل الأجل • وهذه الحقيقة تؤكد ضرورة تدعيم الأجهزة العامة كمصدر للتمويل المتوسط والطويل الأجل • ويرى المجتمعون أنه بجانب أهمية البنوك التجارية كمصدر للقروض قصيرة الأجل لتغطية رأس المال العامل فمن الممكن ان تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض الطويلة الأجل• كما توضح ذلك التعديلات التى أجريت على اللوائح والنظم الخاصة بالعمليات المصرفية التجارية ، مثل اللجوء الى البنوك المركزية وتكوين الاحتياطات • وللبنوك التجارية أهمية خاصة فى الدول النامية وذلك لعدم توافر أسواق رأس المال فى هذه الدول• لذلك فان على البنوك التجارية ان تنشىء بنوكا فرعية للاقراض الطويل الأجل، اذا كانت اللوائح التى تنظم عملها من الجمود وبحيث لا تسمح بأى درجة من حرية الحركة • وقد يطلب من البنوك التجارية تقديم قروض طويلة الأجل حتى حد معين •

والمطلوب فى الواقع هو وضع نظام للبنوك التجارية يطوع عملياتها للظروف الجديدة •

٧٤ ـ لما كانت المقدرة على الاقراض تتوقف على كمية المدخرات العامة والخاصة ، فانه من المهم دائما تنمية المدخرات الخاصة ، ولتحقيق ذلك يجب اتخاذ عدة تدابير واجراءات حكومية تشمل :

(أ) تنمية وتعميق عادات الادخار عن طريق حملات التوعية والمحفزات •

(ب) تحسين الخدمات المصرفية وخصوصا فى المناطق الريفية .

(جـ) مواءمة معدل الفائدة مع الاحتياجات الفعلية .

(د) تشجيع الوسائل والأجهزة الأخرى مثل توفير البريد ، وجمعيات الأدخار والاقراض ، وخطط التأمين ، والتأمينات الاجتماعية ، والمشروعات الاقتصادية لتقديم الأموال .

ويعتبر تشجيع القطاع الخاص وحضه على تحويل مدخراته الى بنوك التنمية الصناعية عن طريق فتح حسابات له من الأمور الهامة التى تساعد هذه البنوك المتخصصة على تمويل الصناعات من كل هذه المدخرات .

٧٥ – وفى مجال الادخار ودفع الفوائد ، فقد لاحظ المجتمعون ما تسببه العقائد الشائعة عن فوائد البنوك وعن خطط التأمين على الحياة من صعوبات واعتراضات فى بعض دول المنطقة .

٧٦ – لاحظت المجموعة أنه فى العديد من دول العالم ، بما فى ذلك عدة دول نامية، تستعمل على نطاق واسع وسائل الأجهزة المصرفية المركزية، وخصوصا المتعلق منها بتسهيلات الخصم المتكرر وطلبات الاحتياطى المتعددة، وذلك للتأثير على سياسات الاقراض للبنوك التجارية وكثيراً ما تطور هذه الأجهزة للنهوض بالتصنيع . وفى كثير من دول الشرق الأوسط تؤدى النظم المعتادة فى البنوك والمعمول بها فى أغلب البنوك التجارية الى نسبة عالية من السيولة النقدية مما يجعل البنوك التجارية فى غير حاجة للرجوع الى البنوك المركزية فى طلب تكرار الخصم وبالاضافة الى ذلك ، فان عدم وجود قصور فى تشغيل الاحتياطيات يحد من تدخل البنوك المركزية وفرض تأثيرها على سياسات الاقراض التى تطبقها البنوك التجارية .

وأوصى المجتمعون بضرورة دراسة التشريعات والنظم التى تمكن البنوك المركزية من اداء دور اكثر ايجابا لتدعيم سياسات الاقراض فى البنوك التجارية ، كلما تطلب الأمر ذلك .

٧٧ – اقترح بعض المشتركين ان تقوم البنوك المركزية بتقديم المعو غير المباشرة عن طريق توفير الاعتمادات اللازمة لبنوك التنمية الصناعية ،

أو البنوك التجارية أو باقتراح السياسات الأخرى التى ترمى الى تشجيع الاقراض مثل ادخال نظام لضمان أو تأمين القروض الصناعية • ويرى البعض الآخر انه من الواجب ألا تتدخل البنوك المركزية فى التمويل الصناعى ، بل يجب أن يتم فقط عن طريق بنوك التنمية الصناعية • وأوضحت هذه المجموعة من المشتركين ان ما يجب عمله فعلا هو انشاء البنوك الصناعية فى الدول التى لا توجد فيها حاليا مثل هذه البنوك أو تدعيم ما هو قائم منها فعلا فى الدول الأخرى •

٧٨ ـ وبالنسبة للتمويل التعاونى الصناعى تبين ان المنطقة لديها خبرات ضئيلة فى هذا المجال ، وان الأمر يتطلب اجراء دراسة مستقلة • وذهب بعض الحاضرين الى ان الحاجة قليلة الى التمويل التعاونى ، حيث أن بنوك التنمية الصناعية تقوم بتلبية حاجات الصناعة من القروض •

التعاون الاقليمى والدول

التعاون الاقليمى

٧٩ – تركزت مناقشة التعاون الاقليمى فى نقطتين أساسيتين : تأثير قيام السوق العربية المشتركة المقترحة على تنمية الصناعات الصغيرة فى دول الأعضاء المشتركين ، والحاجة الى انشاء مركز متعدد الوطنيات (يخدم عدة دول) للتنمية الصناعية بما فى ذلك تنمية الصناعات الصغيرة .

٨٠ – كان هناك اتفاق على وجوب سريان قواعد وترتيبات السوق العربية المشتركة على الصناعة بغض النظر عن الحجم . كما أن المجتمعين لم يكونوا مؤيدين لتقييد تطبيق نظام المبادلة الحرة على الصناعات الأكبر ورأوا أن الفائدة التى يحدثها انشاء سوق مشتركة يجب ألا يحدث أثر عكسى لها بفرض أو زيادة الضرائب الجمركية ونظم الحماية الكمية لصالح الصناعات الصغيرة .

٨١ – رأى بعض المشتركين أن تخفيض التعاريف الجمركية والغاء الحوائل الكمية بين الدول المنتمية الى السوق العربية المشتركة سيدعم التنافس السليم بين المنتجين الصناعيين . وقد يفيد هذا مبدئيا العناصر الأقوى فى الهيكل الصناعى وهى الصناعات الكبيرة والمتوسطة التى يمكنها الافادة من الموقف الاقتصادى الناتج عن اتساع السوق . كما انها قد تعرض الكثير من المنتجين الحديين (الذين تتساوى نفقات انتاجهم وقيمة ماينتجون) وخاصة فى مجال الصناعات الصغيرة ، الى الكثير من الضغوط والمتاعب عند تنافسهم فى كل من الأسواق المحلية والخارجية .

٨٢ – ترى المجموعة ان الوسيلة الوحيدة لتدعيم موقف الصناعات الصغيرة داخل اطار السوق العربية المشتركة هى تزويد تلك الصناعات بتدابير المعاونة والخدمات المذكورة فى هذا التقرير الحالى ... وهذه

التدابير ستدعم موقف الصناعات الصغيرة عند التنافس فى كل من الأسواق المحلية والخارجية • اذ ستؤدى مثل هذه التدابير الى زيادة كفايتها الانتاجية وتطوير نوع المنتج وخفض تكاليف الانتاج •

٨٣ ـ كان هناك اتفاق عام على انه من المفيد جدا انشاء مركز متعدد الوطنيات للتنمية الصناعية للدول العربية فى الشرق الأوسط • كما لاحظت مجموعة الخبراء انه قد أنشىء مركز للدراسات الصناعية لدول المغرب العربى الأربع بمعونة من صندوق المعونة الخاص التابع لبرنامج التنمية لهيئة الأمم المتحدة •

(ى• ن• د• ب• ـ س• ف• UNDP/SF) كما أن جامعة الدول العربية قد أنشأت مركزاً للتنمية الصناعية هناك •

ويرى المجتمعون أن انشاء مثل هذا المركز فى الشرق الأوسط ستكون له فوائده العظمى للدول العربية فى تلك المنطقة ، وانه سيكون كمثيله الذى أنشأته دول المغرب لتقديم الخدمات لها ••• كما ان هذا المركز سيوجه عنايته الخاصة للصناعات الصغيرة وذلك بالنظر الى أهمية هذه الصناعات فى تلك المنطقة • وسيقوم هذا المركز ـ كمثيله فى المغرب ليس فقط بتدعيم عمل المراكز الأخرى فى المنطقة بل وسيعاونها كذلك • وقد ذكر هنا على سبيل المثال أسلوب التنافس القائم بين المركز القومى للدراسات الصناعية بتونس وبين مركز المغرب الذى تشترك تونس فى عضويته •

٨٤ ـ ان التنسيق بين المراكز الاقليمية ونصف الاقليمية وبين أجهزة التنمية الوطنية يمكن ضمانه عن طريق النظم واللوائح التى تحدد مهام كل منها • وكانت مجموعة الخبراء متفقة على أن تكون المهام قائمة فى مجالات التعاون الفنى والتدريب والبحوث الفنية وتحليل ونشر المعلومات والتنسيق كما هو موضح فى الوثيقة التى كانت أساس بحث هذا الموضوع والمنشورة فى الملحق رقم (١) بهذا التقرير •

٨٥ ـ أيد بعض المشتركين انشاء المركز المقترح بمثابة جهاز جديد• ومع ذلك فقد لوحظ أن تحويل مركز وطنى قائم يحظى فعلا بقدر من

التدعيم من الأمم المتحدة الى مركز متعدد الوطنيات يمكن أن يؤدى لا الى اقتصاد فى التمويل والأفراد فحسب بل والى قيام مركز متعدد الوطنيات بأعبائه فى فترة وجيزة • وفى هذا الصدد اقترح بعض المشتركين أن يدرس تحويل مركز التنمية فى الأردن الى مركز متعدد الوطنيات •

٨٦ ـ كان هناك اتفاق عام على أن يوجه المركز المتعدد الوطنيات عنايته الخاصة للمشاكل التى تنفرد بها الصناعة الصغيرة ولتحقيق ذلك يجب أن ينشأ لها قسم خاص يدعم بالامكانيات المالية والأفراد المناسبين •

٨٧ ـ اقترح أيضا أن تقوم منظمات اليونيسوب UNISOB اليونيدو ، والعمل الدولية ، مجتمعة بوضع أسس المشروع ، فى شكل طلب ابتدائى للمعونة من برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ـ صندوق المعونة الخاص UNDP/SF • وهذا الطلب قد يشجع عدة حكومات على اتخاذ اجراء جماعى لانشاء المركز المتعدد الوطنيات المقترح ، ولطلب المعونة من برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة تحقيقا لهذا الغرض • وقد أشارت سكرتارية الندوة الى ان مشروعا كندا يجب ان تكفله أربع دول على الأقل •

التعاون الفنى مع الأمم المتحدة

٨٨ ـ أنهت مجموعة الخبراء عملها باستعراض موجز لمنجزاتها فى مجال التعاون الفنى ولاحظت أن دول المنطقة قد تقدمت ببعض طلبات للمعونة الفنية ، فى مختلف مجالات تنمية الصناعات الصغيرة • وأوصت بأن تقوم الحكومات بالاستفادة المتزايدة من خدمات الخبراء والبعثات التى تقدمها الأمم المتحدة ، بناء على الطلبات المقدمة اليها ، وفقا لبرامجها المختلفة •

٨٩ ـ أحيط المجتمعون علما بالصعوبات التى تواجه عند توفير الخبراء الأكفاء لتنمية الصناعة الصغيرة ولانشاء المجمعات الصناعية • وقد وافقوا على أن تتحول الدول النامية نفسها بعد فترة الى مصدر للخبرات فى هذه

المجالات وأبدوا أملهم فى أن يقوم الخبراء من دول المنطقة فى النهـــاية بالمشاركة فى مشاريع التعاون الفنى • كما ذكر أن التوسع فى نظام الخبراء فى مواضيع معينة قد يزيد من عدد الخبراء وخبرات الاستشاريين الفنيين•

وتنشأ مشكلة خطيرة من عدم امكانية توفير المرافقين الوطنيين • وقد أوصى المجتمعون بأن تقوم الحكومات ببذل أقصى جهودها لتوفير الفنيـين الذين يقوم خبراء الأمم المتحدة بتدريبهم حتى يكونوا قادرين على مواصلة القيام بأعباء وظائف خبراء الأمم المتحدة بعد رحيلهم •

ملحق رقم (١)

دعم حركة تنمية الصناعات الصغيرة
عن طريق مركز متعدد الوطنيات للتنمية الصناعية

قطاع الصناعات التحويليه والصناعة الصغيرة
فى الدول النامية بالشرق الأوسط

لا يمثل قطاع الصناعات التحويلية كله فى الدول النامية بالشرق الأوسط حتى الآن سوى نسبة متواضعة من الدخل القومى • فالدخل الناتج من قطاع الصناعات التحويلية فى بعض دول الشرق الأوسط لايمثل فى المتوسط أكثر من ٣ر١٤٪ من الحجم الكلى للانتاج المحلى فى الوقت الذى يصل فيه هذا الرقم فى الدول الأخرى الصناعية والنامية فى المنطقه الى ما يقدر بحوالى من ٢٠ الى ٤٠٪ • ويتضح الحجم المحدود للقطاع الصناعى من ملاحظة النسبة الضئيلة للقوة العاملة فى الصناعة فى أغلب دول الشرق الأوسط ، اذ أنها تتراوح بين ٥ ، ٨٪ •

وفى الدول النامية فى الشرق الأوسط ، كما فى غيرها من دول العالم النامية ، يكون الاهتمام مرتبطا بمشاكل التنمية الصناعية فى داخل اطار استراتيجيات التنمية • وتعتبر التنمية الصناعية أكثر العوامل تأثيرا على النمو الاقتصادى ، اذ ينتظر منها أن تؤدى الى تطور واضح فى تنوع وانتشار الأنشطة الاقتصادية ، كما تعتبر عاملا مؤثرا هاما فى اكتساب الأساليب الفنية الحديثة المرتبطة بتنمية الامكانيات الجديدة •

وفى السنوات الأخيرة أصبحت الحكومات أكثر وعيا ليس فقط بأثر الصناعة المباشر على مستوى الدخل العام وأثرها غير المباشر على مستويات

الأنشطة الاقتصادية فى القطاعات الأخرى • بل وكذلك بأثرها العميق على المجتمع وحياته الثقافية مما أدى الى اختفاء الأساليب التقليدية العتيقة للانتاج ونظم المعيشة •

ومن خصائص المرحله المبكرة للتنمية الصناعية فى الدول النامية أن تكون للصناعات الصغيرة أهمية كبرى بين الصناعات التحويلية • والجدول رقم (١) يوضح أهمية منشآت الصناعات التحويليه التى يعمل بكل منها أقل من خمسين مشتغلا بدلالة كل من عدد المنشآت وعدد المشتغلين وبدلاله مساهمتها فى اجمالى الأجور ، والانتاج ، والقيمة المضافة • مما يمكن معه أن نفترض بطمئنان ، أن التنمية الصناعية ترتبط أساسا بالنمو الموطد لهذه الصناعات •

الجدول رقم (١) المؤشرات الأساسية فى الصناعات التحويلية التى يعمل بكل منها اقل من ٥٠ مشتغلا ، فى ست دول بالشرق الأوسط •

(نسبة مئوية)

	العراق ١٩٦٣	الأردن ١٩٦٥	الكويت ١٩٦٥	لبنان ١٩٦٤	المملكة العربية السعودية ١٩٦٣-١٩٦٥	سوريا ١٩٦٠ ١٩٦٣
عدد المنشآت	٧ر٩٨	٣ر٩٩	٨ر٩٧	٩ر٩٧	٦ر٩٩	٧ر٩٩
عدد المشتغلين	٤ر٤٩	٣ر٨٠	٣ر٥٤	٧ر٦٥	٢ر٨٤	...
الأجور المدفوعة	٦ر٣٠	٢ر٦٠	...	٢ر٤٠	...	...
قيمة الانتاج	٥ر٣٩	٩ر٥٥	...	٧ر٤١	...	...
القيمة المضافة	...	٠ر٥٤	...	٤ر٤٣	...	...

عرض زمنى للتطورات فى المعاهد المرتبطة بالصناعات الصغيرة

كان للنمو المضطرد للوعى بأهمية التنميـــة الصناعيـة فى الشرق الأوسط ، وخصوصا بالدور الذى يمكن أن تؤديه الصناعات الصغيرة ، أثره فى تفجير الطاقات التى تهدف الى تطوير الهيكلية التأسيسية لمثل هذه التنمية • فعلى المستوى الوطنى كان هناك معهد للصناعة منذ خمسة عشر عاما فى لبنان يقوم بتقديم خدماته للتوجيه فى البحوث والتنمية الصناعيه

على أسس استشارية بناء على طلب من الحكومات أو المنشآت الخاصة في داخل لبنان وخارجها • وفي عام ١٩٦٥ أنشأت حكومة المملكة العربية السعودية مركزا في الرياض للدراسات والتنمية الصناعية وفي ١٩٦٧ أقامت حكومة الأردن مركزا في عمان للتنمية الصناعية • وبدأ هذان المركزان عملهما بمعونة من برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) الذي قدم ٦٣٤٥٠٠ دولار لمركز الرياض من اجمالي نفقات المشروع التي تبلغ ٢٦٣٤٥٠٠ دولار على فترة ثلاث سنوات ، كما قدم ١١٥٣٠٠٠ دولار لمركز عمان على فترة خمس سنوات •

وعلى مستوى الوطنيات المتعددة ، فقد عقد مؤتمر للتنمية الصناعية للدول العربية في الكويت في الفترة من ١ الى ١١ مارس سنة ١٩٦٦ اشتركت فيه ثلاث عشرة دولة عربية والكثير من المنظمات العربية والدولية• وكان من ضمن التوصيات التي اعتمدها المؤتمر التوصية رقم ٦٠ التي تهدف الى انشاء مركز للتنمية الصناعية(١) •

وأكد التقرير النهائي لمؤتمر الكويت ضرورة التعاون بين الدول

---

(١) التوصية رقم ٦٠ فقرة ١٢٣ بتقرير الامم المتحدة (١٩٦٧) تقرير مؤتمر التنمية الصناعية في الدول العربية D/CONF. 2/ R.R.H. التي تنص على الآتي : يوصي المؤتمر ان تقوم الدول العربية بانشاء مركز للتنمية الصناعية ، بهدف التعجيل بالتصنيع ، وتطوير الصناعة ، وتنسيق الجهود في هذا المجال • على ان تكون مهام هذا المركز هي : ـ

(أ) تنفيذ ومساندة الدراسات والبحوث المتصلة بموقف حركة التصنيع وتنميتها في الدول العربية •

(ب) تقديم المشورة والمساعدات الفنية للدول العربية في مجال التنمية الصناعية والتخطيط الصناعي والتدعيم العام لحركة التصنيع •

(ج) تنسيق الجهود في مجال التنمية الصناعية في الدول العربية عن طريق تبادل المعلومات والخبرات وتوحيد المواصفات والمسميات الصناعية •

(د) اعداد برامج البحوث والتدريب وتنسيقها ، والمعاونة في تنفيذها على مستوى المنطقة العربية •

كما أوصى المؤتمر أن تقوم الأمم المتحدة • وأجهزتها المتخصصة ، وخاصة مركز التنمية الصناعية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حاليا) والمنظمات الاقليمية ، بالتعاون مع الدول العربية ومساعدتها في انشاء وتشغيل هذا المركز ، على أن تؤخذ في الاعتبار المراكز الاقليمية الحالية • أو المزمع انشاؤها في المستقبل في الدول العربية •

العربية فى مجال التنمية الصناعية واقترح الخطوط التوضيحية العريضة للأنشطة فى المركز المقترح ، وخصوصا فى نطاق البحوث الجماعية فى مشاكل الانتاج الصناعى ، والتنظيم ، والتكامل ، والتسويق •

وقد أقرت توصيات مماثلة فى المؤتمر الدولى للتنمية الصناعية المنعقد فى أثينا فى ديسمبر ١٩٦٧(٢) •

وعقدت ندوة لمجموعة الاستشاريين فى المجمعات الصناعية والمناطق الصناعية فى بيروت فى الفترة من ٣١ أكتوبر الى ٥ نوفمبر ١٩٦٦ أشير فيها الى توصيات مؤتمر الكويت السابق ذكرها وأكدت الفوائد التى يمكن الحصول عليها من انشاء مركز متعدد الوطنيات للتنمية الصناعية ، مع التركيز على الصناعات الصغيرة (٣) •

وفى مايو ١٩٦٨ قرر المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية ضرورة انشاء مركز للتنمية الصناعية يخضع لاشرافه ، وتكون خطوط عمله الأساسية وفقا لما رسمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية • واعتمده المجلس الاقتصادى للجامعة والموضحة فى الملحق رقم (٢) • وقد بنيت هذه الخطوط على نمط مثيلاتها فى برنامج العمل الخاص بمشروع مماثل نفذ بالتعاون بين أربع دول عربية بالمغرب (الجزائر وليبيا ومراكش وتونس) بمعونة من برنامج التنمية للأمم المتحدة تبلغ قيمتها حوالى ١ر٥ مليون دولار من جملة نفقات المشروع والتى تبلغ حوالى ٢ر٥ مليون دولار لفترة تشغيل مدتها خمس سنوات •

---

(٢) منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (١٩٦٩) « تقرير المؤتمر الدولى للتنمية الصناعية » المنعقد فى أثينا فى ١٩٦٧ ، التوصيات واردة فى الجزء الخامس تحت عنوان العمل النهائى للمجموعة Final action of the plenary
(رقم المبيعات 69.II.B.7.)

(٣) منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (١٩٦٨) المجمعات الصناعية فى أوروبا والشرق الأوسط Industrial Estates in Europe and the Middle East
(رقم المبيعات 68.II.B.1) صفحة ٦٢ •

دعم حركة تنمية الصناعات الصغيرة
عن طريق مركز متعدد الوطنيات للتنمية الصناعية

يجب على أى مركز للتنمية الصناعية بالشرق الأوسط أن يوجه جزءا كبيرا من عنايته لانماء الصناعات الصغيرة وقد يثار تساؤل حول ما اذا كان من الأنسب انشاء مركز للتنمية الصناعية مخصص لتنمية الصناعات الكبيرة ملحق به قسم يختص بالصناعات الصغيرة ، أو عكس ذلك • وهذا عندما لا يتيسر انشاء مركزين منفصلين يتم التنسيق بين أنشطتهما •

وعلى كل حال فان قيام المركز على أساس تعدد الوطنيات ، له فائدته فى السماح ليس فقط بتجميع وتعبئة الامكانيات المالية والخبرات القليلة ولكن أيضا توفير التوجيه والمعونة للمراكز والسلطات الوطنية المهتمة بالتنمية الصناعية على مستوى السياسة أو مستوى المصنع • كما انه يمكن منطقيا أن ينشأ مركز متعدد الوطنيات عن طريق توسيع الاشراف ومجال العمل لمركز وطنى ، بدلا من تأسيسه من البداية • ويمكن توضيح مهام المركز المتعدد الوطنيات للتنمية الصناعية ، بما فيها تنمية الصناعة الصغيرة كما يلى :

١ ـ التعاون الفنى : بناء على طلب الدول المشتركة ، ينتظر من المركز أن يقدم خدمات المشورة على المستوى الوطنى أو القطاع ، مع التركيز على :

(أ) تدعيم القدرة على امتلاك وادارة الأعمال والمعاونة فى مرحلة ما قبل الاستثمار لأصحاب العمل المنتظرين •

(ب) اعداد وتطبيق برامج لتمويل شراء الآلات ، ونظم الاقراض والتأمين والضمان والمحفزات المالية الأخرى •

(ج) توفير المحفزات من مادية وتعريفات جمركية خاصة والخصم فى معدلات النقل والمرافق، ومنح الأفضلية فى الحصول على الخامات النادرة وما شابه ذلك •

(د) تنظيم خدمات الارشاد فى مجـــال المعونة الفنية والتنظيميـة والتسويقية •

(هـ) تخطيط وانشاء وتشـــغيل المجمعات الصـــناعية والتسهيلات المشتركة للخدمات •

(و) اجراء البحوث الفنية التى ترمى الى تطوير منتجات الصناعات الصغيرة وتوفير المعونة لهـــذه الصناعات بتطبيق أسس التوحيـد القياسى والمواصفات الفنية •

(ز) تنظيم وتشغيل المعونات فى مجال تدريب المديرين والملاحظين والعمال •

(ح) تطوير علاقات التعاقد بين الصناعات الصغيرة والكبيرة •

(ط) اعداد وتطبيق برامج الشراء الحكومية •

(ى) اجراء البحوث عن أسواق التصدير •

(ك) تنمية الأساليب والأنمـــاط والنظم لاعداد وتنفيـــذ ومتابعه الاشراف على البرامج والمشاريع •

(ل) اعداد الدراسات النمطية •

(م) اعداد وتشغيل سياسات التنسيق •

٢ ـ التدريب : يجب أن يتم تدريب المديرين والملاحظين فى المصنع أو على المستوى الوطنى • ويمكن أن يقوم المركز المتعدد الوطنيات بتدريب المسئولين الحكوميين والمسئولين فى أجهزة التنمية الصناعية والبنوك الصناعيه ومراكز الارشاد وأجهزة المجمعات الصناعية • وغير ذلك من الأشخاص الرئيسيين الذين يقـــومون باعداد وتنفيذ ومتابعـــة السياسات والبرامج والمشاريع الهامة • ويمكن أن يأخذ التدريب أشكالا مختلفة مثل :

(أ) التدريب أثناء ممارسة العمل تحت اشراف المركز •

(ب) التدريب فى المركز أو فى معهد آخر متعاون مع المركز •

(ج) رحلات دراسية مع التدريب فى أجهـــزة الارشاد الصناعى والمجمعات الصناعية فى داخل المنطقة وخارجها .

٣ ـ البحوث الاقتصـــادية : وخصوصا ما يتعلق منهـــا بالصناعات الصغيرة ، فيجب أن يقوم المركز المتعدد الوطنيات باجـــراء البحوث ذات الطابع العملى عن ظروف وحاجات القطاع الصـــناعى للتنمية خاصة عن احتمالات تنمية الصناعات الصغيرة فى كل جـــزء من قطاعات الصناعة . وتشمل الدراسات عمليات المسح التى يجب أن يجريها المركز بالتعـاون مع الدول المعنية وبغرض المساعدة فيما بعد فى اعداد دراسات الصـلاحية التفصيلية للمشاريع . ودراسات مرحلة ما قبل الاستثمار التى تقوم بهـا الهيئات المحلية .

وفى المرحلة الأولى لتشـــغيل المركز يمكن أن تتركـز الدراسات الاقتصادية المفيدة فى تحليل بعض قطاعات الصناعة المختـــارة فى الدول المعنية وتحديد مشاكلها . كما يجب أن يكون الهدف هو اعـــداد أسس التنمية لقطاعات الصناعة فى اطار برامج التنمية الصناعية لهـــذه الدول ولتحديد السياسات والاجراءات الأكثر ملاءمة لظـــروفهما مثل تأسيس المجمعات الصناعية وانشاء مراكز التدريب وغير ذلك من المساعدات التى تستفيد منها الصناعات الصغيرة .

كما يمكن أن يقوم المركز ، باعداد دراسات عن التنسيق ، أو التوافق فى برامج التنمية الصناعية الوطنية ويمكن أن يكون ذلك لكل قطاع على حده ، بهدف تطوير التعاون بين دول المنطقة ، وللتغلب على ضيق الأسواق الوطنية .

٤ ـ نشر المعلومات :

يمكن أن يقوم المركز بنشر وتوزيع دراسات البحوث ذات الفائدة على مختلف الدول . كما يمكن للمركز أن يقوم بجمع المعـــلومات عن النواحى الاقتصادية والفنية والقانونية وغيرها مما يلزم للتنمية الصناعيـة ليعدها ويجعلها متاحة للجهات المعنية عن طريق الكتيبات والنشرات وغير ذلك من الوسائل كجزء من نشاطه فى مجال التعاون الفنى .

وقد يقوم المركز بتشجيع تبادل الخبرات بين الوحـــدات والأفراد وخصوصا المسئولين الحكوميين ومديرى أجهزة المساعدات المالية والتنمية الفنية التى يعنيها الأمر ، ذلك عن طريق اعداد حلقـــات واجتماعات فى موضوعات معينة مثل التمويل الصناعى وخدمات التوجيه الفنى ووضـــع البرامج الاقليمية والتسويق والضرائب •

٥ ـ التنسيق :

يجب أن يعمل المركز المتعدد الوطنيات كجهـــاز لتصفية المشاكل ومكتب للاتصال يدعم عمليات انشاء العلاقات بين أجهزة التنمية الصناعية فى داخل المنطقة وخارجها بغرض تنسيق الدراسات والبحوث ، وبذلك فانه يدعم الاستعمال المثمر للامكانيات المتاحة ويساعد على تقليل التكرار فى الجهد والعمل • ولأداء هذه المهام فان المـــركز يجب أن يتكون من الوحدات الأربع التالية :

(أ) وحدة للتعاون الفنى ، وتكون مسئولة عن تنسيق كل الأنشطة المتعلقة بتقديم المساعدات الفنية للدول المشتركة • ويجب أن تضم هذه الوحدة خبراء ومرافقين متخصصين فى تنظيم خدمات الارشاد الصناعى ، واعداد وتنفيذ برامج التسويق والاقراض ، وانشاء المجمعـــات الصناعية حيث يحصل الصناعيون على مختلف الحوافز • كما يجب أن تكون هذه الوحدة مسئولة عن تنسيق الخدمات المفيدة التى تقـدمها وحـدة البحوث الاقتصادية أو وحـدة التدريب • وفى الســنوات الأولى للتشـغيل يجب ألا يعين المركز اخصائيين فى مجالات فنية محددة • اذ يمكن اســتدعاء الاستشاريين الفنيين العاملين بالدول المشتركة فى مختلف برامج المساعدات الفنية لبحث هذه المشاكل الفنية الخاصة •

ويقوم المركز بمساعدة الدول فى تحديد القطاعات التى تحتاج الى المشورة والخبرة الفنية وباعداد طلبات محددة لخدمات التوجيـــه اللازم توفيرها ضمن البرامج المتاحة للمعونة الفنية •

(ب) وحدة للتدريب : ـ تكون مسئولة عن كل برامج التدريب بما فى ذلك اعداد مواضيع التدريب •

(جـ) وحدة للبحوث الاقتصادية ، وتكون مسئولة عن اجراء البحوث اللازمة لمساندة تقديم خدمات المشورة والتوجيه ، وعن تجميع وتحليل الاحصائيات الصناعية وغير ذلك من البيانات الأساسية التى تهم المنطقة ولا غنى عنها للسلطات الوطنية لاعداد دراسات الصلاحية الاقتصادية لمشاريع معينة .

ومثل هذه البيانات قد تشمل أسعار المعدات والآلات وأسعار وأنواع الخامات أو السلع نصف المصنعة التى تدخل فى الانتاج . كما قد تحدد الأسواق التى يمكن تصدير المنتج النهائى اليها .

(د) وحدة للمعلومات ، وتكون مسئولة عن اعداد وتوزيع النشرات والدراسات والمستخلصات المختارة وغير ذلك مما قد يكون مفيدا لصغار الصناع . كما تكون مسئولة عن تشغيل قسم خدمات لتقديم الاجابات على الأسئلة المتعلقة بالنواحى الفنية والتنظيمية والتجارية من الدول المشتركة فى المنطقة .

ملحق رقم (٢)

المعالم الأساسية لمركز الدراسات الصناعية للمغرب
والمعان من برنامج التنمية للامم المتحدة ـ صندوق المعونة الخاص
ومركز التنمية الصناعية الذى اقامته جامعة الدول العربية

مركز الدراسات الصناعية للمغرب

(أ) عدد الدول المستفيدة : ٤

(ب) التمويل	دولار
١ ـ مساهمة UNDP	
الجملة لمدة خمس سنوات	١٤٥٤٩٠٠
المعدل السنوى	٢٩٠٩٨٠
٢ ـ مساهمة الحكومات المشتركة	
الجملة لمدة خمس سنوات	١٠٤٠٠٠٠
المعدل السنوى	٢٠٨٠٠٠
٣ ـ تكاليف المشروع	
الجملة لمدة خمس سنوات	٢٤٩٤٩٠٠
المعدل السنوى	٤٩٨٩٨٠

جـ ـ قواعد العمل :

١ ـ توفير خدمات النصح والمشورة للحكومات والصناعات •

٢ ـ تدريب المسئولين الحكوميين على نفقة الحكومات •

٣ ـ اعداد عمليات المسح العامة لخدمة التصنيع ، ودراسات الصلاحية الخاصة ، بما فى ذلك عمليات مسح السوق والموطن وأيضا الدراسات عن التكامل بين الصناعات المحلية وعن الصناعات المماثلة وتكاليف الاستيراد .

٤ ـ دراسة مشاكل التوحيد القياسى ومراقبة الجودة .

٥ ـ نشر المعلومات والبيانات التى تتجمع أثناء عمل المركز وأيضا الدراسات والنشرات الدولية .

٦ ـ التعاون مع وزارات دول المغرب والهيئات الوطنية المعنية بالتنمية الصناعية .

٧ ـ المعالم الأخرى

(أ) تنسيق أنشطة المركز فى مجال التنمية الصناعية مع تلك التى يقوم بها المجلس الاقتصادى الافريقى للأمم المتحدة .

(ب) انشاء نظام للاستشارات الموسمية مع الوزارات والهيئات فى دول المغرب بغرض تبادل وجهات النظر حول برامج عمل كل منها .

٨ ـ وضع المركز : المركز جهاز متكامل الأهلية . و

(جـ) التنظيم الفنى والادارى :

١ ـ مساهمة (UNDP) (لمدة خمس سنوات)

(أ) خبراء دوليين	رجل ـ شهر
اقتصادى صناعى (مدير المشروع)	٦٠
خبير التسويق ومسح الأسواق	٦٠
مهندس صناعى	٦٠
مهندس توحيد قياس صناعى	٤٨
اخصائى معلومات وتوثيق	٤٨
مستشارين لفترات قصيرة متخصصين فى المجالات الصناعية	٢١٦
الجملة	٤٩٢

(ب) بعثات فى الهندسة الصناعية ، والهندسة الميكانيكية ، والاقتصاد الصناعى، وبحوث التسويق ١٢٠

ألف دولار

(جـ) معدات (مكتبة ومواد فنية .. الخ) ٥٠

(د) عقود فرعية ١٥٠

٢ ـ مساهمة الحكومات المشتركة (لمدة خمس سنوات)

(أ) الأفراد المرافقين رجل ـ شهر

مدير المركز ٦٠

اقتصاديين صناعيين ومهندسين ٣٦٠

اخصائى وثائق فنية ٦٠

الجملة ٤٨٠

(ب) جهاز ادارى (اداريين ، ومحاسبين ، وكتبة وسكرتاريين ، وسائق وسعاة ومترجمين)

الجملة ١٥٠٠

مركز التنمية الصناعية التابع
لجامعة الدول العربية

(أ) عدد الدول المستفيدة : ١٣

(ب) التمويل .

١ ـ جملة المساهمة السنوية من الحكومات المشتركة ٩٢٠٠٠دولار

بالاضافة الى ٤٠٠٠٠ جنيه مصرى

٢ ـ أصول ثابتة فى شكل مبانى وأراضى وأثاث
تقدمها الحكومة المضيفة للمركز .

(ج) قواعد العمل :

١ ـ دراسة الخطط أو البرامج الحالية أو المقترحة للتنمية الاقتصادية عموما والتنمية الصناعية على الخصوص بغرض التنسيق بين هذه الخطط.

٢ ـ تقديم خدمات النصح والمشورة والمساعدات الفنية للحكومات المشتركة فى مجال التنمية الصناعية لتطوير التنسيق ونمو الصناعات على أسس الخطط الحاليه .

٣ ـ مساعدة الحكومات المشتركة منفردة أو مجتمعه فى رسم اطار عمل يستعمل كوسيلة لتوجيهها عند اعدادها لخططها الصناعية .

٤ ـ توحيد معانى ومسميات واحصائيات التخطيط

٥ ـ توحيد أسس دراسة مشاريع التنمية الصناعيه فى الدول المشتركة ووضع الاسس لتحديد أسبقيات مختلف المشاريع فى كل دولة .

٦ ـ توحيد نظم الحسابات الوطنية وحسابات التكلفة الصناعية واعداد جداول موحدة لمساعدة وتوجيه الدول المشتركة •

٧ ـ اعداد خطوط المساعدة لاقامة الصناعات فى المواقع الاكثر فائدة من وجهة نظر المصلحة العامة مع أخذ رأى كل حكومة فى الاعتبار • ويكون ذلك على أساس الدراسات المبنية على تنسيق الصناعات بين الدول المشتركة •

٨ ـ دراسة المشاريع المشتركة (بين دولتين مشتركتين أو أكثر) واعداد خطوط المساعدة لتمويل وتنفيذ هذه المشاريع ، وتسويق انتاجها•

٩ ـ دراسة مشاكل التنمية الصناعيه فى الدول المشتركة عموما ومشاكل التمويل والتسويق على الخصوص وتوفير خطوط المساعدة لحل هذه المشاكل •

١٠ ـ دراسة التوحيد القياسى للمنتجات والتنسيق بين المنظمات فى هذا المجال

١١ ـ مساعدة الحكومات المشتركة فى التقييم الفنى والاقتصادى للمشاريع الصناعية القائمة أو المقترحة •

١٢ ـ ايجاد وسائل لتبادل المعلومات عن التخطيط والاحصائيات والبحث العلمى بين الدول المشتركة •

١٣ ـ تجميع ونشر المعلومات العلمية عن التخطيط الاقتصادى والصناعى والاحصائيات ، بغرض تزويد اجهزة التخطيط فى الدول المشتركة بها •

١٤ ـ نشر الوثائق العلمية المحتوية على نتائج البحوث والدراسات التى يقوم بها الخبراء فى التنمية الصناعيه والتخطيط والاحصائيات فى الدول المشتركة

١٥ ـ التعاون مع مراكز البحوث الصناعيه فى الدول المشتركة ومع غيرها من المراكز داخل المنطقة أو الدولية التى تعمل فى مجال التنمية الصناعيه •

١٦ ـ تنظيم المؤتمرات العلمية عن مختلف جوانب التنمية الصناعيه بالتعاون مع خبراء التخطيط فى الدول المشتركه .

١٧ ـ التعاون مع اجهزة التدريب فى الدول المشتركة وفى مختلف الاجهزة والمنظمات الدوليه لرسم برامج التدريب لخدمة اغراض التنمية الصناعيه واقتراح انشاء معاهد التدريب الجديدة .

١٨ ـ تسهيل تبادل الخبراء فى مجال التنمية الصناعيه والتخطيط والاحصائيات بين المنظمات المتخصصه فى الدول المشتركة .

(د) التنظيم الفنى والادارى :

١ ـ جهاز الخبرة

(أ) المدير العام	١٢
رجل شهر فى السنة	
(ب) مديرين لكل من :	
شئون الاقتصاد والتخطيط	١٢
الشئون الهندسية	١٢
الشئون الماليه والادارية	١٢
(جـ) الافراد المتخصصين	
اقتصاديين	١٢
مهندسين	١٢
ادارة وتمويل	١٢
الجملة	٨٤

٢ ـ افراد غير مهنيين للحسابات والمكتبة والسكرتاريه

، .... الخ . ١٣٢

٣ ـ خبراء متخصصين

يتم التحديد على اساس
اعتماد قدره ١٢٫٨٥٠ دورلا
(٥٦٠٠جـم) سنويا

ملحق رقم (٣)
قائمة المشتركين

العراق

أ ٠ ك ٠ حلمي
مدير عام التخطيط الصناعي والتنمية ، وزارة الصناعة
عباس عبد المجيد
مدير القسم الفني، البنك الصناعي
ايجرتون بول
اقتصادي صناعي ، مستشار

الأردن

غالب عرفات
مدير مركز الاردن للتنمية الصناعية
فايق داغر
مدير القسم الصناعي ، وزارة الاقتصاد القومي
أ ٠ رايشار
مدير مشروع مركز الاردن للتنمية الصناعية ، مستشار

لبنان

فؤاد ابي صالح
مدير مصلحة الصناعة ، وزارة الاقتصاد القومي
ادموند عصفور
مدير مكتب التنمية الصناعية ، وزارة الاقتصاد القومي
عماد ناوان
مصلحة الصناعة، وزارة الاقتصاد القومي
منيرة عطيه
مساعدة ادارية ، اتحاد الصناعيين اللبنانيين

المملكة العربية السعودية

محمود أ ٠ طايبا
مدير عام الدراسات الصناعية ومركز التنمية
عبد السلام أ ٠ عثمان
مدير مشروع الدراسات الصناعية ومركز التنمية ـ مستشار

سوريا :

نزيه رسلان
مدير قسم التخطيط ، وزارة البترول والكهرباء وتنفيذ المشاريع الصناعية
اديب زايم
مدير قسم الدراسات ، وزارة البترول والكهرباء وتنفيذ المشاريع الصناعية
مازن علوانى
مدير ادارة الاحصاء الصناعي
مكتب الاحصاء المركزى

منظمة الأمم المتحدة للتنمية

ايجور كرستوفسكى
رئيس قسم الصناعات الصغيرة

س . نان جوندان
مكتب التنمية الصناعيه
قسم الصناعة الصغيرة

المكتب الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فى بيروت

جين بيير مارتن
مدير

كوانج تران لى
الموجه الاقليمى فى التنمية الصناعية

ب . ا . حنوش
رئيس القسم الاقتصادى

ف . ج . رام
رئيس القسم الاجتماعى

ر . كامنكر
رئيس الادارة والخدمات العامة

س . فيكاوسكى
عضو فى الشئون الاقتصادية

س . جوهرى
عضو فى الشئون الاقتصادية

برنامج الأمم المتحدة للتنمية

هاشم جواد
الممثل الدائم فى بيروت

راتب نحاس
مكتب الممثل الدائم فى دمشق

مركز الأمم المتحدة للمعلومات

ب . جيرين
رئيس المكتب

منظمة العمل الدولية

ب . ك . داس
الموجه الاقليمى لتنمية المنشآت الصغيرة ، مكتب العمل الدولى . بيروت

منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة

ج . ب . بولياكوف
فنى الغذاء بالمنطقة ، مكتب الفاو الاقليمى للشرق الأوسط
القاهرة

ملحق رقم (٤)
جدول الاعمال

١ ـ كلمات الافتتاح .

٢ ـ اقرار جدول الأعمال .

٣ ـ مراجعة السياسات ، والبرامج والمؤسسات والتسهيلات بما فى ذلك المجمعات الصناعية ، لتنمية الصناعات الصغيرة فى دول المشتركين فى الندوة .

٤ ـ مستقبل القطاع البيئى فى اقتصاد متطور .

٥ ـ النهوض بمباشرة وادارة الأعمال .

(أ) اعداد عمليات مسح المنطقة والصناعة والسوق واعداد المشروعات النموذجية .

(ب) ترتيبات المساعدة فى مرحلة ما قبل الاستثمار .

(جـ) حملات التطوير المركزة .

٦ ـ الخدمات الفنية للصناعات الصغيرة .

(أ) خدمات الارشاد الصناعى .

المشورة الفنية .

تنمية نظم الادارة والتدريب والخدمات .

(ب) تدريب الملاحظين والعمال .

(جـ) التسهيلات الخدمية المشتركة .

(د) التسويق بما فى ذلك التوسع فى التصدير .

٧ ـ تمويل الصناعة الصغيرة •

(أ) المساعدات المالية والمساعدات الفنية (تحت الأشراف) •

(ب) التمويل العام : أجهزته ووسائله •

(جـ) التمويل التجارى والتعاونى •

٨ ـ التعاون الاقليمى والدولى لتنمية الصناعة الصغيرة •

(أ) التعاون الاقليمى

(ب) التعاون الفنى مع الأمم المتحدة •

ملحق رقم (٥)

قائمة الوثائق (١)

أوراق المناقشـــة

1 D/WG. 17/1	جدول الأعمال المقترح
1 D/WG. 17/1/add 1	جدول الأعمـال المعـدل والمواضيع المقترحة للمناقشة
1 D/WG. 17/1/add 2 Rev. 1	نظام الاجتماعات
1 D/WG. 17/2	موقف ومشاكل ومستقبل الصناعات الصغيرة فى بعض دول الشرق الأوسط ، مقدمة من أ. عصفور .
1 D/WG. 17/3	تحليل مقارن للصناعات الصغيرة فى الدول العربية بالشرق الأوسط وفى بعض الدول الأخرى ، مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .
1 D/WG. 17/4	مستقبل الصناعات الريفية فى اقتصاد متطور ، مقدمه من منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة .
1 D/WG. 17/5	مستقبل القطاع البيئى فى اقتصاد يجرى تصنيعه ، مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومكتب الأمم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى ببيروت .

(١) الوثائق الموضحه متاحة للتوزيع المحدود فقط . ولمن يحملون رقم البيع للامم المتحدة .

1 D/WG. 17/6	قائمة موجزة بالخدمات الفنية والتسهيلات للصناعات الصغيرة والأجهزة المتعلقة بها ، مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية •
1 D/WG. 17/7	دور خدمات الأرشاد الصناعى فى برامج تنمية الصناعات الصغيرة ، مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية •
1 D/WG. 17/8	التنظيم والتمويل والاشراف على الخدمات الفنية والتسهيلات على ضوء الخبرة الهندية، مقدمة من ب•س• الكساندر •
1 D/WG. 17/9 and corr. 1	مشاكل تشغيل معاهد خدمة الصناعات الصغيرة على ضوء الخبرة الهندية ، مقدمة من ج• سين •
1 D/WG. 17/10	دعم الصلاحية لمباشرة وادارة الأعمال ، ومساعدة صغار الصناعيين (رجال الصناعة) فى مرحلة ما قبل الاستثمار ، قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية •
1 D/WG. 17/11	خدمات الارشاد الصناعى للصناعات الصغيرة ، مقدمة من ب• س• الكساندر •
1 D/WG. 17/12	الخدمات والمساعدات للصناعات الصغيرة فى المجمعات الصناعية ، مقدمة من أ•د• بوهرا
1 D/WG. 17/13	السياسات العامة لتطوير الصناعات البيئية بالقرية ، كجزء من اقتصاد نام ، مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة ومكتب الأمم المتحدة بيروت •

1 D/WG. 17/14 خدمات الارشاد والتمويل لتنمية الصناعات الصغيرة ، تحليل دولى مقارن ، ملخص من بحث من م٠س٠ شيتى ٠

1 D WG. 17/15 قروض الشراء الاستئجارى لمكنة الصناعات الصغيرة ، الخبرة الهندية ، ملخص من بحث من ك٠ك٠ نانجابا ومن فريق التخطيط الدولى التابع لمؤسسة فورد ٠

1 D/WG. 17/16 دعم تنمية الصناعات الصغيرة عن طريق مركز متعدد القوميات ، مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومكتب الأمم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى ببيروت ٠

1 D/WG. 17/17 الصناعة الصغيرة والسوق العربية المشتركة مقدمة من ى٠ سيوفى ٠

1 D WG 17/18 المعاهد التى تقدم الخدمات الفنية للصناعة الصغيرة ، مقدمة من منظمة العمل الدولية٠

اوراق الدول

1 D/WG. 17CP1/Rev. النهوض بمباشرة وادارة الأعمال فى الصناعات الصغيرة بالعراق ، مقدمة من أ٠ك٠س٠بول

1 D WG. 17/CP 2 الصناعات الصغيرة بالعراق ، مقدمة من أ٠ عبد المجيد ٠

1 D/WG. 17/CP 3 تطوير التنمية الصناعية ومباشرةوادارة الأعمال فى الأردن ، ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، مقدمة من أ٠ رايشار ٠

1 D/WG. 17/CP 4 موقف الصناعة ككل والصناعة الصغيرة على الخصوص فى الأردن ، مقدمة من داغر خاطب ٠

1 D/WG. 17/CP 5 الصناعة الصغيرة فى المملكة العربية السعودية ، مقدمة من م• طايبا •

1 D/WG. 17/CP 6 الصناعات الصغيرة فى الكويت وتأثير نموه على الاقتصاد القومى •

1 D WG. 17/CP 7 الساحات الصناعية والصناعات الصغيرة فى دولة الكويت •

اوراق عامة

1 D/WG. 17/BP 1 السياسات والبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة ، مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

1 D WG. 17/BP 2 التعاون الفنى لتنمية الصناعات الصغيرة • مقدمه من مركز التنمية الصناعية ، نشرة الأمم المتحدة • رقم المبيعات • 67.11.B.3

1 D/WG. 17/BP 3 مشاكل فى تطبيق المعونة الفنية للصناعات الصغيرة فى الدول النامية ، مقدمة من أ• نيلسون •

1 D/WG. 17/BP 4 الاشتراطات الواجبة لاقامة وتشغيل الخدمات الفنية للصناعات الصغيرة على أساس المنطقة أو جزء من المنطقة ، وعلى ضوء خبرة خبرة ايكايتى ICAITI مقدمة من م• نوريجا مورالس ، س• ويتكاوسكى •

1 D/WG. 17/BP 5 أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالخدمات الفنية والتسهيلات للصناعات الصغيرة ، مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية •

1 D/WG. 17/BP 6 الخدمات الفنية للصناعات الصغيرة ، مقدمة من

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،
نشرة الأمم المتحدة، رقم المبيعات70.II.B.19

1 D/WG. 17/BP 7 المجمعات الصناعية فى أوروبا والشرق الأوسط
من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
نشرة الأمم المتحدة، رقم المبيعات 68.11.B.11

1 D/WG. 17/BP 8 بعض الجوانب الاجتماعية للتصنيع فى بعض
دول الشرق الأوسط ، من مكتب الأمم
المتحدة الاقتصادى والاجتماعى بيروت .

الفصل الثانى

اوراق مختارة مقدمة للندوة

١ ـ موقف ومشاكل ومستقبل الصناعات الصغيرة في ست دول عربية بالشرق الأوسط (١)

المجال والتعريف والمدخل

يهدف هذا البحث الى تقديم صورة لموقف وخصـــائص الصناعات الصغيرة التحويلية ، ومشاكلها الأساسية ، والى احتالات نموها فى ست دول عربية بالشرق الأوسط : العراق ، والأردن ، والكويت ، ولبنان ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا • وقد تم تجميع البيانات من كل هذه الدول حيثما أمكن ذلك ، لعرض صورة كمية للمنطقة كلها • غير أن عدم توافر البيانات عن بعض الدول استلزم فى كثير من الأحيان قصر التحليل على عدد أقل من الدول •

وتعريف الصناعة الصغيرة يبرز مجموعة من المشاكل ، بعضها حاسم بالنسبة للأسلوب الذى يعالج به الموضوع ، فالصناعات الصغيرة ، (ويقصد بها المنشآت أكثر من الوحدات) فى المنطقة ، تتميز عن الصناعات الكبيرة من جانب ، وعن الصناعات الريفية المنزلية واليدوية من جانب آخر ، ليس فقط بالجزء الكبير من عدد المشتغلين ومن حجم الانتاج ، ولكن أيضا لما يبدو من ارتباطها بمشاكل محددة ، مثل قصور رأس المال ، وعدم كفاية مستويات المهارات الفنية والادارية ، واستعمال المعدات المنخفضة الجـودة وضعف وسائل التسويق والتوزيع ، مما يمكن رده الى صغر أحجامها

---

(١) بحث مقدم لندوة مجموعة الخبراء من ادموند عصفور ، مدير مكتب التنمية الصناعية ، وزارة الاقتصاد القومى • حكومة لبنان • بيروت •

ومقاييس عملياتهـــا ، ومما يتطلب اتخـــاذ اجراءات خاصة للتطوير والمساعدة(٢) •

ويمكن أن يكون لهذه الصناعات دور خاص تؤديه فى تنمية الصناعة، وخصوصا فى الدول النامية • فبالاضافة الى قيامها ، يمكن تشبيهه بحقل تكاثر لتنمية خبرات العمال الصناعيين ، والمديرين وأصحاب العمل، فانه قد تؤدى مثلا ، الى المساهمة فى زيادة تنوع الانتاج ، والى تخصص أكثر فى الأسواق الصغيرة التقليدية ، كما يمكن أن تستخدم ، كوسيلة لايجاد دخل اضافى ، وفرص للعمل ، فى المناطق الريفية ، وغيرها من المنـــاطق الأقل تقدما • وعندما يوضح الخط الفاصل بين الصناعات الصغيرة ، وغيرها من الصناعات ، فان المشاكل المشتركة والدور الرئيسى للصناعات الصغيرة ، يجب أن يؤخذ كأسس موجهة •

والحجم ، سواء أكان قياسه بعدد المشتغلين بكل منشأة ، أو بقيمـه المعدات الرأسمالية ، أو بقيمة الانتاج ، أو بأى معيار آخر ، هو موضوع نسبى • فبمستويات الاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، نجد أن كل الصناعات التحويلية فى الدول العـــربية الست بالشرق الأوسط ما عدا القليـل من المنشآت ، تعتبر صـــناعة صغيرة • كما أن كلها تقريبـ يمكن أن يوصف بصدق ، بأنه صناعات يدوية ، ولو أن البعض من هذه الصناعات اليدوية قد يستعين بالقوى الميكانيكية • وبمستويات دول الشرق الأوسط ، فان أية منشأة صناعية تستعمل أسلوبا فنيا ومعدات حديثة وتستخدم خمسـين مشتغلا أو أكثر ، تعتبر عادة صناعة كبيرة • ومثل هذه المنشآت عددها صغير جدا ، كما يمكن اعتبارها منشآت متوسطة أو كبيرة الحجـم بدون اخلال كبير بالمقارنات الدولية • كذلك فان هذه المنشآت على العموم هى الأكثر تكثيفا لرأس المال ، ولكن البيانات المتاحة ، لا تسمح باستعمال كثافة رأس المال ، كأساس للتمييز بالحجم • والتمييز بين الصناعات التحويلية الصغيرة واليدوية فى الدول الست ، أكثر تعقيدا ، بسبب قصور البيانات

---

(٢) أنظر منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . السياسات والبرامج لتنمية الصناعه الصغيرة ، نشرة التصنيع والاتاحة رقم ١٤ (رقم المبيعات 69.II.B.12)

المتاحة عن تقديم أسس عامة مقبولة لذلك • ففى بعض الدول ، مثل العراق والأردن ، يحتفظ بعنوان الصناعة الصغيرة « للمنشآت التى يعمل بها أقل من ١٠ أفراد • ولو أن هذه المجموعة من المنشآت تشمل كل الصناعات اليدوية ، كما تشمل بعض المنشآت التى تستعمل القوى الميكانيكية • وفى لبنان ، لا تشمل عمليات المسح الصناعى ، المنشآت التى تستخدم ٥ أفراد أو أقل ••• هذا بينما يوجد فى المنطقة بعض المنشآت يعمل بها أكثر من خمسة أو عشرة أفراد ، ولا تعتبر حديثة فى أى نظام، ولا تستعمل القوى الميكانيكية على الاطلاق ، ومثال ذلك صناعة الصابون التقليدية والراسخة فى الأردن • وهكذا فان استعمال الأساليب الفنية الحديثة ، بما فى ذلك الميكنة ، كأساس لتمييز الصناعة التحويلية الصغيرة عن اليدوية ، ولو أنه مرغوب فيه من حيث المبدأ ، الا انه يجب عدم الأخذ به فى التطبيق •

وعليه فانه طبقا للاعتبارات السابقة ، ونظرا للقصور فى البيانات الرقمية فان الصناعة التحويلية الصغيرة ، تحدد فى الدول الست بأنها مجموعة منشآت الصناعات التحويلية (الأقسام ٢٠ الى ٣٩ من التصنيف الصناعى الدولى الموحد) التى تستخدم كل منها من ٥ الى ٤٩ فردا • ويتركز التحليل أساسا على مجموعة المنشآت التى يعمل بكل منها من ١٠ الى ٤٩ فردا • وتطبق أغلب هذه المنشآت الأساليب الفنية الحديثة فى عملياتها ، مما يسهل معه تمييزها عن الصناعات اليدوية والصناعات الريفية المنزلية • وقد استدعى موقف البيانات المتاحة ، ضرورة استبعاد مجموعة الصناعات التحويلية الصغيرة جدا ، التى تستخدم من ٥ الى ٩ أفراد ، أكثر مما دعت اليه أسس التعريف •

وهكذا ، فان التحليل التالى ، يعنى عند ذكر الصناعة الصغيرة ، مجموعة المنشآت التى تستخدم من ١٠ الى ٤٩ فردا ما لم ينص ، بوضوح على غير ذلك • هذا ، والكثير من نتائج التحليل النوعى لهذه المجموعة ، ينطبق تماما على المنشآت الصغيرة جدا التى تستخدم من ٥ الى ٩ أفراد •

خصائص الصناعات الصغيرة

يمثل قطاع الصناعة فى الدول الست ، جزءا صغيرا نسبيا من مجموع النشاط الاقتصادى • ويمكن القول بصفة عامة : ان الصناعة فى العراق

ولبنان وسوريا هى الأكثر نموا ونسبة فى اجمالى الانتاج القومى (GNP) اذ ساهمت الصناعة التحويلية فى السنوات الأخيرة (١٩٦٣ أو ١٩٦٤) فى الانتاج القومى الكلى لهذه الدول بنسب ١١ ، ١٣ ، ١٢ فى المائة على التوالى • وهى الأقل نموا فى الكويت ، والمملكة العربية السعودية ، حيث يسيطر انتاج البترول والنشاط الحكومى على الاقتصاد • ويقدر الدخل من قطاع الصناعة التحويلية فى الكويت بما لم يزد عن ٣ فى المائة من من اجمالى الانتاج القومى فى ١٩٦٥ ، وفى المملكة العربية السعودية بما هو أقل من ذلك • أما فى الأردن ، حيث بدأ حديثا نمو الصناعة التحويلية فان مساهمة الصناعة فى اجمالى الانتاج القومى فى ١٩٦٥ كانت أقل من ٨ فى المائة •

ويمكن تصوير الحجم النمطى العام ، للصناعة التحويلية ، فى كل الدول العربية الست ، بالشرق الأوسط كما يلى: النسبة العظمى من منشآت الصناعات التحويلية ، حوالى ٨٤ فى المائة فى لبنان ، ٩٨ فى المائة فى المملكة العربية السعودية ، يعمل بكل منها أقل من ١٠ أفراد • ويوجد أكبر تجمع لمنشآت الصناعات التحويلية التى تستخدم من ١٠ الى ٤٩ فردا فى لبنان (١٤٫٣ فى المائة من كل العدد) وفى الكويت (١٠٫٣ فى المائة) ويوجد أقل تجمع فى المملكة العربية السعودية (١٫٨ فى المائة من كل عدد المنشآت) وتليها سوريا (٢٫٨ فى المائة) • والعراق (٣٫٩ فى المائة) والأردن (٦٫٢) فى المائة • ومن الناحية الأخرى ، تصل نسبة المنشآت المتوسطة الحجم ، والكبيرة الحجم ، أى تلك التى يعمل بكل منها ٥٠ فردا أو أكثر ، الى ٢٫١ فى المائة من مجموع منشآت الصناعات التحويلية فى لبنان كحد أقصى ، والى ٠٫٣ فى المائة فقط فى سوريا •

وبالنسبة لحجم القوة العاملة فى مختلف مجموعات الأحجام ، فان له هيكلا مغايرا وغير منتظم الى حد ما • فالعدد القليل من منشآت الصناعات التحويلية المتوسطة والكبيرة الحجم ، وخصوصا فى العراق والكويت ولبنان ، يستخدم جزءا كبيرا من كل حجم القوة العاملة فى الصناعات التحويلية (٥١ ، ٤٦ ، ٣٤ فى المائة على التوالى) • ومن الناحية الأخرى،

جدول رقم (١) الصناعات التحويلية في ست دول عربية بالشرق الأوسط ، مصنفة طبقا للحجم ـ عدد المنشآت وعدد الأفراد المشتغلين

حجم المنشآت (عدد المشتغلين)	العراق ١٩٦٤	الأردن ١٩٦٥	الكويت ١٩٦٥	لبنان ١٩٦٤	العربية السعودية ١٩٦٣ – ١٩٦٤	سوريا ١٩٦٠
			(عدد المنشآت)			
١ – ٤	(ب) ١٩٨٦٢	٥٢٥٠	١٦٦٢	(هـ) ٤٧٥٥	(و) ٧٥٠٩	٢٣٥٢٢
٥ – ٩		٩٢٤	٣٩٣	١٠٧٨		٢١٨١
١٠ – ٤٩	٨٢٥	٤١٠	(جـ) ٢٤٢	٨٨٠	(ز) ١٤٠	٦٩٩
٥٠ – أو أكثر	٢٧٠	٤٦	٥٢ (د)	١٤١	(ز) ٣٠	٨٩
الجملة	٢٠٩٥٧	٦٦٣٠	٢٣٤٩	٦٨٥٤	(ح) ٧٦٧٩	٢٦٤٩١
			(عدد الأفراد المشتغلين)			
١ – ٤	(أ) ٤٠١٩٣	١٩٦٢٣	٣٨١٧	(هـ) ١٧٠٠٤	(و) ١٥٤١٤	.....
٥ – ٩		(ب)	٢٤٧٠ (جـ)	٧٢٥٠		
١٠ – ٤٩	١٤١٠٣	٦٩٦٦ (ب)	٤٦٩١ (د)	١٦٥٠٦	(ز) ٢٧٠٠	.....
٥٠ – أو أكثر	٥٥٥٥٧	٦٥٤٣	٩٢٢١	٢١٢٢٨	(ز) ٣٤٠٠	.....
الجملة	١٠٩٨٥٣	٣٣١٣٢	٢٠١٩٩	٦١٩٨٨	(ح) ٢١٥١٤	(ط) ١٠٣٠٢٥

فان الصناعة الصغيرة الأكثر نموا ، توجد فى الأردن والكويت ولبنان • أما الصناعات اليدوية ، ومعها منشآت الصناعات التحويلية الأصغر حجما والتى تستخدم أقل من ١٠ أفراد فهى السائدة فى المملكة العربية السعودية وسوريا والأردن ، كما يعمل فيها أكثر من ثلث القوة العاملة الصناعية فى الدول الثلاث الأخرى • والجدول رقم (١) يوضح عدد المنشآت وعدد الأفراد المشتغلين ، مصنفين طبقا لحجم المنشأة فى الدول التى يدور حولها البحث • ويوضح النمط الحجمى السائد للعمالة فى الصناعات التحويلية فى الدول : أن الصناعات المتوسطة والصغيرة الحجم حتى مع استبعاد

شرح جدول رقم (١)

المصادر : العراق . المكتب المركزى للاحصائيات ، الحصر الصناعى الشهرى ١٩٦٤ : نتائج التعداد الصناعى للمنشآت التى يعمل بها أقل من ١٠ أفراد عن يونيو وديسمبر ١٩٦٣ (بالعربية) : الأردن . مصلحة الاحصاء . الحسابات القومية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٥ . ص ٦٣ ـ ٦٨ . الحصر الصناعى لعام ١٩٦٥ (بالعربية) : الكويت . مصلحة الاحصاء المركزى . التعداد المركزى للمنشآت لعام ١٩٦٥ (بالعربية) الكتاب الاحصائى السنوى . ١٩٦٥ (بالعربية) : لبنان . مصلحة الاحصاء المركزى . تعداد الصناعة فى لبنان ، نتائج عام ١٩٦٤ . وزارة الاقتصاد القومى . بيانات غير منشورة : سوريا وزارة التخطيط . بيانات غير منشورة : المملكة العربية السعودية . مصلحة الاحصاء المركزى . الكتاب الاحصائى السنوى ١٣٨٥ هـ ، ١٩٦٥ م ، ص ١٩٩ ـ ٢٠٦ . مصلحة الصناعة والكهرباء . جداول الاحصاء الصناعى . ١٣٨٥ هـ (بالعربية) .

(أ) استخرجت بيانات المنشآت التى تستخدم ١ الى ٩ أفراد ، من أرقام تعداد ديسمبر ١٩٦٣ . وحولت لمعدل سنوى عند الاقتضاء • وبيانات المنشآت الأخرى ، استخرجت من الحصر الصناعى الشهرى ، ١٩٦٤ مع استبعاد أرقام المحاجر والمناجم ومنشآت المياه والكهرباء من المجموع •

(ب) بها جزء تقديرى •

(جـ) تشمل صناعة واحدة حكومية تظهر فى تعداد ١٩٦٣ •

(د) تشمل ٢٣ صناعة حكومية تظهر فى تعداد ١٩٦٣ •

(هـ) الباقى ، بعد استبعاد رقم التعداد للمنشآت التى تستخدم ٥ أفراد أو اكثر من تقدير المجموع الكلى للمنشآت •

(و) الباقى ، بعد استبعاد تقدير عدد المنشآت التى تستخدم ١٠ أفراد او أكثر فى ١٩٦٥ من رقم بمجموع التعداد فى ١٩٦٣ •

(ى) أرقام مجموع منشآت القطاع الخاص تقريبيه •

(ح) تعداد ١٩٦٣ (١٣٨٢/٨٣هـ) . مع استبعاد المنشآت الحكومية بالمدن •

(ط) الرقم عن ١٩٦٣ •

) الانتاج ، والقيمة المضافة ، والاجور المدفوعة فى منشئات الصناعات التحويلية فى ست دول عربية بالشرق الأوسط مصنفة طبقا للحجم

بألوف العملة الوطنية وبالنسب المئوية

	الأردن فى ١٩٦٥		الكويت فى ١٩٦٥		لبنان فى ١٩٦٤		العربية السعودية فى ١٩٦٣-١٩٦٥		سوريا فى ١٩٦٣	
	د . أ	٪	د.ك	٪	ل . ل	٪	د . س	٪	ل . س	٪
قيمة الانتاج										
٢٤	١٠٣٩٧	٨ر٢٩	...	...	...	...	...	...	....	....
									....	....
			...	...	٧٧٣٣٤	٩	...	...	....	....
									....	....
١٤	٩١٢٣ (ج)	١ر٢٦	...	...	٢٨٣٦٥٩	٩ر٣٢	...	...	....	....
									....	....
٦٠	١٥٤٢٣ (ج)	١ر٤٤	...	...	٥٠١٤٩٥	١ر٥٨	...	...	....	....
١٠٠	٣٤٩٤٣	٠ر١٠٠	...	...	٨٦٢٤٨٨ (د)	٠ر١٠٠	...	...	٧٢٤٤٨٦	٠ر١٠٠
القيمة المضافة										
..			...	...	...	...	...	...	....	....
..	٤٧٨٣	٩ر٣٤							....	....
..			...	...	٢٨٨٤٦	٢ر٩	...	...	....	....
									....	....
..	٢٥٨٥ (ج)	٨ر١٨	...	...	١٠٦٥٩٩	١ر٣٤	...	...	....	....
..	٦٣٥٤ (ج)	٣ر٤٦	...	...	١٧٦٨٨٢	٦ر٥٦	...	...	....	....
..	١٣٧٢٢	٠ر١٠٠	...	...	٣١٢٣٢٧ (د)	٠ر١٠٠	...	...	٢٩٥٨٩٣	٠ر١٠٠
الأجور المدفوعة										
١٤ر	١٣٧٥	٣ر٣٤	...	...	...	...	...	...	....	....
			...	...	١١١٩١	٥ر٩	...	...	....	....
١٢	١٠٣٧ (ج)	٩ر٢٥	...	...	٣٦٢٨٣	٧ر٣٠	...	...	....	....
٦٩	١٦٠١ (ج)	٩ر٣٩	...	...	٧٠٧١١	٨ر٥٩	...	...	....	....
١٠	٤٠١٣	٠ر١٠٠	...	...	١١٨١٨٥	٠ر١٠٠	...	...	١٣٣٥٠٠	٠ر١٠٠

ملاحظة : نظرا للتقريب ، فان مجموع النسب المئوية قد لا يساوى ٠

ع) = ٢ر٨٠ دولار ، الدينار الأردنى (د٠) = ٢ر٨٠ دولار ، الدينار الكوينى (د٠ك) = ٢ر٨٠ دولار ، الليره اللبنانية (ل٠ل) = ٣٢ر٠

ى) = ٢٤ر٠ دولار تقريبا ٠

ك التى يعمل بهـا ١ الى ٩ افراد آخذت من ارقام تعداد ديسمبر ١٩٦٣ وحولت الى معدل سنوى عند الاقتضاء ٠ والبيانات عن المنشآت الأخرى
ـهرى ، ١٩٦٤ ، بعد اسـتبعاد أرقام المحاجر والمناجم ومنشآت المياه والكهرباء ٠

٠

التى تستخدم ١ الى ٤ أفراد ٠

SECTION 1

جدول رقم (٢) الانتاج ، والقيمة المضافة ، والاجور المدفوعة فى منشئات الصناعات التحويلية فى ست دول عربية بالشرق الأوسط مصنفة طبقا لحجم المنشأة

بألوف العملة الوطنية وبالنسب المئوية

حجم المنشأة (عدد المشتغلين)	العراق فى ١٩٦٤		الأردن فى ١٩٦٥		الكويت فى ١٩٦٥		لبنان فى ١٩٦٤		العربية السعودية فى ٦٣-٥	
	د.ع	٪	د.أ	٪	د.ك	٪	ل.ل	٪	د.س	٪
قيمة الانتاج										
١ – ٤	(ب) ٣٧٩٥٣	٦ر٢٤	١٠٣٩٧	٨ر٢٩	...	...	...	...	...	...
٥ – ٩					...	...	٧٧٣٣٤	٩	...	...
١٠ – ٤٩	٢٢٩٦٠	٩ر١٤	(ج) ٩١٢٣	١ر٢٦	...	...	٢٨٣٦٥٩	٩ر٣٢	...	...
٥٠ أو أكثر	٩٣٣٣٨	٥ر٦٠	(ج) ١٥٤٢٣	١ر٤٤	...	...	٥٠١٤٩٥	١ر٥٨	...	...
الجملة	١٥٤٢٥١	٠ر١٠٠	٣٤٩٤٣	٠ر١٠٠	...	...	٨٦٢٤٨٨ (د)	٠ر١٠٠	...	...
القيمة المضافة										
١ – ٤	...	...	٤٧٨٣	٩ر٣٤	...	...	...	...	...	...
٥ – ٩	...	...			...	...	٢٨٨٤٦	٢ر٩	...	...
١٠ – ٤٩	...	...	(ج) ٢٥٨٥	٨ر١٨	...	...	١٠٦٥٩٩	١ر٣٤	...	...
٥٠ أو أكثر	...	...	(ج) ٦٣٥٤	٣ر٤٦	...	...	١٧٦٨٨٢	٦ر٥٦	...	...
الجملة	...	...	١٣٧٢٢	٠ر١٠٠	...	...	٣١٢٣٢٧ (د)	٠ر١٠٠	...	...
الأجور المدفوعة										
١ – ٤	(ب) ٢٩٠٧	٧ر١٤	١٣٧٥	٣ر٣٤	...	...	...	...	...	...
٥ – ٩					...	...	١١١٩١	٥ر٩	...	...
١٠ – ٤٩	٣١٩٦	٢ر١٦	(ج) ١٠٣٧	٩ر٢٥	...	...	٣٦٢٨٣	٧ر٣٠	...	...
٥٠ أو أكثر	١٣٦٨١	١ر٦٩	١٦٠١ (ج)	٩ر٣٩	...	...	٧٠٧١١	٨ر٥٩	...	...
الجملة	١٩٧٨٤	٠ر١٠٠	٤٠١٣	٠ر١٠٠	...	...	١١٨١٨٥	٠ر١٠٠	...	...

SECTION 2

المصادر : انظر جدول رقم ١

ملاحظة : نظرا للتقريب ، فان مجموع النسب المئوية قد لا يساوى ١٠٠ .

(أ) الدينار العراقى (د.ع) = ٢ر٨٠ دولار ، الدينار الأردنى (د.أ) = ٢ر٨٠ دولار ، الدينار الكويتى (د.ك) = ٢ر٨٠ دولار ، الليره اللبنانية = ٢٢ر٠ دولار ، الليره السورية (ل.س) = ٢٤ر٠ دولار تقريبا .

(ب) البيانات عن المنشآت التى يعمل بها ١ الى ٩ أفراد أخذت من أرقام تعداد ديسمبر ١٩٦٣ وحولت الى معدل سنوى عند الاقتضاء . والبيانات عن المنشآت التى يعمل بها ١٠ أفراد فأكثر أخذت من الحصر الصناعى الشهرى ، ١٩٦٤ ، بعد استبعاد أرقام المحاجر والمناجم ومنشآت المياه والكهرباء .

(ج) هناك جزء تقديرى .

(د) استبعدت المنشآت التى تستخدم ١ الى ٤ أفراد .

الفروق أدناها فى العراق حيث تكون أقل من ٥٪ ، ويقع متوسطها فى لبنان ، حيث تبلغ الفروق حوالى ٢٥ فى المائة .

والبيانات الاجمالية المتاحة عن كثافة رأس المال ، تؤكد ما تم افتراضه من الانخفاض الكبير فى معدل رأس المال والآلات والمعـــدات المستعملة بالنسبة لكل فرد فى المنشآت الصغيرة عنها فى الوحدات الكبيرة . ففى لبنان بلغ معدل القدرة الحصانية المستعملة لكل فرد فى عام ١٩٦٤ حوالى ٢ قدرة حصان فى المنشآت التى تستخدم من ٥ الى ٩ أفراد ، ٥ر٢ قدرة حصان فى المنشآت التى تستخدم من ١٠ الى ٤٩ فردا ، ٣ر٤ قدرة حصان لتلك التى تستخدم ٥٠ فردا أو أكثر .

ويتضح من بيانات الاستثمارات الصناعية الكلية المتاحة، (ومن المؤكد انها ليست كافية) ، ان ما سبق أن استثمر فعلا فى الصناعة الصغيرة ، هو جزء ضئيل ، مما استثمر كرأس مال فى كل الصناعات التحويلية ، فى الدول الست . بالاضافة الى أن معدل رأس المال المستثمر لكل مشتغل أقل كثيرا فى الصناعات الصغيرة عنه فى الصناعات الكبيرة . وهذا الهيكل هو المتوقع اذا أخذنا فى الاعتبار أن عددا من الصناعات الكبيرة (مثل مصافى البترول ومصانع البتروكيماويات والأسمنت والنسيج والسـكر ، وبعض الصناعات المعدنية والكيماوية) نقلت وطبقت الأساليب الفنية الحديثة للانتاج الكبير التى تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة بالمقارنة مع الصناعات البيئية ومع الكثير من الأنواع الجديدة من الصناعات الصغيرة .

وبالتالى فان هيـــكل الاستثمار هـــذا ينعكس على حجم الاستثمار السنوى ، فى كل من الصناعات الصغيرة والكبيرة . ففى لبنان ، استثمرت الصناعات الصغيرة التى تستخدم من ٥ الى ٤٩ فـــردا ٦ر١٨ مليون ليرة لبنانية فى ١٩٦٤ ، بالمقارنة مع ٨ر٥٠ مليون (ل.ل) استثمرتها الصناعات الكبيرة ، أى بنسبة ٣٦٪ فى المائة ، مع أن النسبة بين المشتغلين فى القطاعين كانت تصل الى ١١٢ فى المـــائة . والمنتظر أن يكون الفارق بين معـدل الاستثمار لكل فـــرد فى القطـــاعين أكبر فى دول المنطقة عما هو فى

مصافى البترول وغيرها من الصناعات التحويلية التى تملكها شركات البترول الأجنبية فى الدول المنتجة للبترول (أى العراق والكويت والمملكة العربية السعودية) لها نصيب كبير نسبيا فى العمالة الكلية للصناعات التحويلية ، وأن الصناعات الصغيرة الحديثة ليس لها سوى نصيب صغير نسبيا • وهذا القدر الصغير ليس نتيجة لركود الصناعات التحويلية الصغيرة ، بقدر ماهو نتيجة للمعدل الأسرع ، لنمو الصناعات المتوسطة والكبيرة الحجم ، فى السنوات العشر الى الخمس عشرة سنة الأخيرة • فقـــد أقيمت منشآت صناعية حديثة ، تتمتع عموما بظروف احتكارية أو امتيازات خاصة متفق عليها ، وبدعم حكومى مباشر فى أغلب الأحيان ، وذلك لمواجهة الطلب المحلى على سلع معينة مثل منتجات تقطير البترول ، والتبغ والأسمنت • وكان لانشاء هذه المصانع ، فى قطاع صناعى صغير • بالنظر الى الاقتصاد ككل ، أثره فى وضعها فى مركز سائد بالنسبة للصناعة •

وأرقام الانتاج والأجور المدفوعة والقيمة المضافة تعبر بوضوح عن المركز الهام للمنشآت المتوسطة والكبيرة الحجم • اذ استحوزت على ٤٠ الى ٦٩ فى المائة من المجاميع الكلية للصناعات التحويليـة فى هذه الدول (العراق والأردن ولبنان) والتى توفرت منها البيانات (انظر الجـدول رقم (٢) •)

والعمالة فى الصناعة الصغيرة فى الدول الست أقل انتاجيـــة اذا قورنت بالعمالة فى منشآت الصناعات التحويلية المتوسطة والكبيرة الحجم•

فمعدل انتاجية الفرد ومعدل القيمة المضافة أقل فى الصناعة الصغيرة (وأقل كثيرا فى الصناعات الصغيرة جدا وفى الصناعات اليدوية) عنهما فى الصناعة المتوسطة والكبيرة الحجم فى الدول التى تتوفر عنها البيـانات (انظر جدول(٣)) وبالمثل فان متوسط أجر العامل فى الصناعة الصغيرة أقل أيضا • وتبلغ الفروق بين القطاعين مداها فى الأردن ، حيث يصـل معدل الانتاج ، والقيمة المضافة ، والأجور فى الصناعة الصغيرة الى حوالى ٦٠ الى ٧٠ فى المائة مما فى الصناعات المتوسطة والكبيرة الحجم • وتبلغ

جدول رقم (٣) معدل الانتاج ، والقيمة المضافة ، والأجور لكل مشتغل فى منشآت الصناعات التحويلية ، مصنفه طبقا للحجم (بوحدات العملة المحلية (أ) ٠

حجم المنشأة (عدد المشتغلين)	العراق فى ١٩٦٤ (د.ع)	الأردن فى ١٩٦٥ (د.أ)	لبنان فى ١٩٦٤ (ل.ل)
الإنتاج			
١ – ٩	٩٤٤	٥٣٠	١٠٦٦٧ (ب)
١٠ – ٤٩	١٦٢٨	١٣١٠	١٧١٨٥
٥٠ أو أكثر	١٦٨٠	٢٣٥٧	٢٣٦٢٤
المتوسط	١٤٠٥	١٠٥٤	١٩١٧٣ (ب)
القيمة المضافة			
١ – ٩	...	٢٤٤	٣٩٢٩ (ب)
١٠ – ٤٩	...	٣٧١	٦٤٥٨
٥٠ أو أكثر	...	٩٧١	٨٣٣٢
المتوسط	٥٠٧	٤١٤	٦٩٤٣ (ب)
الأجور			
١ – ٩	١٧٠	١٢٧	٢١١٣ (ب)
١٠ – ٤٩	٢٣٩	١٧٠	٢٤٦١
٥٠ أو أكثر	٢٤٧	٢٤٨	٣٣٥٩
المتوسط	٢٣٠	١٧٢	٢٨٧٦ (ب)

(أ) الدينار العراقى (د٠ع) = ٢٫٨٠ دولار ، الدينار الأردنى (د٠أ) = ٢٫٨٠ دولار والليرة اللبنانية (ل.ل) = ٠٫٣٢ دولار تقريبا ٠

(ب) مع استبعاد المنشآت التى تستخدم ١ – ٤ أفراد ٠

لبنان ، نتيجه للمساهمة الضخمة من الحكومات فى رأس مال الصناعات الكبيرة . ففى العراق عام ١٩٦٤ ، قدر معدل استثمار رأس المال لكل فرد فى الصناعات الحكومية وأغلبها صناعات كبيرة ، بما يزيد عن ٣٠٠٠ دينار عراقى ، يقابل ذلك حوالى ٦٠٠ د٠ع فى صناعات القطاع الخاص الصغيرة والكبيرة ، وأكثر بقليل من ١٠٠ د٠ع فى الصناعات اليدوية والمنشآت الصغيرة بالقطاع الخاص التى تستخدم أقل من ١٠ أفراد . وبالمثل فى الأردن عام ١٩٦٥ بلغ معدل رأس المال الثابت لكل فرد فى المنشآت التى تستخدم ١٠ أفراد أو أكثر حوالى سبعة أمثال المعدل فى المنشآت التى تستخدم أقل من ١٠ أفراد .

وهذه الخصائص الكمية للصناعة التحويلية الصغيرة ، أى : الانخفاض العام فى متوسط أجر وانتاج العامل ، انخفاض معدل القيمة المضافة لكل عامل ، انخفاض متوسط رأس المال لكل عامل ، كل ذلك يعكس المشاكل الأساسية والمميزة لهذا القطاع . وهذا لا يعنى أن الصناعات الصغيرة فى الدول الست لا تشارك أيضا فى المشاكل العامة التى تعانى منها كل الصناعة سواء فى ذلك الكبيرة منها أو الصغيرة ، وفى جهودها لتحقيق معدل أكبر للنمو ، ومستوى أعلى للانتاجية . وفيما يلى محاولة لتحليل مختصر لهذه المشاكل المميزة وشرح أسبابها .

ليست الصناعة الصغيرة قاصرة على أنشطة تحويلية محددة ، بل هى توجد فى جميع المجموعات الأساسية للصناعات التحويلية الحالية عدا تكرير البترول (المجموعة الأساسية ٣٢ من التصنيف الصناعى الدولى الموحد ISIC) فهو بأكمله فى الحجم الكبير ، وعدا الصناعات الخشبية وصناعات المعادن الأساسية (المجموعتان ٢٥ ، ٣٥ من التصنيف الصناعى الدولى الموحد ISIC) فهما اما صناعات صغيرة جدا أو لا تتواجد على الاطلاق . وتعمل أغلب الصناعات الصغيرة فى الدول الست فى صناعة الأغذية ، وانتاج مواد البناء (وخصوصا المنتجات الاسمنتية) والاحذية والاثاث ، والطباعة والنشر ، وصناعة المنتجات المعدنية والاصلاح

(وخصوصا للسيارات) • وفى العراق ولبنان وسوريا ، يعمل الكثير من منشآت الصناعات الصغيرة فى صناعة النسيج • وفى العراق تقوم أربعة مصانع كبيرة وعدد كبير من المنشآت الصغيرة بصناعة منتجات التبغ ، بعكس الأردن ولبنان وسوريا حيث لا يوجد سوى مصنع واحد أو عدد قليل من المصانع الكبيرة لصناعة التبغ ، أما الكويت والمملكة العربية السعودية • فلا توجد بهما هذه الصناعة على الاطلاق •

والصناعات الصغيرة سائدة فى الأنواع التقليدية من الأنشطة مثل صناعة الأغذية والملبوسات ومواد البناء ، وفى بعض الصناعات الأكثر حداثة ، مثل الطباعة واصلاح السيارات • وهذه المجالات الصناعية لها الغالبية من حيث عدد المنشآت وعدد الأفراد المشتغلين ، كما تضم الغالبية من مختلف الصناعات الصغيرة جدا والصناعات اليدوية فى الدول الست • ويَنُم هذا الهيكل : على أن نمو الصناعات الصغيرة قد ساير النمو فى عدد السكان والدخل ، وهما العاملان اللذان دعما الحجم العام للطلب على السلع الصناعية • كما ان هذه المجالات على العموم تمثل الصناعات الأكثر نجاحا فى الأنشطة الصناعية أو الأكثر ملاءمة بالنسبة للسوق • وليس هذا هو الحال مع كل منشآت الصناعات التحويلية الصغيرة • ففى بعض الصناعات، مثل صناعة المشروبات الروحية أو صناعة بعض مواد البناء ، قد تقام المنشأة لانتاج سلعة جديدة باستعمال أسلوب فنى حديث • وهكذا فانها تنشأ من البداية على حد أدنى حجميا • وفى مثل هذه الحالات ، لعله من الحقيقى أن تكون التطلبات الفنية التى تحدد غالبا الحجم الأدنى للمنشأة ، وان حدود التسويق والتمويل هى العوائق الأساسية فى سبيل انشاء وحدات أكبر • وفى بعض الصناعات الراسخة ، كصناعة النسيج ودباغة الجلود فى سوريا ولبنان ، قد تحول ظروف السوق والملكية ، دون تدرج الصناعات الصغيرة نحو صناعات أكبر • وهذا هو مجالها الطبيعى ، مما أدى الى استمرار بقائها جنبا الى جنب مع المنشآت الكبيرة •

ويتملك القطاع الخاص ، الجزء الاكبر من الصناعة الصغيرة ، فى

الدول الست • وهذا حقيقى عمليا لكل الصناعة الصغيرة فى الأردن والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية • وهو حقيقى أيضا بالنسبة لعدد من المنشآت ، فى سوريا والعراق ، برغم عمليات التأميم الواسعة للصناعة فى هاتين الدولتين فى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ على التوالى (٣) • وعلى النقيض ، فان أغلب الصناعات الكبيرة ، هى ملك كامل للدولة فى العراق• وهى ملك كامل أو جزئى للدولة فى سوريا • أما فى الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية ، فان الحكومة تساهم فى تملك الكثير من المنشآت الصناعية الكبيرة جدا والدولتان الأخيرتان تمتلكان بالكامل البعض من أكبر هذه المنشآت • ولبنان فقط هى الوحيدة التى فيها يمتلك رأس المال الخاص (٤) كل القطاع الصناعى• وبينما يتملك القطاع الخاص كل الصناعات الصغيرة تقريبا ، فان الدرجة التى تصل اليها رقابة الحكومة، وتنظيمها لهذه الصناعات ، بالاضافة الى الحوافز التى تمنحها الحكومة ؛ تختلف من دولة الى دولة ، كما سيتضح فيما بعد • والجدول رقم (٤) يعطى صورة للوضع القانونى ، لمنشآت الصناعات التحويلية ، فى ثلاث دول من المنطقة •

---

(٣) فى يناير ١٩٦٥ (قرار بقانون رقم ١ ، ٢) أممت سوريا كل ممتلكات ٢١ منشأة صناعية ووضعت يدها على ٢٠ فى المائة من ممتلكات ٢٢ صناعة ، ٢٥ فى المائة من ممتلكات ٦١ شركة ، أى انها تملكت بالكامل أو جزئيا ١٠٤ وحدة صناعية • وللمقارنة بلغ عدد المنشآت الكبيرة (التى تستخدم ٥٠ فردا أو أكثر) ٨٩ منشأة فى ١٩٦٠ . وعدد الصناعات الصغيرة (التى تستخدم ١٠ ــ ٤٩ فردا) ٦٩٩ منشأة • وفى العراق ، فى ١٩٦٥ ، أممت الحكومة ٧٩ منشأة للصناعات التحويلية • هذا بالمقارنة مع مجموع عدد منشآت الصناعات التحويلية الكبيرة الذى يبلغ ٢٧٠ منشأة ، وعدد منشآت الصناعات التحويلية الصغيرة الذى يبلغ ٨٧٠ منشأة (وذلك فى ١٩٦٥) • انظر • العراق • مكتب الاحصاء المركزى (١٩٦٧) • الحصر الصناعى فى ١٩٦٥ ، بغداد (باللغة العربية) • أخذت البيانات من الجداول ٣ ، ٣٢ ، ٤٤ ، ٤٧ •

(٤) لتصوير دور الحكومة فى الصناعة بتفصيل أكبر . انظر مركز التنمية الصناعية ومكتب الامم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى بيروت (يناير ١٩٦٦) • التخطيط الصناعى . البرمجة والسياسات فى بعض دول مختارة من الشرق الأوسط •

CIDAC/KU/IV/UN-6 توزيع محدود ص ٩٧ ــ ١١٢ . دراسة مقدمة لمؤتمر التنمية الصناعية فى الدول العربية . المنعقد فى الكويت من ١ الى ١٠ مارس ١٩٦٦ •

ويأخذ تملك القطاع الخاص للصناعة الصغيرة ، أشكالا مختلفة ، تسودها الملكية الفردية ، وتليها فى الأهمية الشركة البسيطة ـ أما شكل المؤسسة المتكاملة Corporate form ، فهو عموما لم ينم بعد فى الدول الست ، وليست له أهمية تذكر فى قطاع الصناعة الصغيرة • ويظهر هذا الشكل لحد ما ، فى الصناعة الكبيرة فى الأردن والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية •

ويهتم رأس المال الأجنبى فى الدول الست ، بالصناعات الكبيرة أساسا • كما تركز اهتمامه فى تكرير الزيت فى الكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية ، وفى قليل من الصناعات الكبيرة الأخرى فى لبنان(١)• وهكذا فان التمويل الأجنبى فى الصناعات الصغيرة ، قليل جدا فى الحجم، ويتكون أساسا من استثمارات من مواطنين عرب فى مختلف الدول ، وخصوصا فى الكويت والمملكة العربية السعودية بالاشتراك مع رأس المال المحلى •

أما التمويل المباشر من غير العرب فى الصناعة الصغيرة ، فهو قاصر على عدد قليل من الصناعات فى كل دولة من الدول مجال البحث • وعموما فان الاهتمام الأجنبى بالصناعة المحلية ، يظهر على شكل اتفاقيات للتصريح أو لتملك انتاج بعض أنواع السلع فى الأردن ولبنان •

ومساهمة الحكومة فى رأس مال الصناعة الصغيرة ، لا تزال ضئيلة حتى فى العراق وسوريا ، حيث تمتلك الحكومة (جزئيا عن طريق التأميم) أغلب رأس المال الصناعى ففى العراق ، نجد أنه من بين ٢٦٦ وحدة صناعية تمتلكها الحكومة فى ١٩٦٥ ، فان حوالى الربع ، كان متوسط

---

(٥) للحصول على بيانات أخرى ، انظر مركز التنميه الصناعية • ومكتب الأمم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى ببيروت (فبراير ١٩٦٦) ، • تمويل الصناعة التحويلية فى بعض دول مختارة من الشرق الاوسط » •

CIDAC, KUW/IV/UN-7 توزيع محدود) ص ٥٢ ـ ٥٨ •

جدول رقم (٤) هيكل الملكية فى الصناعات التحويلية فى ثلاث دول عربية بالشرق الاوسط (عدد المنشآت)

الدولة	السنة	عدد المنشآت						
		عدد المشتغلين لكل منشأة	تملك فردى	شركة أو جمعية بسيطة	شركة مساهمة محدودة	شركات خاصة أخرى (أ)	قطاع خاص غير مصنف	تملك حكومى	الجملة
العراق	١٩٦٥	١٠٠ أو أكثر	...	...	...	...	...	٧٩	١١٣٦
		الجملة (ب)	٥٤٤	٢٣٠	١٧٠	...	...	٤٧ (ج)	٩٩١
لبنان	١٩٦٤	٥ — ٩	٧٣٧	٣١٨	١٣	٧	٣	—	١٠٧٨
		١٠ — ٤٩	٣٨٧	٤١٢	٣٧	٣٣	١١	—	٨٨٠
		٥٠ أو أكثر	٢١	٤٦	١١	٥٨	٤	١	١٤١
		الجملة	١١٤٥	٧٧٦	٦١	٩٨	١٨	١	٢٠٩٩
سوريا	١٩٦٠	الجملة	٢٢٧٧٢	٤٦٦٠	١١١	...	١٤٧	١٧	٢٧٧٠٧

المصدر : العراق . المكتب الاحصاء المركزى (١٩٦٧) « الحصر الصناعى ١٩٦٥ » اتحاد الصناعات العراقى . دليل الصناعة والتقرير السنوى ١٩٦٥ (باللغة العربية) لبنان . مديرية الاحصاء المركزى (١٩٦٧) « التعداد الصناعى فى لبنان . نتائج عام ١٩٦٤ » .بيروت سوريا . وزارة التخطيط . نتائج تعداد المنشآت فى الجمهورية العربية السورية لسنة ١٩٦٠ باللغة العربية)

(أ) يشمل الشركات تحت التأسيس

(ب) يشمل المنشآت العضو فى اتحاد الصناعات العراقى وتزيد قيمة آلاتها ومعداتها عن ٣٠٠٠ د ٠ع.

(ج) يشمل ٥ منشآت تشترك فى ملكيتها الحكومة والقطاع الخاص .

عدد المشتغلين به أقل من ٥٠ مشتغلا لكل منشأة (٦) • وبالمثل ، ففى الكويت ، لم يكن هنـــاك سوى منشأة بين ٢٤ صناعة تمتلكها الدولة فى ١٩٦٥ • وتتركز أيضا مساهمة الحكومة فى رأس مال صناعات القطاع الخاص فى الصناعة الكبيرة •

وفى العراق ، ساهمت الحكومة فى رأس مال ١٣ شركة (بمبلغ ٢ مليون د•ع•• من جملة ٩ مليون د•ع فى ١٩٦٣) ، وفى الأردن فى ٨ شركات (٢ر٢ مليون د• أ• من جملة ٢ر٩ مليون د•أ• فى ١٩٦٥) وفى الكويت فى ٦ شركات (٤ر١١ مليون د•ك من جملة ٩ر١٨ مليون د•ك) وبرقم غير معروف فى المملكة العربية السعودية (٧) •

مشاكل الصناعات الصغيرة

تواجه الصناعة الصغيرة فى الدول الست ، نفس المشاكل تقريبا التى تواجهها الصناعات بكل حجومها ، بما فى ذلك الصناعات اليدوية والصناعات الكبيرة• غير أن الصناعات الصغيرة ، لها مشاكلها الخاصة بها، كمجموعة ، أو قد تعانى بصورة أقسى من تلك المشـاكل التى تتقاســمها مع الصناعة الكبيرة •

وقد يكون من المناسب تجميع مثل هذه المشاكل تحت العناوين التالية:

- مباشرة الأعمال والادارة •
- الاستثمار •
- الاقراض •
- حجم الطلب والتسويق •

---

(٦) انظر العراق ، مكتب الاحصاء المركزى (١٩٦٧) « الحصر الصناعى ١٩٦٥ » بغداد، ص ٢٧ وهذا الرقم الكلى لا يتفق مع الارقام الاخرى فى نفس الحصر •

(٧) انظر مركز التنمية الصناعية ومكتب الامم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى فى بيروت (فبراير ١٩٦٦) « تمويل الصناعة التحويلية فى بعض دول مختارة بالشرق الأوسط » توزيع محدود CIDAC. KUW/IV/UN-7 ص ٥٣ ـ ٥٨ •

G T805

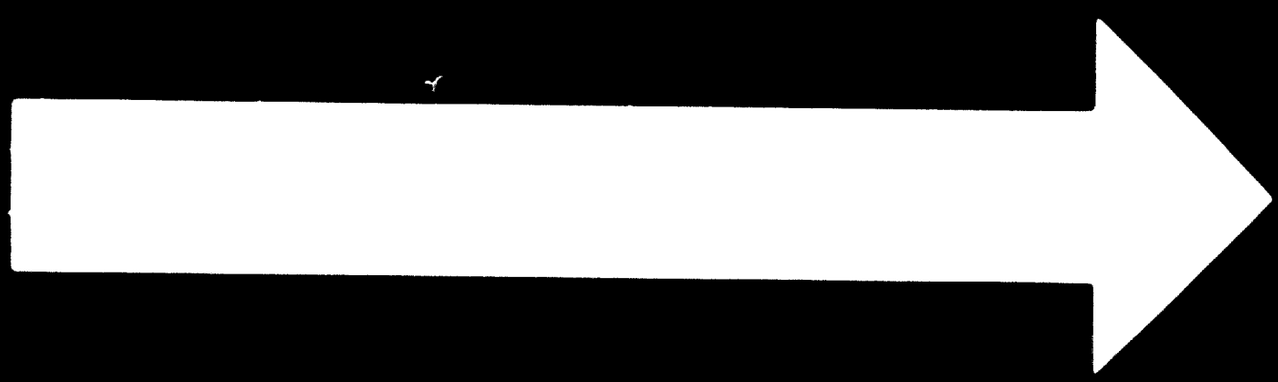

91 11 08
AD 92 03
CAL 940

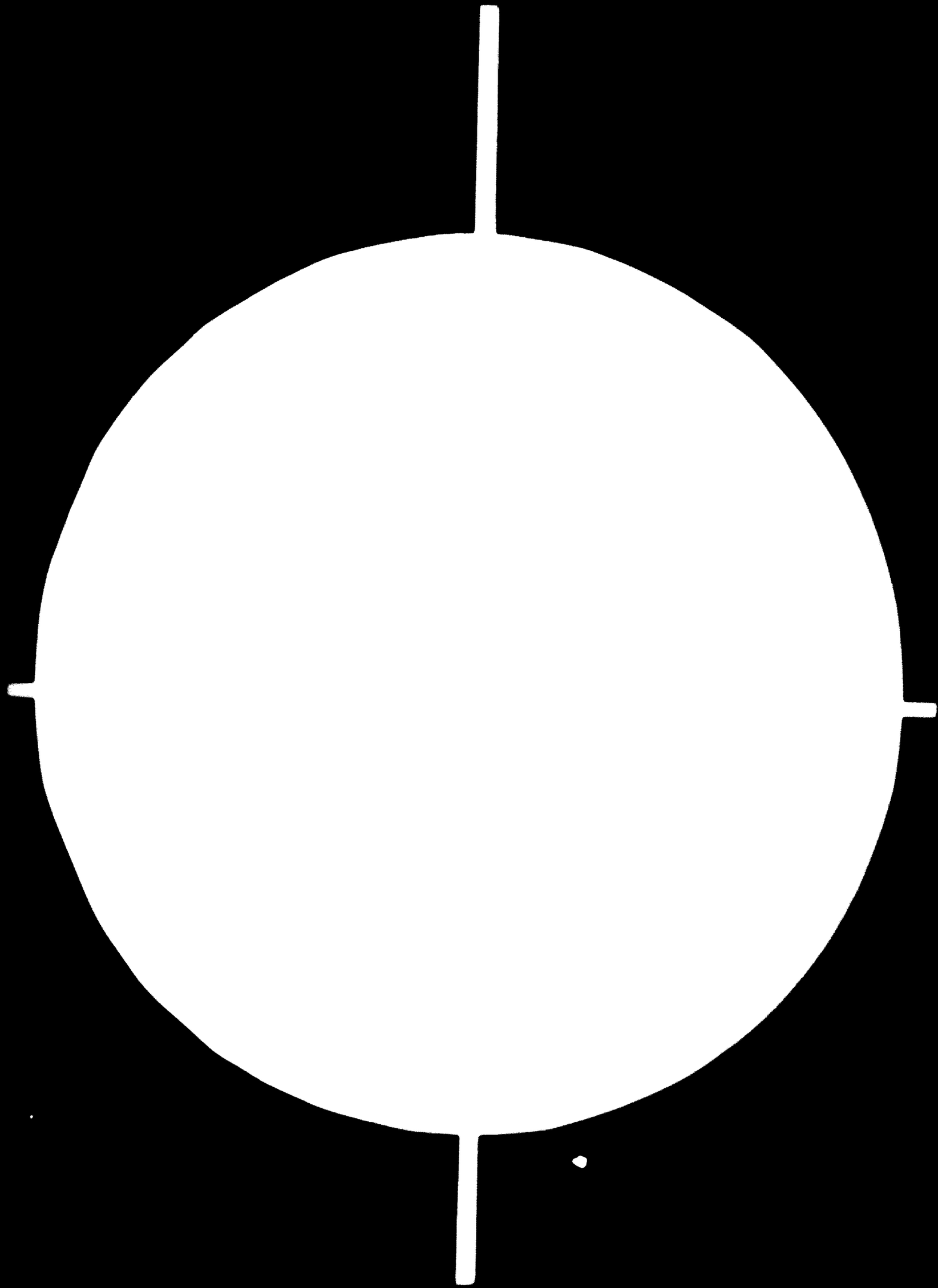

2 OF 2

UNIDO

24X

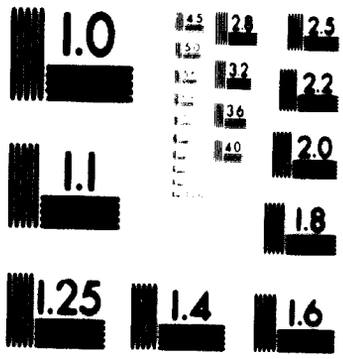

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No 2)

G

- التكلفة والانتاجية .

أما المشاكل المرتبطة بالسياسات الحكومية فستعالج على حدة .

مباشرة الأعمال والادارة

تعتبر مشاكل مباشرة الأعمال والادارة من المشاكل المشتركة فى كل الصناعة ، وأن كان لها حدتها الخاصة فى الصناعة الصغيرة . فالنقص العام فى أصحاب الأعمال ذوى المهارة ، وخصوصا فى الصناعة بالدول الست(٨) يميل الى توجيه المهارات المحدودة فى مباشرة الأعمال نحو تكوين المنشآت الصناعية الكبيرة الخاصة ، حيث الآمال فى مكاسب أوفر ، أو للعمل فى المؤسسات الحكومية الكبيرة ، التى تمنح مكانة أرفع مع دخل أقل (وان كان أكثر ضمانا) . والذين يمتلكون المنشآت الصغيرة ، عموما وكما سبق أن لوحظ هم أفراد ، أو عدد قليل من الشركاء ، يكونون عادة المديرين والملاك . وبينما يمكن للصناعة الكبيرة أن توفر الجهاز الادارى المتمرس، (بما فى ذلك الاداريين والقانونيين والمحاسبيين واخصائيى التسويق ، وحتى العاملين بالأبحاث) ، فانه من النادر أن يتمكن المصنع الصغير من ذلك . فكثيرا ما يكون أحد الأسباب الرئيسية لاقامة منشأة صغيرة ، هو أن يضمن المالك وشركاؤه العمل ، لأنفسهم أو لأفراد عائلاتهم .

هذا ، وبينما نجد عموما أن الخدمات الادارية التخصصية ، نادرة ومكلفة ، فان النقص واضح فى دعم خدمات التوجيه والبحث وخصوصا فى بعض المجالات مثل الاقتصادية ، والتخطيط ، والتسويق والأساليب الفنية، وطرق الانتاج. ونادرا ما توجد بحوث خاصة محلية أو مؤسسات للتسويق فى الدول الست عدا لبنان ، حيث ظهر البعض منها فى السنوات الأخيرة وعاون فى خدمة الصناعات ، وخصوصا فى مجال التسويق فى الدول الأخرى وفى لبنان ذاتها . أما فى الدول الخمس الأخرى ، فقد قامت

---

(٨) يتكون اغلب اصحاب العمل الصناعيين من رجال كونوا ثرواتهم فى التجارة أو العقارات ، وليست لهم خبرات سابقة فى الصناعة . ولدراسة خصائص اصحاب العمل فى احدى الدول الست ، انظر ى. صايغ (١٩٦٢) اصحاب العمل فى لبنان «كامبردج» .

الحكومات باتخاذ بعض الخطوات لمعالجة الموقف ، ولكن مجهوداتها لم يكن لها سوى أثر محدود على الصناعة الصغيرة حتى الآن ، غير أن بعض الحكومات بدأت بكثير من الدراسات المتعلقة بانشاء صناعات كبيرة • وهكذا فان امداد الصناعات الصغيرة بالتوجيهات والمشورة المتخصصة وبخدمات البحوث هو بعيد عن الكفاية ، كما ان الخدمات المتخصصة المتاحة من الخارج أو الداخل ، لا تزال بعيدة عن متناول أغلب الصناعات الصغيرة وبالمثل ، فان تنمية المهارات فى البحوث المتخصصة ، عن طريق التدريب على العمل ، أيسر فى الصناعات الكبيرة ، عنه فى المنشآت الصغيرة •

وهناك القليل جدا من المؤشرات الكمية عن عيوب الصناعة الصغيرة بالمقارنة بالصناعة الكبيرة بالنسبة لتوفر أجهزة الادارة المتخصصة • ولما كانت الغالبية العظمى من المنشآت الصغيرة يديرها مالكوها وحدهم أو بمعونة من بعض الأقارب ، فانهم قد يجدون من غير المستساغ ، تشجيع تشغيل مديرين مؤهلين متخصصين ، مع غيرهم من الاخصائيين حتى ولو أرداوا ذلك •

الاستثمار

أشرنا فيما سبق الى أن كل الصناعات الصغيرة فى الدول الست ، يتملكها عمليا القطاع الخاص ، وانه باستثناء لبنان فان القطاع الخاص لا يتملك بالكامل سوى عدد قليل من الصناعات الكبيرة • وتتشابه معوقات التوسع فى الاستثمار فى الصناعات الصغيرة ، الى حد كبير ، مع تلك التى تعوق نمو الاستثمارات الخاصة عموما •

ويتحدد حجم الاستثمار الخاص فى الصناعة التمويلية بعوامل عديدة ، مثل الحجم الكلى للمدخرات الخاصة للأهالى ، بما فى ذلك الأرباح المستبقاة من المنشآت القائمة ـ وحجم مصادر التمويل المتاحة الأخرى ـ سواء عامة أو أجنبية ـ والربحية النسبية للنشاط الصناعى بالمقارنة مع أنواع الأنشطة الاقتصادية الأخرى فى كل الدول المعنية • وبالاضافة الى ذلك ، فانه نظرا لطول الأجل الطبيعى فى استثمارات الصناعة التحويلية ،

وللانخفاض النسبي لعوائدها ، فانها تميل عمليا الى أن تكون حساسة للجو السياسي العام ، الذي يؤثر في تطلعات القطاع الخاص الى ربحية استثماراته المستقبلة ، أو حتى في الثقة في ضمان تملكه لأصوله الرأسمالية ذاتها • وعدم الاتزان السياسي الداخلي في بعض دول الشرق الأوسط ، والتهديد بعدم التوازن في المنطقة ككل ، لم يشجع بالفعل ، رجال الأعمال من القطاع الخاص على القيام باستثمارات جديدة أو على التوسع في استثماراتهم الحالية في المنطقة • كما أن اتجاه السياسة الاقتصادية ، نحو زيادة الرقابة الحكومية في الحقبة الأخيرة ، وخصوصا في العراق وسوريا ، وتأميم الأصول في هاتين الدولتين قد هز بعنف الاستثمار الخاص في الصناعة بجميع حجومها وخصوصا في السنوات الخمس الأخيرة (قبل عقد الندوة) •

والمشاكل التنظيمية العامة ، التي قد تعوق نمو الصناعة ، هي بالطبع أكثر حدة في الصناعة الصغيرة عنها في الصناعة الكبيرة • وتشمل هذه المعوقات ، عدم وجود تخطيط طويل الأجل ، وعدم كفاية المعلومات عن اتجاهات الطلب • ونادرا ما تعد دراسات صلاحية للأسواق الا في أضخم المؤسسات • كما ان المستثمر الصغير في الدول الست أكثر بعداً عن التعرف على النمو في الأساليب الفنية عن مثيله في الدول المتقدمة صناعيا ، كما ان تسهيلات المعرفة المتاحة له ، أقل الى حد كبير •

وهكذا فبينما تؤثر العوائق التنظيمية سالفة الذكر ، على معدل النمو في الصناعة الصغيرة ، فهي كثيرا ما تؤدي الى احداث ضغوط على بعض أنواع الاستثمار • فعدم دراية المستثمر الصغير دراية دقيقة بالخصائص الاقتصادية والفنية للآلات المستوردة أو بالميزات النسبية الاقتصادية لمختلف أنواعها ، كثيرا ما تجره الى تفضيل الاقتصاديات الظاهرة واختيار ما هو أقل اقتصادا في الواقع من أنواع الآلات ، أو الى قبول معدات تعمل بأساليب فنية قد تقادمت أو آلات ومعدات سبق استعمالها وأصبحت غير اقتصادية • كما ان عدم التوافر الحقيقي للخبرة ، وعدم كفاية المساعدات في تطويع وتطوير وايجاد المعدات الرأسمالية التي تصلح لسوق معينة

وفى ظل أسس معينة للتكلفة ، تظل لأجل طويل ، معوقة للنمو السليم للاستثمار فى الصناعات الصغيرة والكبيرة •

الاقراض

سبق أن ذكرنا ان القروض الحكومية المباشرة والاستثمارات الأجنبية ، فى الدول الست • تتركز أساسا فى الصناعة الكبيرة • وان المصادر الأخرى لاقراض الصناعات الصغيرة فى الدول تحت البحث هى البنوك التجارية ، التى أممت أخيرا فى العراق وسوريا ، وأجهزة التمويل الخاصة التى تتملكها الحكومة بالكامل فى العراق ، والكويت ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا ، ويشترك فى تملكها الحكومة والقطاع الخاص فى الأردن ، ولبنان • وهكذا فان الاقراض الصناعى مرتبط ارتباطا تاما بالحكومة فى كل من الدول الثلاث ـ العراق ، والمملكة العربية السعودية، وسوريا ـ التى تمتلك المنشآت الصناعية وتخطط الحكومة لتنمية الصناعة • كما ان دور البنوك والاجهزة فى تمويل الصناعة الصغيرة فى هذه الدول، يحدده مجمل الدور الذى تلعبه الحكومة فى تنمية الصناعة • وهذا الموضوع سيبحث فيما بعد فى هذه الدراسة •

ونادرا ما مارست الحكومات التدخل المباشر فى تمويل الصناعة الصغيرة ، سواء عن طريق المشاركة بالنصف فى رأس المال أو عن طريق القروض • وان كانت قد قدمت مساهمة صغيرة غير مباشرة ، لتمويل الصناعة الصغيرة ، عن طريق مساهماتها فى مصادر التمويل المتاحة لأجهزة الاقراض الخاصة (٩) وقد سبق أن قدمت أجهزة الاقراض هذه حوالى

---

(٩) تشمل أجهزة الاقراض هذه : البنك الصناعى فى العراق ، تملك كامل للحكومة ، بنك التنمية الصناعى فى الاردن ، شركة مختلطة (من ادماج بنك الاردن للتنمية مع صندوق التنمية الصناعية فى ١٩٦٥) ، بنك الاقراض الكويتى ، تملك كامل للحكومة (المندمج فى بنك الاقراض والمدخرات) ، بنك التسليف الزراعى والصناعى والعقارى فى لبنان ، شركة مختلطة ، المنظمة العامة للبترول والتعدين (بترومين) ، منظمة حكومية ، ولو انها ليست بنكا ، الا أنها تعمل كمصدر للمشاركة فى رأس المال بالنصف وفى الاقراض للصناعة بالمملكة العربية السعودية ، والبنك الصناعى فى سوريا ، تملك كامل للحكومة • وللحصول على صورة أكثر تفصيلا • انظر مركز التنمية الصناعية ومكتب الأمم المتحدة ـ الاقتصادى والاجتماعى ببيروت (فبراير ١٩٦٦) • تمويل الصناعة التحويلية فى دول مختارة من الشرق الأوسط • •

(توزيع محدود CIDAC, KUW/IV/UN-7 ص ٢٤ ـ ٤٦ •

تمن الى سدس الاقراض الذى قدمته البنوك التجارية للصناعة فى الأردن والكويت ولبنان وسوريا ، (انظر الجدول رقم «٥») • أما فى العراق ، فقد قدم البنك الصناعى قروضا للصناعة أكثر مما قدمته البنوك التجارية• واستفادت الصناعة الصغيرة من هذه القروض بقدر غير معلوم ، وخصوصا فى العراق والأردن وسوريا • وان كان من المؤكد أن حجم هذه القروض صغير نسبياً •

وتقدم البنوك التجارية الجزء الغالب من قروض الصناعة القصيرة الأجل فى لبنان وسوريا ، وعمليا كل هذا النوع من القروض فى الدول الأربع الأخرى • وهكذا فهى المصدر الأساسى لتمويل التحويلات الجارية للصناعة • كما انها تساهم الى حد ما فى الاستثمار متوسط الأجل عن طريق تجديدها للقروض قصيرة الأجل من سنة الى أخرى

والجدول رقم (٥) يوضح حجم الاقراض الصناعى فى خمس دول فى الشرق الأوسط فى نهاية عام ١٩٦٤ •

جدول رقم (٥) الاقراض الصناعى فى خمس من دول الشرق الاوسط كما فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٤ (ملايين من وحدات العملات المحلية) •

القروض البارزة	العراق د . ع	الأردن د . أ	الكويت (أ) د . ك	لبنان ل . ل	سوريا ل . س
أجهزة إقراض	٩٧ر٦	٤٣ر٠	٨٩ر٠	٧ر٣٨	٧ر٣٥
بنوك تجارية	٤١ر٤	٣٣ر٣	٠٧ر٦	٠ر٢٣٦	٦ر٢٠٤
الجملة	٣٨ر١١	٧٦ر٣	٩٦ر٦	٧ر٢٧٤	٣ر٢٤٠
النسبة المئوية للقروض البارزة إلى رأس المال (فى المائة)	١٠٪	٢٠٪	...	٣٣٪	٣٨٪

المصدر : مركز التنمية الصناعية ومكتب الأمم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى بيروت فبراير ١٩٦٦ ١٩٦٦ تمويل الصناعة التحويلية فى دول مختارة بالشرق الأوسط (توزيع محدد Cidac kuw/IV/un-7) ص ٣٤ جدول ٤ عدا السطر الأخير •
(ا) كما فى ٣١ مارس ١٩٦٥ ، الأرقام تقريبية

ولا يمكن التحقق من نصيب الصناعة الصغيرة من هذه المصادر التمويلية من خلال البيانات المحدودة المتاحة ، ولكن يمكن القول باطمئنان أنه أقل من نصيبها فى كل رأس مال الصناعة • وهو بالتأكيد أقل من الثلث •

والمشاكل التى تواجه الصناعة الصغيرة عند حصولها على الاقراض الكافى من البنوك التجارية تظهر عموما فى معدل الفائدة المرتفع والرسوم الأخرى التى تدفع عادة والتى نادرا ما تقل عن ٩ فى المائة سنويا (وهو الحد الأعلى القانونى فى كثير من الدول الست) • وترتبط المشاكل مباشرة بعدم مقدرة الصناعات الصغيرة على الحصول بسهولة على قرض تمول به عملياتها الجارية • فبينما قد تجد الصناعات الكبيرة التى تستورد موادها الأولية مباشرة من الخارج ، انه من الأيسر لها تمويل وارداتها عن طريق قروض قصيرة الأجل وتقدم من البنوك أو المصدرين ، فان الصناعات الصغيرة ، التى تعتمد عادة على الموردين المحليين للمواد الخام ، لا تجد هذا النوع من الاقراض ميسرا لها • فالمورد يأخذ دور الوسيط فى البيع بالأجل والخصم على الفواتير فى البنك اذا كان هذا متاحا له ، أو فى التمويل المباشر للمبيعات • وفى كلتا الحالتين ، فان الاضافة على ثمن المواد الخام المشتراه ، سوف تميل الى الزيادة عن معدل الفائدة ، الذى يدفع للقروض من البنوك التجارية ، أو للمصدرين للصناعات الكبيرة ، كما يمكن ان تكون الزيادة أكبر بكثير اذا لم تتوفر للموردين تسهيلات الخصم بالدرجة الكافية ، أو لم تتوفر اطلاقا • وبالمثل فان الصناعات الصغيرة أقل مقدرة من الصناعات الكبيرة ، فى الحصول على القروض من البنوك التجارية ، لتمويل عملياتها الجارية الأخرى ، أو على تجديد هذه القروض آليا •

وكما هو متوقع ، فان أجهزة الاقراض المتخصصة ، عدا فى الكويت والمملكة العربية السعودية ، تواجه ضغطا فى طلب القروض ، يفوق امكانياتها المتاحة • وهذه الأجهزة ، لا تحصل على ما تقدمه وما تقرضه

الا على معدل صغير من الفائدة(١٠) ، كما انها المصدر الرئيسى للاقراض المتوسط والطويل الأجل •

وهذه الأجهزة ، لا تقدم عموما ، قروضا قصيرة الأجل للصناعة ، عدا لبنان ، حيث مثلت القروض القصيرة الأجل ١٢ فى المائة من القروض البارزة للصناعة ، كما فى نهاية ١٩٦٤ ، وفى سوريا ، حيث وصلت نسبتها الى ٤١ فى المائة •

ولا تمنح أجهزة الاقراض الخاصة تفضيلا للصناعة الصغيرة فى اعتماد قروضها ، بل على النقيض فهى تنحاز بقوة الى الصناعات الأكبر والاكثر ثباتا • وهناك شروط كثيرة تحكم صلاحية المقترضين والحد الأعلى للقروض ، تتجه الى العمل ضد المنشآت الصغيرة • وكمثل واضح ، فان الحد الأعلى لحجم القرض لمنشأة واحدة ، يحدد دائما كنسبة من رأس المال والأصول الثابتة أو قيمة العقار المقدم كضمان للقرض ، وهذه الشروط تتوفر عادة فى الصناعات الكبيرة عموما ، أو ذات الكثافة الأكبر فى رأس المال أو التى تمتلك الكثير من الأرض والمبانى (١١) •

---

(١٠) بلغ المعدل السنوى لسعر الفائدة التى حصلها البنك الصناعى فى العراق فى ١٩٦٥ ما يتراوح بين ٤ الى ٦ فى المائة . وفى صندوق التنمية الصناعى بالاردن ٦ فى المائة، وفى بنك الاقراض بالكويت ٣ فى المائة • وفى بنك التسليف الزراعى والصناعى والعقارى بلبنان ، من ٥ر٥ الى ٧ر٥ فى المائة . وفى البنك الصناعى بسوريا ، من ٤ر٥ الى ٦ فى المائة • وفى العراق يدفع عن القروض القصيرة الأجل ، ٢ فى المائة أقل مما يدفع عن القروض الطويلة الأجل ، ولكن فى سوريا يدفع عنها فائدة أكبر •

(١١) ففى العراق ، يجب أن لا يزيد الحد الأعلى للقرض ، الذى يقدمه البنك الصناعى للمنشآت الفردية (سمة الصناعة الصغيرة) عن ٥٠٠٠٠ د•ع• ولكن قد يصل من ٥ الى ١٠ أمثال هذا المقدار للشركات المساهمة • وفى الاردن يجب ان لا يزيد الحد الاقصى للقرض من بنك التنمية الصناعية عن ١٠ فى المائة من جملة رأس المال المدفوع والاحتياطات الحرة • ولا يقدم اى قرض أو مساهمة فى رأس المال للمنشآت الصغيرة التى يقل راسمالها عن ١٠٠٠٠ د•أ ، ولباقى الصناعات الصغيرة ان تحصل على قروض لا تتعدى جملتها ١٠ فى المائة من أصول البنك ، كما تحصل فائدة سنوية بزيادة مقدارها ٢ فى المائة عن المعدل على أول ٥٠٠٠ د•أ فى اية عملية تمويل • وبالطبع فان هذا الاجراء يزيد من معدل الفائدة على القروض الصغيرة • وفى الكويت يحدد بنك الاقراض والمدخرات الحد الاعلى للقروض الفردية بنسبة ٥٠ فى المائة من قيمة رأس المال الثابت • وفى لبنان ، نجد ان بنك التسليف الزراعى والصناعى والعقارى يحصر القروض فى الشركات المتحدة الكبيرة التى يبلغ رأس المال المدفوع فيها نصف مليون ل•ل• أو يزيد ، على ان لا تزيد قيمة القرض عن ٢٥ فى المائة من رأس المال المدفوع فى الشركة • وفى سوريا يجب الا يزيد الحد الاقصى =

ويميل نوع الضمان الذى تقبله أجهزة الاقراض الخاصة ، الى تفضيل الصناعة الكبيرة ، والى الوقوف ضد الصناعة الصغيرة • ويعتبر الرهن العقارى ، أو الضمان من أحد البنوك ، أكثر أنواع الضمانات قبولا ، وعلى الأخص فى القروض المتوسطة والطويلة الأجل (يقبل رهن المعدات الصناعية أيضا فى العراق والكويت وسوريا) • وهذا الموقف ليس فى صالح الصناعات الصغيرة التى لا تمتلك أو تمتلك القليل من الأصول العقارية ، أو لا يمكنها الحصول على ضمانة من أحد البنوك الا بتكلفة اضافية عالية •

حجم الطلب والتسويق

يعتبر صغر حجم السوق المحلية ، سواء بالنسبة لجملة تعداد السكان أو لمعدل الانفاق الاستهلاكى للفرد ، أحد العوامل الهامة التى تحول دون نمو الصناعة التحويلية فى الدول الست • فالطلب المحلى على منتجات صناعية معينة قد لا يسمح ، وكثيرا ما يكون أقل من أن يسمح ، باقامة سوى القليل من المنشآت التى تستعمل طرق الانتاج الكبير الاقتصادية الحديثة • كما ان منافسة السلع المستوردة التى تتمتع بالتفضيل فى الأسواق ، تقلل أيضا من حجم السوق الفعلية الذى يمكن أن يمونها المنتجون المحليون ، مما يتسبب فى الحد من حجم الصناعات المحلية التى لا تحظى بحماية قوية (١٢) وهكذا فان الكثير من الصناعات لا تتمتع بكل الفوائد الاقتصادية لحجم الانتاج المناسب • ويبدو هذا كحقيقة فى الصناعات غير البيئية السابق الاشارة اليها ، والتى تمثل نسبة صغيرة ، من جملة عدد الصناعات الصغيرة، ولكنها هى التى ترشح بالطبيعة للقيام بعمليات أكبر حجما •

= للقرض متوسط الاجل وطويل الاجل الذى يدفع للفرد الواحد من ٥٠ الى ٥٠٠ من الجنيهات التى يستثمرها ، وهذا الاجراء ليس فى صالح الافراد من ممتلكى المنشآت الصغيرة وينحاز للشركات الأكبر •

(١٢) مثلت السلع الصناعية المستوردة النسب التالية من حجم تسهيلات التصنيع فى عام ١٩٦٣ : العراق ، ٣٧ر١ فى المائة ـ الاردن ٤٤ر٧ فى المائة ـ الكويت ٩٨ر٨ فى المائة ـ لبنان ، ٥٥ر٢ فى المائة ـ وسوريا ٦١ر٨ فى المائة •

(المصدر : مركز التنمية الصناعية ومكتب الامم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى ببيروت (يناير ١٩٦٦) « التخطيط والبرمجة والسياسات الصناعية فى بعض دول مختارة من الشرق الأوسط ، جدول رقم ٣٠ فى ص ١٦٢ » •

ومن المؤكد ان الخطوات المختلفة الجارى اتخاذها لانشاء سوق عربية مشتركة أكبر حجما ، تشمل الدول الست وغيرها من الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية ، ستعاون اذا ما طبقت بنجاح فى التخلص من العوائق التى تفرضها السوق على نمو الكثير من الصناعات الصغيرة فى الدول المتعاونة ، ولو أن هذا سيقتضى فى مختلف الدول توفر درجة أكبر من التخصص فى المجالات الصناعية التى تحميها النظم حاليا • وحتى موعد عقد الندوة ، فقد تم توقيع اتفاقيتين هامتين تهمان سوق المنتجات الصناعية بين الدول العربية بالشرق الأوسط كمنطقة • ففى ١٩٥٣ ، وقع كل من، العراق ، والأردن ، ولبنان ، وسوريا ، والجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية فيما بعد) واليمن اتفاقية تسهيل التجارة وتنظيم التبادل بين دول الجامعة العربية وهى تنص (مع ملحقاتها) على تخفيض ٢٠ الى ٥٠ فى المائة من الرسوم الجمركية على الواردات من عدد كبير من منتجات الدول الموقعة على الاتفاقية • وفى عام ١٩٦٤ نصت اتفاقية السوق العربية المشتركة التى وقعها العراق ، والأردن ، والكويت ، وسوريا ، والجمهورية العربية المتحدة ، وابرمها الجميع عدا الكويت ، على تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا لفترة عشر سنوات على الأكثر لكل المنتجات الصناعية من دول الأعضاء ، بما فى ذلك المنتجات التى تتمتع حاليا بوضع مميز طبقا لاتفاقية ١٩٥٣ للتبادل والتجارة • وبدأ تخفيض الرسوم الجمركية من عام ١٩٦٥ ليستمر بمعدل سنوى (اضافى) ١٠ فى المائة من الرسوم الجمركية تدريجيا لفترة عشر سنوات على الأكثر لكل المنتجات الزراعية التى لم تحظ بالاعفاء حتى الآن • وقد اعقب هذه الاتفاقيات الاقليمية للتجارة اتفاقيات ثنائية للتجارة بين الدول الست • فلبنان التى وقعت الاتفاقية الأولى ولم توقع الاتفاقية الثانية للتجارة فى المنطقة، والمملكة العربية السعودية التى لم توقع على أى من الاتفاقيتين ، يمكنهما ان يتوسعا فى التعاون التجارى مع الدول الأخرى فى المنطقة عن طريق مثل هذه الاتفاقيات الثنائية • هذا فضلا عن ان الاتفاقيات الثنائية بين الدول، الموقعة على اتفاقيات المنطقة ، كثيرا ما تنص على تخفيضات اختيارية للرسوم الجمركية ، تتراوح بين ٣٣ الى ١٠٠ فى المائة ، كما تنص أحيانا على اعفاء

مشروط من تراخيص الاستيراد والتصدير فى التبادل الثنائى الذى كثيرا ما يتعدى الخطوط العامة للاتفاقيات الدولية •

وعمليا فان الدول الست ، فيما عدا الكويت ، قد وقعت مثل هذه الاتفاقيات فيما بينها ، لتمتد لعام أو لعامين ، على ان تتجدد تلقائيا ما لم تعدل • وفى الكويت ، حيث تطبق نظم التجارة الحرة تقريبا ، (لا تتعدى رسوم الاستيراد عموما ٤ فى المائة من قيمة السلع) ، فان اتفاقيات التجارة الثنائية ليس لها سوى فائدة محدودة كأداة للسياسة التجارية ، الا اذا اشتملت على موضوعات خاصة مثل الانتقال الحر لرأس المال والعمالة • والتطبيق الفعال لهذه الاتفاقيات ـ حيث ان الاجراءات الادارية ونظام الحصص تؤدى أحيانا الى وضع قيود على التنفيذ ـ وارتباط الدول الأخرى بها ، يدعم بلا شك نمو ورفع كفاية الصناعات ، بما فى ذلك الصناعات الصغيرة الحديثة التى تنتج السلع الخفيفة والتى يمكنها الاستفادة عمليا من اقتصاديات الحجم الكبير •• ولسوف تؤدى هذه الاتفاقيات الى النهوض بالتنافس السليم فى ظل تجارة حرة بين الدول المتعاونة ، كما انها توفر درجة من الحماية فى مواجهة الصناعات الأكثر نموا بالدول المتقدمة • ولو ان حركة التبادل التجارى فى السلع الصناعية بين الدول الست والجمهورية العربية المتحدة ، ما زالت صغيرة فى مقدارها وفى نسبتها الى مجموع التبادل التجارى ، الا انها تمثل جزءا هاما (٣٩ الى ٤٥ فى المائة) من جملة الصادرات الصناعية من الكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية ، والجزء الغالب (٦٩ الى ٨٢ فى المائة) من الصادرات الصناعية من العراق والأردن وسوريا (انظر جدول رقم ٦) •

هذا ، ومع ان امتداد سوق التصدير شرط أساسى للنمو السليم لكثير من الصناعات الصغيرة ، الا أن أغلب المنشآت فى الدول الست ، تنتج سلعا لها سوقها المحلية الراسخة ، وتتمتع بحماية طبيعية تتوفر عن استهلاك السلعة ، وارتفاع تكاليف النقل والأذواق الخاصة • الخ • وهذه المنشآت تمثل الكثير من الصناعات التقليدية مثل الأغذية والأحذية ـ والملبوسات والأثاث والطباعة ومواد البناء والاصلاحات • وتتمشى الأساليب الفنية لهذه الصناعات مع الانتاج الصغير ، كما ان الطلب المحلى عليها من السعة بحيث

(جدول رقم (٦) التبادل التجارى داخل المنطقة فى المنتجات الصناعية فى سبع) دول عربية (١٩٦٣)

الدولة	صادرات المنطقة من المصنوعات (مليون دولار)	نصيب صادرات المنطقة من المصنوعات فى حجم التصدير الكلى (أ) للمصنوعات (نسبة مئوية)	نصيب كل صادرات المنطقة من جملة الصادرات من جملة الصادرات (نسبة مئوية)
العراق	٨	٦٩	١٩
الأردن	١	٧٦	٦٨
الكويت	١٠ (ب)	٤٥	٣٩
لبنان	٢٠	٤٤	٤٦
العربية السعودية	١	٣٩	٢٥
سوريا	١٦	٨٢	٢٩
الجمهورية العربية المتحدة	٨٥	١٢	٤
الجملة	١٤١	٣٠	١٦

المصدر : الأمم المتحدة (١٩٦٧) دراسات بعض المشاكل المختارة للتنمية فى بعض دول الشرق الأوسط جدول رقم (٤) فى ص ١٦ ، وجدول رقم (٥) فى ص ـ ١٧

(أ) متوسط ١٩٦٢/١٩٦٣ او ١٩٦٣/١٩٦٤ . بما فى ذلك الصادرات المعاده ومع استبعاد الصادرات من منتجات البترول .

(ب) أغلبها صادرات معادة .

يسمح لها بالوصول الى الحجم الاقتصادى . ولا تقوم مشاكل مثل هذه المنشآت أساساً من القيود فى حجم الطلب . ولكن على الأكثر من الانتاج غير الفعال .. ومع هذا فان الصناعات الصغيرة الحديثة ، تعانى من قلة الطلب . فصغر حجم القطاع الصناعى ككل ، وندرة الصناعة الكبيرة على الخصوص ، هى ذاتها عامل معوق لنمو الصناعة الصغيرة اذ لا يتوفر المجال للمنشآت الصغيرة لتوريد الأجزاء والمنتجات كمدخلات للمنشآت الأكبر أو للتعاقد الفرعى على عمليات محددة . وهكذا ، فان الانتاج المتخصص ، الذى يكون أكثر صلاحية بعد النمو الكافى لحجم الطلب على المنتج

النهائي بما يدعو الى التخصص في انتاج أجزاء محددة ، يصبح بعيدا أيضا .

وتطوير وسائل التسويق يمكن ان يدعم زيادة الطلب على السلع الصناعية المحلية . ومشاكل التسويق التي تنشأ عن الضعف المتوارث لوسائل النقل والتوزيع ، هي مشاكل عامة في الصناعات الصغيرة والكبيرة. كما ان هذا حقيقي ايضا بالنسبة للمعلومات عن الأسواق والمعايير القياسية، بما في ذلك عدم الكفاية و ، أو سوء التوقيت في المعلومات التسويقية المنشورة عن الأسعار . وحجم التجارة والتموين ، وعدم كفاية خدمات بحوث التسويق أو لارتفاع تكلفتها ، وعدم توفر الاجراءات اللازمة لضمان الارتباط بنوع محدد من المعايير القياسية والمواصفات . والصناعات الصغيرة تعاني على الخصوص ، من عدم مقدرتها على الاستفادة من وسائل التسويق الفنية المتطورة وخدمات التدعيم فالمنشآت الصغيرة ليس لديها عادة سوى القليل من البائعين الأقل تخصصا مما في المنشآت الكبيرة ، كما انها أقل مقدرة على تمويل حملات الاعلام الحديثة وبحوث التسويق والاجراءات الأخرى التي تهدف الى زيادة المبيعات . وهكذا فانها في وضع أسوأ بالمقارنة بالعدد المحدود من الصناعات الكبيرة المحلية ، وأشد سوءا بالمقارنة مع المنافسين الاجانب .

التكاليف والانتاجية

لوحظ مما سبق : أن معدل الانتاج ، ومعدل القيمة المضافة لكل مشتغل في الصناعات الصغيرة في الدول التي توافرت عنها بيانات ، أقل مما هو في الصناعات الكبيرة . ويبلغ الفرق مداه في الأردن ، وهو فرق واضح في لبنان ، ويبلغ أقل قيمة له في العراق ـ انظر جدول رقم (٣) . وهذا الفرق في انتاجية المشتغل يسير موازيا لفرق مماثل في معدل الأجر المدفوع للعامل في العراق ولبنان ومع فرق أكبر في الأردن . وبمعنى آخر ، فان معدل تكلفة العمالة بالنسبة لوحدة الانتاج في الصناعات الصغيرة متساو تقريبا في الصناعات الكبيرة في العراق ولبنان ، ولكن ليس

فى الأردن • واذا وضعت بصيغة أخرى ، فان متوسط انتاجية العامل تتساوى تقريبا فى الصناعة الصغيرة والكبيرة فى العراق ولبنان ، ولكنها تكون أقل فى الأردن ، هذا برغم الانخفاض الملحوظ فى مستوى أجور الصناعة الصغيرة فى الأردن • ويمكن فى الواقع أن يعزى ارتفاع متوسط انتاجية العامل فى الصناعة الكبيرة فى الأردن الى الكثافة العالية لرأس المال فى هذه الصناعة ، كما انها تحظى بقسط كبير من الحماية بالمقارنة بالصناعة الصغيرة ، وهكذا فهى تطلب سعرا أعلى لمنتجاتها •

وبينما لا تسمح البيانات المتاحة بوضع مقاييس كمية لانتاجية العمل فى الصناعات الصغيرة والكبيرة فى الكويت والمملكة العربية السعودية ، فانه من المنتظر أن تكون العمالة أقل انتاجية فى الصناعات الكبيرة عنها فى الصناعات الصغيرة فى هاتين الدولتين ، ففى الكويت والمملكة العربية السعودية ، يتم تجميع العمال المهرة والكتابيين وجهاز الادارة للصناعات الحديثة الكبيرة ، من الخارج بالكامل تقريبا ، وبتكلفة أعلى كثيرا مما فى الدول الأربع الأخرى • كما ان هذه الصناعات تعمل عادة بطاقة انتاجية أقل كثيرا من طاقتها الحقيقية ، وتطالب بمواجهة منافسة الواردات فى ظل أسواق تجارية على درجة كبيرة من الحرية • ومن الناحية الأخرى ، تقوم الصناعات الصغيرة على عدد كبير من منشآت الصناعات البيئية التى نمت محليا ، وقامت على أساس الاستفادة من العمالية المحلية الأرخص وعلى الأسواق المحلية ذات الحماية الطبيعية •

وبينما نجد ظاهرة الطاقات الفائضة متفشية فى الكثير من الصناعات الكبيرة فى الدول الست ، فان الصناعات الصغيرة تعانى أيضا من الاستعمال غير الكامل لرؤوس أموالها الثابتة • ويعانى القطاعان من ارتفاع تكلفة الاهلاك ، ليس فقط لعدم استغلالهما لكل الطاقة ولكن أيضا لارتفاع نسبة رأس المال الثابت الى جملة رأس المال • وبالاضافة الى التكاليف الاضافية فى استيراد الآلات وأجزائها من الخارج ، فان الكثير من الصناعات تجد لزاما عليها ان تنشىء مصانعها ومكاتبها فى المراكز الحضرية أو بالقرب منها حيث تتوفر بسهولة مرافق النقل والمياه والقوى ، ولكن أيضا حيث يرتفع

ثمن الأرض • ويزيد عادة من أعباء التكاليف فى الصناعات الصغيرة كما فى الصناعات الكبيرة ، الاتجاه الى البناء المكلف والمتسع الذى لا يتطلبه العمل •

ورغم عدم معرفة عبء الاهلاك النسبى لرأس المال فى كل من قطاعى الصناعة ، الا ان هناك صناعات صغيرة معينة ، وخصوصا الصناعات الموسمية مثل عصر الزيوت ، والمشروبات الخفيفة ، والمثلجات وصناعة الثلج ، تعمل بنسبة بسيطة من طاقتها • وتعمل صناعات النسيج والملبوسات فى ظروف مشابهة • وفى الأردن فى ١٩٦٥ ، مثلا ، عمل ٥١ مصنع من ٨١ مصنع صغير فى عصير زيت الزيتون بطاقة انتاجية أقل من ٢٥ فى المائة من طاقتها الحقيقية ، كما ان ١١ مصنعا من ٦٦ مصنع صغير للنسيج والملبوسات عمل بأقل من ٢٥ فى المائة من طاقتها الحقيقية (١٣) •

وتعتبر القوى الكهربائية عنصراً آخر فى التكلفة ، وتمثل عبئاً أكبر على الصناعات الصغيرة عنه على الصناعات الكبيرة • فالصناعات الكبيرة تنتج بنفسها الجزء الأكبر من القوى الكهربائية التى تستعملها وهكذا فهى تحصل عليه بالتكلفة ، وتباع ما تحتاجه فوق ذلك مع استفادتها عادة من الأسعار المخفضة للكهرباء • أما الصناعات الصغيرة ، فلا تنتج سوى القليل من القوى الكهربائية ، مما تضطر معه عادة الى تحمل متوسط أعلى لتكلفة الوحدة المنتجة ، بسبب صغر حجم المولدات الكهربائية التى تستعملها • ففى العراق فى ١٩٦٤ أنتجت الصناعات الصغيرة ٢٧ فى المائة من القوى الكهربائية (١٤) • التى استهلكتها وابتاعت الباقى ، بينما أنتجت الصناعات الكبيرة ٥٠ فى المائة مما استهلكته • وكان متوسط سعر الكيلوات ساعة الذى دفعته الصناعات الصغيرة للقوى المشتراه ٧ر٢ فلس عراقى (حوالى ٢ سنت) • بينما بلغ متوسط السعر الذى دفعته الصناعات الكبيرة ٤ر٨ فلس عراقى (حوالى ١ر٣ سنت) •

---

(١٣) انظر الاردن ، مديرية الاحصاء العامة (١٩٦٧) دراسة عن الصناعة فى ١٩٦٥ (بالعربية) ، جدول رقم (٥) فى ص ٨٣ •

(١٤) استخرجت من البيانات الموجودة فى نشرة المكتب المركزى للاحصاء بالعراق (١٩٦٦) « الحصر الصناعى الشهرى ١٩٦٤» •

السياسات والحوافز الحكومية

يعتبر تطوير نمو الصناعة فى حكومات الدول الست هدفا واضحا ، ليس فقط لزيادة الدخل وفرص العمل ، ولكن أيضا لخلق توازن أكبر فى اقتصادياتها • فنمو الصناعة ، ينظر اليه كوسيلة هامة لتقليل الاعتماد الكبير على قطاع اقتصادى واحد مثل قطاع البترول فى العراق والكويت والمملكة العربية السعودية ، أو قطاع الزراعة فى سوريا •

ومنذ الحرب العالمية الثانية ، تأثرت سياسة الحكومة واجراءاتها فى مختلف دول الشرق الأوسط تأثرا كبيرا ، ولكن بدرجات متفاوته فى السبيل الذى تسلكه حركة التنمية الصناعية • وفى كل الدول الست ، عدا لبنان وسوريا حتى عام ١٩٦١ (١٥) ، لعبت الحكومة دورا ايجابيا وفعالا فى انشاء الصناعات ـ الصناعات الكبيرة أساسا ـ وفى المشاركة فى رأس مال البعض الآخر (١٦) • وفى كل هذه الدول ، استمر النمو الذاتى للقطاع الخاص الصناعى (فيما عدا سوريا والعراق بعد ١٩٦٤) متمشيا مع نمو القطاع الصناعى الذى تمتلكه الحكومة • وقد تأثر كثيراً النمو فى القطاع الخاص الصناعى ، الذى يشمل عمليا كل الصناعات الصغيرة ، بالفلسفة الاقتصادية العامة التى تعتنقها الحكومات ، كما تأثر بالسياسات والمحفزات المرتبطة بالصناعة على الخصوص •

وسياسات الحكومات لتنظيم وتشجيع الصناعة فى الدول الست ، لا تميز بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة • وفيما عدا القليل من

---

(١٥) فى لبنان ، لا تبدى الحكومة اهتماما كبيرا باية منشأة صناعية • وفى سوريا قبل ١٩٦١ ، كانت مصفاة البترول فى حمص هى الاستثمار الوحيد الحكومى ذا الشان فى الصناعة • وفى كل المناقشات لم تؤخذ فى الاعتبار اى صناعة حربية تديرها الحكومة •

(١٦) انظر الجزء عن سياسات الحكومة والحوافز عالية • ولأخذ فكرة عامة عن دور الحكومات فى الصناعة ، انظر مركز التنمية الصناعية ومكتب الأمم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى ببيروت (يناير ١٩٦٦) « التخطيط الصناعى والبرمجة والسياسات فى دول مختارة بالشرق الاوسط » CIDAC, KUW/IV/UN-7 (توزيع محدود الجزء الثانى •

الحالات الشاذة فان القواعد والميزات تطبق أساسا على الصناعات بكل حجومها • وعمليا يتبين انه بينما ينطبق التشريع العام والقواعد الموضوعه للصناعة ككل على الصناعات الصغيرة وان لها ان تستفيد من الاعفاءات في الضرائب العامة وفي الرسوم الجمركية ، فانها لا تتمتع الا بالقليل من الاجراءات الخاصة بالدعم التي قد تستفيد منها الصناعات الكبيرة ، مثل : المساعدة المالية ، والحماية عن طريق التعريفة الجمركية ، وشروط الالتزام ، والتفضيل في المشتروات الحكومية ، والمساعدة في الحصول على الأرض اللازمة للمصنع ، والمعونة في القيام بدراسات الصلاحية الاقتصادية والتسهيلات في التدريب على الادارة • والسياسات والحوافز التي تؤثر على الصناعات الصغيرة ، بما في ذلك تلك التي تتقاسمها الصناعة ككل ، موجزة فيما بعد ، بغرض الوصول الى الاجراءات الواجب اتخاذها أو الغاؤها ، بما يساعد على تطوير نمو هذه الصناعات • وقد تمت الاشارة الى دور الحكومة في تمويل الصناعات الصغيرة في الجزء الخاص بالسياسات والحوافز الحكومية والشرح الموجز التالي يشمل العناوين التالية: الهيكل القانوني ، الاعفاءات الضريبية ، الحماية ، المشتروات الحكومية ، دراسات الصلاحية الاقتصادية ، والمناطق والساحات والمجمعات الصناعية•

الهيكل القانوني

لقد صدرت في جميع الدول الست (١٧) • القوانين التي تنظم الصناعة وتوفر لها عوامل التطور • وفي جميع الدول عدا المملكة العربية السعودية ، يحتم القانون تسجيل الصناعة • وفي العراق والكويت

---

(١٧) القواعد التشريعية المختصة هي كما يلي : العراق ، قانون التنمية ، رقم ٣٠ لعام ١٩٦٠ . «قانون التطوير الصناعي» رقم ١٦٤ لعام ١٩٦٤ : الأردن ، قانون تشجيع وتوجيه الصناعة ، رقم ٢٧ لعام ١٩٥٥ ، ، القانون المؤقت لتشجيع الاستثمار ، رقم (١) لعام ١٩٦٧ : الكويت ، قانون الصناعة ، رقم ٦ لعام ١٩٦٥ : لبنان ، التنظيم والتنمية الصناعية ، قرار تشريعي رقم ٣٠ لعام ١٩٦٧ وقانون رقم ٣٨ لعام ١٩٦٧ : العربية السعودية ، قواعد حماية وتشجيع الصناعات الوطنية ، قرار ملكي رقم ٥٠ لعام ١٩٦٢ : سوريا ، قرار تشريعي رقم ١٠٣ لعام ١٩٥٢ •

وسوريا ، يجب الحصول على ترخيص عند انشاء صناعة ما أو التوسع فيها وفى لبنان يجب الحصول على ترخيص لاستيراد المعدات الصناعية ، ولو أن الانشاء أو التوسع فى الصناعة لا يتطلب أى اجراء • وعموما فان الانشاء أو التوسع فى صناعة ما يتطلب الموافقة من الوزارة المختصة ، وهذه الموافقة تبنى على توصية لجنة خاصة حكومية أو مشتركة (١٨)• ولا يميز التشريع الذى ينظم التسجيل أو الترخيص بين المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة • وفى العراق تعفى الصناعات الصغيرة التى تقل قيمة الآلات والمعدات فيها عن ٣٠٠٠ د•ع• (حوالى ٨٤٠٠ دولار) من اجراءات الترخيص ، وفى لبنان فان تعريف الصناعة يستبعد المنشآت التى تستخدم أقل من خمسة أفراد أو التى لديها آلات ومعدات تقل قيمتها عن ٥٠٠٠٠ ل•ل• ، (حوالى ١٦٫٠٠٠ دولار) •

الاعفاءات الضريبية

تمنح الحكومات فى جميع الدول الست بعض الاعفاءات الضريبية للصناعة ، تحت شروط مختلفة ، ولكن بلا تمييز بين الصناعة الصغيرة والصناعة الكبيرة ، الا فى الحالات السابق الاشارة اليها • وفى أربع من هذه الدول ، تعفى الواردات من الآلات والمعدات، ومواد التغليف ، ومواد البناء التى تستعمل فى انشاء صناعة جديدة من الرسوم الجمركية ، وتشترط لبنان والأردن الحصول على موافقة مسبقة • وفى الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية تعفى المواد الأولية والسلع نصف المصنعة من جزء من الرسوم الجمركية تحدده السلطات •

وبالنسبة لضريبة الدخل عن الأرباح ، فتتراوح الاعفاءات بين الاعفاء

---

(١٨) فيما يلى الأجهزة المعنية : العراق ، وزارة الصناعة ولجنة التنمية الصناعية ، الاردن ، وزارة الاقتصاد القومى ولجنة تشجيع الاستثمار ، الكويت ، وزارة المالية والصناعة ولجنة التنمية الصناعية ، لبنان وزارة الاقتصاد القومى • ومكتب التنمية الصناعية ، العربية السعودية وزارة التجارية والصناعة والمكتب الفنى للصناعة ، سوريا ، وزارة البترول والقوى وتنفيذ المشروعات الصناعية • الهيئة العامة للمشروعات الصناعية •

الكامل من الضرائب الحالية والمستقبلة لفترة عشر سنوات فى الكويت (١٩) والاعفاء الكامل للمواطنين السعوديين فى المملكة العربية السعودية ومن اعفاءات أكثر تحديدا فى الدول الأربع الأخرى • وفى العراق ، تحظى المشروعات المعتمدة (٢٠) باعفاء ضريبى لا يتعدى ١٠ فى المائة من رأس المال المدفوع فى السنوات الخمس الأولى (تبدأ من أولى سنوات الربح) ، ٥ فى المائة من رأس المال المدفوع فى السنوات الخمس التالية ، وعلى جزء من أرباحها وعلى احتياطياتها (حتى ٢٥ فى المائة من الأرباح) التى تستعمل فى التوسع• وفى الأردن ، تعفى المشروعات المعتمدة من ضرائب الدخل لمدة ثلاث سنوات طبقا لقانون عام ١٩٥٥، وتعفى الاستثمارات الأجنبية لمدة ست سنوات طبقا للقانون المؤقت لعام ١٩٦٧ • وفى لبنان نجد أن الصناعات المعتمدة التى تنتج سلعا لم تكن تنتج قبل ١٩٦٤ ، والتى يزيد رأس مالها الثابت عن مليون ل•ل• والتى تدفع أجورا ومرتبات سنوية للمشتغلين اللبنانيين لا تقل عن ١٥٠٫٠٠٠ ل•ل ، تعفى من ضرائب الدخل لمدة ست سنوات تبدأ من أول التشغيل ، واذا أقيمت الصناعة فى مناطق متخلفة محددة من الدولة فان الاعفاء يمتد لفترة عشر سنوات مع تخفيض حدود رأس المال والأجور الى النصف (٢١) • وفى المملكة العربية السعودية تعفى الاستثمارات الأجنبية فى المشروعات المعتمدة (خارج صناعات النفط والتعدين) من ضرائب الدخل لمدة خمس سنوات بعد بدأ الانتاج ، على أن لا يقل الاسهام الفعلى المحلى عن ٢٥ فى المائة (٢٢) • وفى سوريا ،

---

(١٩) تبدأ من تاريخ التسجيل أو الترخيص أو بدأ الانتاج • وقد تمتد الفترة الى عشر سنوات أخرى • ولا يسمح القانون بانشاء الصناعة الا للافراد والشركات الكويتية •

(٢٠) المشاريع التى تحصل على ترخيص ، والتى يساهم العراقيون أو المواطنون العرب الآخرون فيها بما لا يقل عن ٦٠ فى المائة من رأس مالها المدفوع ، والتى لا تقل قيمة آلاتها ومعداتها عن ٣٠٠٠ د•ع (٨٤٠٠ دولار) ، وجميع المشتغلين غير الفنيين فيها من العرب • ولقد الاعفاء بالفعل رجعى حتى يونيو ١٩٦١ •

(٢١) قانون رقم ٣٨ لعام ١٩٦٧ • وتستفيد الصناعات الحالية التى تتوسع الى الحجوم المحددة من الاعفاء بنسبة التوسع فى رأس المال الثابت • بالاضافة الى انه حتى ٥٠ فى المائة من أرباح الصناعة كلها فى فترة أربع سنوات (٧٥ فى المائة فى بعض المناطق المحددة) يمكن رصدها للتوسع فى طاقة المصنع أو فى انشاء مساكن أو خدمات للعمال •

تعفى كل الارباح فى الصناعات الجديدة المعتمدة من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات بعد بدء الانتاج ، كما تعفى الاحتياطات حتى ١٠ فى المائة من الارباح اذا ما أعيد استعمالها فى حدود عامين للتوسع فى الصناعة .

وهناك اعفاءات ضريبية أخرى تمنح للصناعة فى مختلف الدول . ففى الكويت لا تدفع جميع الضرائب لمدة عشر سنوات . كما تلغى الضرائب العقارية على أرض ومبانى المصنع لمدة عشر سنوات من بدء الانتاج ، وفى العراق لمدة عشر سنوات من تاريخ الترخيص وفى سوريا كذلك تلغى الضرائب على مبانى الادارة . ومساكن العمال كما تلغى على أرض المصنع ومبانيه لمدة ست سنوات من بدء الانتاج . كما تلغى فى سوريا ضريبة التحكير «تماتو» (٢٣) ، بكل الصناعة لمدة ست سنوات ، وفى الأردن تلغى ضريبة التنمية الاجتماعية على الدخل من صناعات محددة لمدة عشر سنوات . وفى الكويت تلغى ضرائب ورسوم التصدير على كل منتجات الصناعة المحلية ، وعلى سلع محددة فى الأردن والمملكة العربية السعودية ، ولو انه فى الحقيقة لا توجد مثل هذه السلع فى هاتين الدولتين أو فى الدول الأربع الاخرى .

وكما سبق ان لاحظنا فانه لا توجد اعفاءات من ضريبة الدخل تختص بها الصناعة الصغيرة قانونا ، وبالعكس ، فهناك اجراءات تشريعية تحول بين الكثير من الصناعات الصغيرة وبين الاستفادة من الميزات الضريبية المتاحة . وهكذا فبالاضافة الى استبعاد مجموعة معينة من المنشآت الصغيرة جدا فى العراق والأردن ولبنان ، كما سبق ذكره ، من مختلف الاعفاءات الجمركية فأن القانون فى لبنان ، يختص الصناعات الكبيرة فقط بالاعفاء من ضرائب الدخل . وتنص الاعتبارات التى يجب الأخذ بها فى القوانين ، عند منح الميزات المختلفة على تفضيل تلك الصناعات التى توفر المجالات الكبيرة للعمل أو التى تنتج سلعا جديدة للأسواق ، وهذه السمات ترتبط

---

(٢٢) القرار الملكى الصادر فى ١٩٦٣ بخصوص الاستثمارات الأجنبية فى راس المال

(٢٣) ضريبة التحكير . نوع من ضرائب الدخل غير المباشرة ، موروثة من الادارة العثمانية . وتسددها المنشآت التجارية والصناعية والأفراد المهنيون .

بالصناعات الكبيرة أكثر مما ترتبط بالصناعات الصغيرة • هذا فضلا عن انه للحصول على اعفاء ضريبي فان الأمر يتطلب عادة اعتماد اللجان والوزارات المختصه وتقديم دراسات صلاحية اقتصادية معدة اعدادا جيدا • والصناعات الصغيرة عادة وليس دائما أقل قدرة على تلبية طلبات الادارة ، أو تقديم دراسات الصلاحية الوافية •

الحمـــاية

تطبق حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية بدرجات متفاوتة ، في العراق والأردن ولبنان وسوريا ، كما اعتمدت في الكويت والمملكة العربية السعودية اجراءات قانونية لحماية الصناعة • وتتبع هاتان الدولتان نظم التجارة الحرة التي تتسم بالانخفاض الكبير في الرسوم الجمركية وعدم الحاجة الى تراخيص للاستيراد •• وبينما لا تجد الصناعات المحلية الحالية ، وقت الندوة ، أية حماية عمليا ، سوء في ذلك الصناعات الكبيرة والصغيرة ، الا أن القوانين المقدمة ستوفر في المستقبل حماية لصناعات محلية محددة من التي يمكنها أن تنتج كميات وافرة مع الاحتفاظ بمستويات نوعية مرتفعة • ويمكن أن تمتد الحماية لفترة غير محـــددة في المملكة العربية السعودية ولفترة عشر سنوات قابلة للتجديد في الكويت •

وفي البلاد الأخرى تحت البحث ، فقد تم استعمال قيود التعريفات الجمركية وقيود الكميات في الاستيراد لتوفير الحماية • ولو أنه من الصعب أحيانا التمييز بين التعريفات الموضوعة لزيادة ايراد الخزانة والتعريفات الموضـــوعة للحماية ، الا أنه غالبا ما يكون النـــوعان متكاملين أكثر من متنافسين • وعموما فان التعريفة الجمـــركية العامة المرتفعـــة في العراق وسوريا ، تتجه الى توفير قسط من الحماية للصناعات المحلية أكبر مما توفره التعريفة الجمركية المنخفضة في الأردن ولبنان (٢٤)• ومن الناحية

---

(٢٤) لا يعتبر مستوى التعريفة الجمركية بنفسه مؤشرا كافيا للحماية الممنوحه للصناعات المحلية ، ولكن الفرق بين الرسوم الموضوعة على المواد الاولية المستوردة والمنتجات النهائية المستوردة هو مقياس أكثر تعبيرا للحماية الممنوحة لمنتج صناعي محلي •

الأخرى ، فان منع الاستيراد أو تقييده بحصص معينة فى سلع محددة مما تنتج محليا أيضا ، يمكن أن يفسر بوضوح بأنه اجراء لحماية الصناعة المحلية .

والقائمة التى تحوى مثل هذه الممنوعات أو القيود على الاستيراد ، هى أطول القوائم فى سوريا وتليها العراق ، وهى أقصرها فى الأردن ولبنان . وبينما تتجه القوائم الكبيرة ، بالقيود على الاستيراد ، فى العراق وسوريا الى فرض الحماية على الصناعات الصغيرة والكبيرة ، فان القوائم القصيرة فى الأردن ولبنان قد صممت أساسا لحماية صناعات كبيرة محددة . وعلى كل فانه من الممكن القول : بأن الرسوم الجمركية فى البلدين الأخيرين ، تستعمل كمورد للخزانة وكاجراء لحماية مجاميع عريضة من مختلف الصناعات مثل المنسوجات والأثاث والملبوسات والأحذية ، مما يشمل الكثير من الصناعات الصغيرة .

المشتروات الحكومية

لا تمنح حكومات جميع الدول الست سوى قدر ضئيل من التفضيل فى مشترواتها للمنتجات الصناعية المحلية . وفى العراق وسوريا ، وحيث يوجد قدر كبير من الحماية مع سيادة الملكية الحكومية للصناعة فان التفضيل يكون قويا لشراء طلبات الحكومة من الصناعة المحلية ، والمصانع الحكومية الكبيرة تستفيد من ذلك أكثر من المنشآت الصغيرة فى القطاع الخاص . وفى الأردن والكويت تمنح الأفضلية للمصانع الحكومية الكبيرة . ويمنح قانون الصناعة فى الكويت الأفضلية فى مشتروات الحكومة ، للمنتجات المحلية على أساس مقارنة السعر والجودة فى « الظروف الاقتصادية العادية » . وفى لبنان يمنح قانون التنظيم والتنمية الصناعية ، الأفضلية فى مشتروات الحكومة للانتاج المحلى ذى الجودة المناظرة المعتمدة وفى حدود فرق فى السعر لا يتعدى ٥ فى المائة .

دراسات الصلاحية

لبنان هى الدولة الوحيدة التى تحتم تقديم دراسة صلاحية لأية

صناعة جديدة فى القطـــاع الخاص مع طلب الانشاء وذلك حتى يمكن الاستفادة من المزايا التى يمنحها قانون التنمية ، واعداد هذه الدراسات هو مسئولية أصحاب الأعمال • وتقدم المعـونة فى الأردن والكويت للقطاع الخاص لاعداد هذه الدراسات • كما بدأت الحكومات فى الأردن والمملكة العربية السعودية بوضع عدد من دراسات الصلاحية للمشاريع الصـناعية الصغيرة والكبيرة وان كان التركيز عموما على الصـــناعات الكبيرة • وفى الكويت قد تساهم الحكومة فى تكاليف الدراسة ، والبحث المطلوبين لاقامة صناعة جديدة ، على أن ترد كل قيمة هذه التكاليف اذا تم تشغيل المشروع، أو يسدد نصفها اذا لم يتم ذلك • وفى الكويت وسوريا يحتم القانون على الجهات الحكومية أن تقدم المعلومات المتاحة لديها • والاحصاءات والدراسات والخرائط الفنية التى قد تساعد الصناعيين الجدد • ومع أن المستفيدة الأولى من التسهيلات التى تقدمها الحكومة عموما هى الصناعات الكبيرة ، الا أن انشاء مركز للتنمية الصناعية بالأردن فى ١٩٦٧ يتبع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبالاشـــتراك مع الحكومة ، وانشاء مركـــز للدراسات الصناعية والتنمية فى المملكة العربية السعودية فى ١٩٦٦ يتبع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، سوف يعاونان فى مواجهة احتياجات الصناعات الصغيرة فى هاتين الدولتين •

المناطق والساحات والمجمعات الصناعية

يُقدِّم كثير من دول المنطقة ، الأرض للصناعيين الجدد من القطاع الخاص بقيمة ايجارية مخفضة كحافز اضافى لانشاء الصـناعات ، وقد يعرض عليهم شراء الأرض فى مناطق صناعية محـددة • ففى العراق ، يمكن لبعض الصناعات المعتمدة ، أن تحصل على قطع من أرض الدولة ، بقيمة ايجـارية مخفضـة لمدة ست سـنوات ، كما يمكنها بالتالى شراءها بسعر السوق • وفى سوريا يمكن أن تقدم الحكومة الأرض من ممتلكاتها بايجار مخفض لمدة خمس سنوات كما يمكنها بيع الأرض بســعر يتفق عليه • وفى المملكة العربية السعودية ينص القانون على أن تقدم الحـكومة

الأرض خارج نطاق المدن بايجار اسمى بما يكفى متطلبات المصانع وايواء العمال والمشتغلين • ولا توجد أى تفرقة بين الصناعات الكبيرة والصغيرة عند منح هذه الميزات •

والساحات الصناعية التى تمنح الأرض والمياه والقوى وغير ذلك من المرافق للصناعة ، ليست شائعة فى الدول مجال البحث • وقد تم عمل دراسات لاقامة مثل هذه الساحات فى الأردن ولبنان وسوريا • كما أنشئت حتى الآن (تاريخ عقد الندوة) فى الكويت فقط بعض الساحات الصناعية فالساحة الصناعية بالشويخ (تم توسيعها الى ٢٠ كم مربع فى ١٩٦٦) فى مدينة الكويت ذاتها ، يستعملها أساسا التجار وصغار الصناعيين ، وتؤجر فيها القطع بايجار اسمى لمدة ٥٠ عاما • والساحة الصناعية بالشعيبة (حوالى ٧٫٥ كيلومتر مربع) مثل لمشروع أكثر طموحا (٢٥) • وقد خصصت الساحة لخدمة الصناعات المتوسطة والكبيرة بتأجير الأرض لهم بايجار اسمى لمدة ٥٠ سنة وامدادها بالمياه والقوى وغيرها من المرافق • وحتى تاريخ عقد الندوة لم يكن قد أنشىء فى الساحة سوى القليل من الصناعات الكبيرة، تشمل مصفاة للبترول ومصنعا للسماد • وفى المملكة العربية السعودية ، تم تخطيط مجمعات صناعية لجدة والرياض والدمام ، كما اتخذ قرار بالبدء فى انشاء المجمع الصناعى فى جده •

---

(٢٥) بدأ العمل فى الساحة الصناعية بالشعيبة فى ١٩٦٤ فى منطقه ملاصقة للبحر فى جنوب العاصمة ، وذلك على أساس خلق ساحة تتوفر فيها كل المرافق اللازمة • وقد تم الكثير من هذه المرافق بما فى ذلك ميناء متسع ، محطة لتوليد الكهرباء قوة ٢١٠ ميجاوات ، وجهاز لتوفير مياه التبريد من البحر ، وشبكة لتوصيل الغازات الطبيعية ، وميناء لشحن الزيت ، والمراحل الاولى من الطريق وتقطير الماء وشبكة الصرف • وقد تم تخطيط المرافق الأخرى •

هيكل برنامج لتنمية الصناعات الصغيرة

التطـوير

يعتمد تطوير الصناعة الصغيرة فى الدول الست اعتمادا كبيرا على خلق جو من الأمن والثقة فى القطاع الخاص • وهكذا فان الاجراءات التى تساعد على زيادة ثقة أصحاب الأعمال من القطاع الخاص فى مستقبل النمو الصناعى وفى ضمان الاستثمارات ، هى دعائم أساسية لأى سياسة تستهدف التطوير •

وبالاضافة الى ذلك فان الحكومة يمكنها أن تساعد بطريقة مباشرة فى دعم الانشاء والتوسع فى الصناعة الصغيرة عن طـــريق جهاز مناسب يختص بالتنمية الصناعية وبتنسيق البرامج والخدمات التى تقدمها مختلف الهيئات التى يمكن أن تساهم فى تنمية الصناعة • ويمكن منطقيا لمختلف لجان التنمية الصناعية فى الدول الست أن تؤدى بعض المهام فى مجـــال التخطيط والدراسات الاقتصادية وأن تنسق بالاشتراك مع أجهزة التخطيط بين أنشطة مختلف الهيئات التى تعمل فى مجـــالات محـــددة من التنمية الصناعية ، مثل أجهـــزة الاقراض الصناعى ، والسلطات فى الســـاحات الصناعية ، ومعاهد البحوث الصناعية ، ومراكز التدريب على الادارة فى الصناعة والمدارس المهنية • وعندما تسمح الظـــروف الادارية والمالية ، يجب انشاء قسم خاص فى هذه الهيئة المركزية للعمل على حل مشاكل الصناعة الصغيرة • وفى مجال التخطيط والدراسات الاقتصادية ، يمـكن لمثل هذه الهيئة أن تقوم وحدها ، أو بمعونة خبراء دوليين ، باعداد البحوث الأساسية فى تخطيط وبرمجة التنمية الصناعية • وعند توفر خطة للتنمية، فانه على هذه الهيئة أن تحدد الكيفية التى ستؤثر بها الخطـــة على تنمية الصناعات فى مجالات معينة بما فى ذلك الصناعات الصغيرة • وعند اعداد

أو مراجعة خطة صـــناعية ، يجب أن تقوم الهيئة باعـــداد الدراسات الاقتصادية لتحدد ما يلى :

ـ المجالات المحتملة للتنمية الصناعية ، مبنية على الدراسات السابقة للانتاج الفعلى •

ـ توفر المواد الخام والمهارات وخدمات النقل •

ـ تكلفة العمالة •

ـ الحصول على القوى الكهربائية والوقود والمياه •

ـ الأسواق الحالية والمحتملة ، محلية كانت أم أجنبية •

كما يجب أن تعطى أهمية خاصة فى برنامج الدراســـة لتخطيط الطلب على مختلف المنتجات ولبحث امكانيات احلال بدائل عن الواردات، ولطاقات التصـــدير • كما يجب بحث مشاكل اختيار مكان المصـــنع ، والاحتياجات من رأس المال والمتاح منها وشروط الاقتراض وأنظمته • ونتائج هـــذه الدراسات ، يجب أن تستعمل لدفع الحكومة الى توجيه امكانياتها التمويلية نحو المجالات الأفضل ، ولتشـــجيع المستثمرين من الأهالى وتوجيه اهتماماتهم الى هذه المجالات •

ويجب أيضا أن تساعد الهيئة المركزية المختصـــة بالتنمية الصناعية المستثمرين من الأهالى على انشاء صناعات صغيرة جديدة ، بأن توفر لهم المعلومات ونتائج الدراسات التى تهم مشاريعهم • وعموما ، فيجب أن تعد المشروعات الدورية التى توفر المعلومات عن الأسعار والأسواق والتجارة الخارجية والمعارض والتطورات الفنية ، والتشريعات الجديدة ومختلف الجوانب التى تهم الصناعة ، وبالاضافة الى نتائج الدراسات التى تقوم بها الهيئة أو التى تشرف عليها • كما يجب أن تيسر بقدر الامكان استكمال اجراءات التسجيل والترخيص والانشاء والاستيراد •

واعداد هذا النوع من البرامج ، هو لدرجة كبيرة أو صغيرة ، جزء من مهام السلطات الحكومية المختصة بالتنمية الصناعية فى الدول الست •

كما أن تطبيقه يميل الى التحرك ببطء شديد • وعليه فان الحاجة ملحة الى معونة الخبراء فى هذا المجال ، كما يجب أن يفضل أن يكون الحصول على معونة الخبراء لمدة طويلة تكفى لايجاد قاعدة صلبة يمكن بناء العمل المستمر عليها • وبالمثل فان عمليات المسح الاحصائى ودراسة الأسواق الأجنبية وعمليات المسح المشابهة مما لا يمكن اجراؤه عن طريق الهيئة القائمة أو غيرها من الأجهزة الحكومية ، يجب التعاقد عليها مع جهات أخرى صالحه فى موعد مبكر بقدر الامكان •

ويمكن للحكومة أن تساعد أصحاب الأعمال من القطاع الخاص فى القيام بدراسات الصلاحية لصناعات صغيرة محددة ، مع اتاحة الاحصاءات والمعلومات والنشرات والدراسات الفنية لهم • ومع تراكم الخبرات وتضاعفت دراسات الصلاحية للصناعات الجديدة ، يجب أن تعد دراسات صلاحية نمطية أو نموذجية لصناعات محددة وأن تكون متاحة لكل أصحاب الأعمال فى المستقبل • وللقيام بهذه المهام ، فان الأمر يتطلب وجود مصادر هامة للتمويل والأفراد ، وهنا فان الرجوع الى الهيئات الدولية قد يكون لازما • وفى هذا المجال يعتبر انشاء مركز التنمية الصناعية فى الأردن ، ومركز الدراسات الصناعية والتنمية فى المملكة العربية السعودية بمعونة من برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ، خطوات يمكن تكرارها فى الدول الأربع الأخرى (٢٦) • ومن المهم فى هذا المجال ملاحظة خبرة معهد الصناعات فى لبنان ، الذى عاونته الحكومة والذى يعمل على أساس عدم الربح •

ويجب أن تزاول المراكز بعض عمليات التدريب والارشاد عن طريق تنظيم ندوات وحلقات للمناقشة مع نخبة من الصناعيين • وبهذا الأسلوب يمكن أن يبدأ حوار بين صغار الصناعيين والمسئولين الحكوميين قد يصل بهم الى تطوير الاجراءات الحالية والى فتح آفاق جديدة لأصحاب الأعمال •

---

(٢٦) هناك مشروع لانشاء مركز عربى للمنطقة للتنمية الصناعية (يشمل الصناعة الصغيرة) تحت الدراسة أيضا . انظر الجزء الاول ملحق رقم (١) من هذه النشرة •

المساعدات الفنية والتنظيمية

المساعدات الفنية فى مفهومها المحـــدود الذى يعنى تقديم خـدمة المشورة الفنية لمجموعة من الصناعات الصغيرة ، أو المنشآت الفردية ، هى واحدة من أكثر الوسائل القيمة لخدمة الصناعة ، وان كانت من أكثرها صعوبة فى التنظيم والتمويل • ويجب أن تشتمل مثل هذه الخدمة على المشورة للصناعات الجديدة أو للصناعات التى تتجه للتوسع ، فى مجالات اختيار الآلات والعدد لشرائها ، وفى تركيب الآلات ، وفى تخطيط المصنع• وتغطى المشورة للصناعات القائمة الاستفسارات عن التشغيل ، وعن صيانة واصلاح الآلات ، وعن طرق الانتاج ، وعن نظم الاختبار ومراقبة الجودة، وعن تطوير التصميم والتـــوعية ، وعن التطورات الفنيـــة ، وعن طرق وأساليب التخزين والتوزيع •

وحاليا لا تُقدم مثل هذه الخدمات بطريقة منظمة فى أى من الدول الست (٢٧) • اذ يجب أن تقوم الحكومة بالدعم المالى الكامل لها كلما أمكن (كما فى العراق والكويت والمملكة العـربية السـعودية) أو أن تدعمها جزئيا اذا لم تتمكن الحكومة من تحمل كل التكاليف • ومن حيث المبدأ، فانه من السياسة الحكيمة أن تقدم مثل هذه الخدمات عند الطلب فقط ، وفى مقابل رسم اسمى أو مخفض ، تدفعـه الصناعات الصغيرة الخاصة ، وأن يجرى التوسع فى تقديم هذه الخدمات مع تزايد الطلب عليها • هذا ، وفى الوقت الذى يجب أن تقـــدم فيه الخدمات والمـواد التى تلزم عادة كجزء من عمليات التشغيل فى الصناعة بتكلفتها يجب أن تقدم بالمجـان خدمات المشـــورة فى كل من النواحى الفنيـــة والنواحى الاقتصـادية والتنظيمية •

وتنظيم مثل هذه الخدمات ، هو كذلك من المهام التى يجب أن تقوم

---

(٢٧) هذا البحث لا يشمل التدريب على الادارة • ولقد قامت الحكومات بمجهودات عديدة فى هذا المجال ، بما فى ذلك الجهود المشتركة مع برنامج التنمية التابع للامم المتحدة، مثال ذلك ، العمل الذى قام به مركز تنمية الادارة وتدريب القادة ببغداد ومركز تنمية الادارة والانتاجية بدمشق •

بها الحكومة ، ويفضل أن يكون ذلك بصفة دولية(٢٨) • كما انه من الأفضل اشراك غرف الصناعة وغيرها ممن يمثلون القطاع الخاص فى عملية تمويل ورسم سياسة مثل هذه الأجهزة الاستشارية ، التى يجب أيضا أن تحتفظ بعلاقة وثيقة مع الهيئة الحكومية المختصة بالتنمية الصناعية وبمراكز برنامج التنمية التابعة للأمم المتحدة ، سواء على أساس نظامى أو غير رسمى عن طريق التبادل الثنائى للأعضاء فى الأجهزة المختصة المسئولة •

ويمكن ربط خدمات المشورة والتوجيه الادارية مع الخدمات الفنية أو يمكن تأديتها كامتداد للخدمات الاقتصادية التى تقدمها الهيئة الحكومية و/أو مراكز التنمية الصناعية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية • وتشمل هذه الخدمات المشورة فى مجالات كالتمويل ، والتشريع ، والضرائب والأوامر التنظيمية ، لتنظيم وتخطيط ومراقبة الانتاج ، ومراقبة المخزون ، ومسك الدفاتر ، وحساب التكاليف، والأساليب الفنية للتسويق، وعلاقات العمال بالادارة •

الخدمات التمويلية

يجب أن يهدف برنامج خدمات التمويل ، للصناعة الصغيرة فى الدول الست أولا : الى زيادة حجم الاقراض المتاح للصناعات الصغيرة ، وثانيا : الى تأمين توجيه الزيادة فى حجم الاقراض الى زيادة الانتاج ورفع الانتاجية • وبالنسبة لمصادر الاقراض ، فالخطوة الأولى هى وجوب انشاء بنوك صناعية حيثما لا توجد مثل هذه البنوك ، كما هى الحال فى المملكة العربية السعودية • ومن الأفضل أن يستقل نشاط الاقراض الصناعى اذا كان مشتركا مع عمليات اقراض أخرى كما فى لبنان • ويجب أن يكون

---

(٢٨) ولتوضيح وتحليل مثل هذه الخدمات والتسهيلات ، انظر منظمة الامم المتحدة للتنمية الدولية (١٩٧٠) « الخدمات الفنية للصناعات الصغيرة » • (رقم المبيعات ١٩ 70.II.B.19) وللاطلاع على معونة الامم المتحدة فى هذا الميدان (انظر الامم المتحدة (١٩٦٦) « التعاون الفنى لتنمية الصناعات الصغيرة » (رقم المبيعات 67.II.B.3) .

الأساس فى قيام الحكومة بالاقراض أو بتقديم تسهيلات اعادة الخصم للبنوك أو بقيام الحكومة بضمان البنوك ، هو الصلاحية الاقتصادية للمشروعات التى تطلب الاقتراض أكثر من أن يكون القرض بحد أقصى سبق تحديده • والخطوة الثانية بالنسبة للتوسع فى حجم الاقراض للصناعات الصغيرة ، هى اعادة صياغة التعليمات والقوانين التى تتحكم فى سياسة الاقراض فى البنوك الصناعية ، لتعترف بصراحة بأن الصناعات الصغيرة لا ينتظر منها أن تقدم كضمان لقروضها الا القليل مما تقدمه الصناعات الكبيرة • والاجراء الخاص ، الذى يجب أن يؤخذ دائما فى الاعتبار هو قبول الآلات كضمان للقرض ، أو امكانية انشاء برنامج للشراء الاستئجارى ، لبيع الآلات للمنشآت الصغيرة •

وللتأكد من وصول القروض التى تقدمها البنوك الصناعية الى الصناعات الصغيرة الناجحة ، ومن أنها تستعمل فى أفضل الوجوه ، يجب تطبيق مراقبة جدية على القروض ، كما يجب ربط القروض المقدمة للصناعات الصغيرة بالخدمات الفنية ، فى كل من مرحلتى استعمال القرض ، ومرحلة الاستثمار والتشغيل التالية • وقد ترغب البنوك الصناعية فى القيام بتقديم خدمات المساعدة الفنية الى عملائها ، الا أن تأسيس أقسام خاصة لذلك فى البنوك • قد يكون مكلفا ، فضلا عن التكرار فى الخدمات من الأجهزة الأخرى القائمة للخدمة الفنية والتنظيمية • ولهذا فان التعاون والتنسيق الكاملين بين البنك الصناعى وأجهزة الخدمة الفنية والتنظيمية يجب توفرهما لنجاح عمليات نظام الاقراض تحت الاشراف الذى ينتظر منه أن يخدم الصناعة الصغيرة فى الشرق الأوسط •

الساحات والمجمعات الصناعية

لتخفيض التكاليف الاضافية أهمية خاصة فى تنمية الصناعة الصغيرة ، وعلى الخصوص عن طريق توفير المساحة اللازمة للمصنع بدون تكاليف باهظة ، وبحيث ترتبط بشبكة المواصلات والكهرباء الرخيصة والمياه والوقود • وهذا ما يمكن تحقيقه بطريقة اقتصادية عن طريق المجمعات

الصناعية والساحات الصناعية ، التي يجب لذلك أن تكون ضمن برامج تنمية الصناعة الصغيرة في الدول مجال البحث .

وتجميع الصناعات الصغيرة معا ، في المجمعات الصناعية ، يؤدي الى التنسيق والتكامل في مختلف اجراءات التدعيم . كما أن التركيز في مساحة معينة يمكن أن يحقق للصناعات الصغيرة اقتصاديات الحجم ، وجنى بعض مزايا التخصص . كما تصبح تسهيلات الخدمة المشتركة ممكنة بالاضافة الى تنظيم التبادل والتعاون الداخلين في الانتاج والتجارة . والمجمعات الصناعية تشجع أيضا الصناعات الأخرى على اقامة مصانعها في المنطقة كما تعجل بتنمية خدمات وتسهيلات الصناعات المغذية في المنطقة ككل (٢٩) . والساحات الصناعية الوحيدة (في وقت عقد الندوة) ، في المنطقة مجال البحث ، انما توجد في الكويت ، كما تم تخطيط بعض المجمعات الصناعية في المملكة العربية السعودية . وباستثناء الدولة الأخيرة فان تقديم مكان المصنع بالايجار أو للشراء كخدمة للصناعة الصغيرة على الخصوص ، لم يبدأ بحثه جديا بعد .

ويجب أن توفر الساحات الصناعية مصدرا رئيسيا لمرافق القوى والمياه والنقل . كما يجب اعتبارها مراكز لانشاء تسهيلات الخدمات المشتركة (مثل ورش العدة أو المعامل) وقاعدة لخدمات الارشاد وللتدريب داخل المصنع ان أمكن .

---

(٢٩) للدراسة المفصلة لدور المجمعات الصناعية في تنمية الصناعات الصغيرة في الدول النامية ، انظر الامم المتحدة (١٩٦٨) «المجمعات الصناعية في اوربا والشرق الاوسط (رقم المبيعات : CIDAC/KUW/IV/UN-6)

ملحـــق

جداول بمنشآت الصناعات التحويلية والمشـــتغلين فيها في ست دول عربية بالشرق الأوسط

(مصنفة تبعا لمجموعة ISIC الرئيسية مع
تقدير حجم المنشأة بعدد المشتغلين (١))

---

(١) الامم المتحدة (١٩٥٨) التصنيف الصناعي الدولي الموحد لكل الانشطة الصناعية ، الاوراق الاحصائية . مجموعة M رقم 4/Rev. 1 (رقم المبحث : 9 .VII) نيو

جدول رقم (١) العراق ـ ١٩٦٤

المجموعة الأساسية من ISIC	حجم المنشأة (عدد المشتغلين)	عدد المنشآت				عدد الأفراد المشتغلين			
		(أ) ١ - ٩	(ب) ١٠-٤٩	(ب) ٥٠ أو أكثر	الجملة	(أ) ١-٩	(ب) ١٠-٤٩	(ب) ٥٠ أو أكثر	الجملة
	الصناعات التحويلية								
٢٠	الأطعمة (عدا ٢١)	٢٣٦٢	١٦٥	٣٧	٢٥٦٤	٩١٣٢	٤٤٤٩	٤٩٢٣	١٨٥٠٤
٢١	المشروبات الروحية	٣	—	٢١	٢٤	١٠	—	٢٨٦٦	٢٨٧٦
٢٢	الدخان	٢٧٢	٥٣	٤	٣٢٩	٣٥٤	١٦٩٦	٢٦٣٢	٤٦٨٢
٢٣	المنسوجات	٤٤٥	٤٥	١٣	٥٠٣	٧٤٠	٢١٣٥	٧٢٠٤	١٠٠٧٩
٢٤	الأحذية، والأردية، والملبوسات الجاهزة	٥١٣٤	٨٣	٢٩	٥٢٤٦	٨٣٨٢	٢٤٧٣	١٩١٤	١٢٧٦٩
٢٥	الخشب والفلين (عدا ٢٦)	—	—	—	--	—	--	—	--
٢٦	الأثاث ومعدات الربط	٢٧٨٥	٦٩	—	٢٨٥٤	٤٨١٥	١٥٧٧	—	٦٣٩٢
٢٧	الورق ومنتجات الورق	٤	٩	٣	١٦	١٨	٢٧٩	٢٨٥	٥٨٢
٢٨	الطبع، والنشر، الخ	٩١	٤٢	—	١٣٣	٢٥٧	١٠٨٨	—	١٣٤٥
٢٩	الجلد ومنتجات الجلود والفراء (عدا ٢٤)	٢٥٢	١٠	٨	٢٧٠	٤٢٤	١٢٢	٥٣٦	١٠٨٢
٣٠	منتجات المطاط	—	٩	—	٩	—	١٦٢	—	١٦٢
٣١	الكيماويات والمنتجات الكيماوية	—	٢٣	٨	٣١	—	٤٥٩	١٩٤٤	٢٤٠٣
٣٢	البترول ومنتجات الفحم	—	—	٤	٤	—	—	٦١٠	٦١٠
٣٣	منتجات المناجم غير المعدنية (عدا ٣٢)	١٧٦	١١٠	١٥٨	٤٤٤	٨٠٥	١٩٢٠	١٦٠٤٨	١٨٧٧٣
٣٤	المعادن الأساسية	—	١٣	—	١٣	—	١٩٥	--	١٩٥
٣٥	المنتجات المعدنية (عدا ٣٦-٣٨)	٢٢٥٧	٥٢	—	٢٣٠٩	٤٤٨١	١٣٣٨	—	٥٨١٩
٣٦	الآلات، غير الكهربائية	٢٧١	٢٣	—	٢٩٤	٧٢٨	٩٢٠	--	١٦٤٨
٣٧	الآلات والأدوات الكهربائية	٥٧٦	٩	١٧	٦٠٢	٨٠٢	١٧١	١٥٣٦	٢٥٠٩
٣٨	معدات النقل	٣٠١٠	٦٢	١٩	٣٠٩١	٦١٢٦	٣٥٦٠	٤١٧٩	١٣٨٦٥
٣٩	أخرى	٢٢٢٤	٤	—	٢٢٢٨	٣١١٩	١٠٨	—	٣٢٢٧
	الجملة	١٩٨٦٢	٧٨١	٣٢١	٢٠٩٦٤	٤٠١٩٣	٢٢٦٥٢	٤٤٦٧٧	١٠٧٥٢٢

المصدر : العراق ، المكتب المركزي للاحصاء (١٩٦٦) « الحصر الصناعي الشهري ١٩٦٤ » وبغداد . نتائج الحصر الصناعي للمنشآت التي يعمل بها أقل من عشرة أفراد عن يونيو وديسمبر ١٩٦٣ (بالعربية) .

(أ) مستقاة من البيانات عن ديسمبر ١٩٦٣ ، مع استبعاد الصناعات الريفية المنزلية ، ولكن تشمل حلج القطن

(ب) مستقاة من المعدل الشهري لعدد المشتغلين والمنشآت في كل مجموعة فرعية من المنشآت والاعداد الكلية والتصنيف طبقا للحجم تقريبه والمجموع لا يتمشى مع الجملة الواردة في جدول رقم (١) ص ٤٦ .

جدول رقم (٢) الأردن ـ ١٩٦٥

المجموعة الأساسية من ISIC	حجم المنشآت (عدد المشتغلين)	عدد المنشآت					عدد الأفراد المشتغلين		
		١-٤	٥-٩	١٠-٤٩	٥٠ أو أكثر	الجملة	١-٩	١٠ أو أكثر	الجملة
	الصناعات التحويلية								
٢٠	الأطعمة (عدا ٢١)	١٢٩٩	٢٨٧	١٤٧	٣	١٧٣٦	٥٣٩١	٢٢٩٦	٧٦٨٧
٢١	المشروبات الروحية	١	٢	١٥	١	١٩	١٦	٣٧٢	٣٨٨
٢٢	الدخان	—	١	١	٣	٥	٢	٨٨٤	٨٨٦
٢٣	المنسوجات	٤١	١٧	٣٦	٧	١٠١	٢٣٣	١٧٥٩	١٩٩٢
٢٤	الأحذية والأردية ، والمنسوجات الجاهزة	٢٨٦	١٩٥	٣٣	٦	٥٢٠	٣٦٩٢	١٠٢٦	٤٧١٨
٢٥	الخشب والفلين (عدا ٢٦)	٢٨	١٠	١	—	٣٩	١٦٨	١٧	١٨٥
٢٦	الأثاث ومعدات الربط	٨٩١	٧٧	٣٢	٥	١٠٠٥	٢٦٤٦	١٠٩٦	٣٧٤٢
٢٧	الورق ومنتجات الورق	٦	٤	٣	١	١٤	٣٥	٢٢٦	٢٦١
٢٨	الطبع ، والنشر الخ	٢٦	٢٧	١٥	٤	٧٢	٣٤٣	٨٢٠	١١٦٣
٢٩	الجلود ، ومنتجات الجلود الفراء (عدا ٢٤)	٤٠	٢	٢	١	٤٥	١١٠	٢٠٣	٣١٣
٣٠	منتجات المطاط	٥٧	٣	--	—	٦٠	١٥٢	--	١٥٢
٣١	الكيماويات والمنتجات الكيماوية	٥	١٧	٢٣	٣	٤٨	١٣٠	٩١٣	١٠٤٣
٣٢	البترول ومنتجات الفحم	—	—	--	١	١	—	٧٧٥	٧٧٥
٣٣	منتجات المناجم غير المعدنية (عدا ٣٢)	١١٢٤	٣٢	٣٤	٤	١١٩٤	٩٥٦	١٢٤٨	٢٢٠٤
٣٤	المعادن الأساسية	--	—	—	--	—	—	--	—
٣٥	المنتجات المعدنية (عدا ٣٦-٣٨)	٩٠١	١٠٤	٤١	٤	١٠٥٠	٣٢٧١	٩٢٣	٤١٩٤
٣٦	الآلات ، غير الكهربائية	١	١	٢	—	٤	٩	٥٨	٦٧
٣٧	الآلات والأدوات الكهربائية	١٨٧	١٨	١	١	٢٠٧	٤٧٢	٢٦١	٧٣٣
٣٨	معدات النقل	١٥٩	١١١	١٩	١	٢٩٠	١٢٢٦	٤٠٤	١٦٣٠
٣٩	أخرى	١٩٨	١٦	٥	١	٢٢٠	٧٧١	٢٢٨	٩٩٩
	الجملة	٥٢٥٠	٩٢٤	٤١٠	٤٦	٩٦٣٠	١٩٦٢٣	١٣٥٠٩	٣٣١٣٢

المصدر : الأردن ، مصلحة الاحصاء (١٩٦٧) الحصر الصناعي لعام ١٩٦٥ (بالعربية)

جدول رقم (٣) الكويت - ١٩٦٣ - ١٩٦٥

المجموعة الأساسية من ISIC	حجم المنشأة (عدد المشتغلين)	صناعة في القطاع الخاص ١٩٦٥										صناعة حكومية ١٩٦٣	
		عـدد المنشـآت				عدد الافراد المشتغلين						عدد المنشآت	عدد الأفراد المشتغلين
		١-٤(أ)	٥-٩	١٠-٤٩	٥٠ وأكثر	الجملة	١-٤	٥-٩	١٠-٤٩	٥٠ وأكثر	الجملة		
	الصناعات التحويلية												
٢٠	الاطعمه (عدا ٢١)	٣١٢	٧٧	٤٠	١	٤٣٠	٩٤٤	٤٥٨	٧٠٩	١٨	٢١٨٩	١	٥٣١
٢١	المشروبات الروحية	--	--	٢	٥	٧	—	—	٦٢	٩٦٩	١٠٣١	—	—
٢٢	الدخان	—	—	—	--	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٣	المنسوجات	٢	١	—	—	٣	٥	٧	—	—	١٢	—	—
٢٤	الأحذية والأردية والملبوسات الجاهزة	٦٥	٦	١	—	٧٢	١٣٠	٣٧	١١	—	١٧٨	—	—
٢٥	الخشب والفلين (عدا ٢٦)	--	١	—	—	١	—	٧	--	—	٧	٤	٤٠٨
٢٦	الأثاث ومعدات الرباط	٢٠٩	٦٥	٣٩	٣	٣١٦	٤٣٦	٤٢٤	٧٦٨	١٨٣	١٨١١	—	—
٢٧	الورق ومنتجات الورق	١	١	١	—	٣	٣	٧	١٢	—	٢٢	—	—
٢٨	الطبع والنشر الخ	٥	٣	٩	٣	٢٠	١٥	٢٠	١٦٢	٢١٤	٤١١	١	٥٨٨
٢٩	الجلود ومنتجات الجلود والفراء	١	٢	--	—	٣	١	١٢	--	—	١٣	—	....
٣٠	منتجات المطاط	—	--	—	—	--	—	—	—	--	—	—	....
٣١	الكيماويات والمنتجات الكيماوية	١	١	٣	—	٥	—	٥	١١٢	—	١١٧	١	٦٣
٣٢	البترول ومنتجات الفحم	—	١	٢	١	٤	--	٨	٨٧	٤٨٧	٥٨٢	—	—
٣٣	منتجات المناجم غير المعدنية (عدا ٣٢)	١٧	٤٥	٥٣	٧	١٢٢	٥١	٢٧٤	١٢٨٥	٩٠٦	٢٥١٦	١	١٠
٣٤	المعادن الأساسية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	....
٣٥	المنتجات المعدنية (عدا ٣٦-٣٨)	١٢١	٢٣	١٨	٣	١٦٥	٢٤٧	١٥٠	٣٢٢	٤٤٥	١١٦٤	٣	٥٨٠
٣٦	الآلات غير الكهربائية	٤٧	٨	٣	—	٥٨	١٠٩	٤٠	٤٣	—	١٩٢	١	٦٧٨
٣٧	الآلات والأدوات الكهربائية	١١٩	١٣	١	—	١٣٣	٢٤٩	٧١	٤٥	—	٣٦٥	—	—
٣٨	معدات النقل	٦٤٧	١٣٧	٦٨	٦	٨٥٨	١٤٢٣	٨٩٧	١٠٤٧	٥٦٧	٣٩٣٤	١٢	٢٥٢٤
٣٩	أخرى	١١٥	٩	١	—	١٢٥	٢٠٤	٥٣	١٦	—	٢٧٣	—	—
	الجملة	١٦٦٢	٣٩٣	٢٤١	٢٩	٢٣٢٥	٣٨ ٧	٢٤٧٠	٤٦٨١	٣٨٤٩	١٤٨١٧	٢٤	٥٣٨٢

المصدر : الكويت ، مديرية الاحصاء المركزي ، التعداد العام للمنشآت في ١٩٦٥ (بالعربية) مقتطفات من الاحصائيات السنوية ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ (بالعربية)

(أ) تشمل ١٧ منشأة لم تكن عاملة ، ٧ منشآت لم تتوفر عنها بيانات .

جدول رقم (٤) لبنان ـ ١٩٦٤

المجموعة الأساسية من ISIC	حجم المنشأة (عدد المشتغلين)	عدد المنشآت				عدد الأفراد المشتغلين			
		١–٩	١٠–٤٩	٥٠ أو أكثر	المجموع	٥–٩	١٠–٤٩	٥٠ أو أكثر	الجملة
	الصناعات التحويلية								
٢٠	الأطعمة (عدا ٢١)	٣٣١	١٤٢	١٨	٤٩١	٢٢١٤	٢٤١١	٢٠٥٦	٦٦٨١
٢١	المشروبات الروحية	٢١	١٥	٧	٤٣	١٤٥	٣٠٠	١١١١	١٥٥٦
٢٢	الدخان	—	—	١	١	—	—	٢٠٣٣	٢٠٣٣
٢٣	المنسوجات	٢٤	٧٨	١٩	١٢١	١ ٣	١٥٣٢	٣٥٦٢	٥٢٧٧
٢٤	الأحذية والأردية والملبوسات الجاهزة	١٤٢	١٢١	١١	٢٧٤	٩٦٢	٢٤١٩	١١٨٢	٤٥٦٣
٢٥	الخشب والفلين (عدا ٢٦)	٤٢	٣٥	٥	٨٢	٢٨١	٦٥٤	١٠٢٧	١٩٦٢
٢٦	الأثاث ومعدات الرباط	١١٩	٩٧	١٤	٢٣٠	٧٨٨	١٧٥٣	١٣٧٧	٣٩١٨
٢٧	الورق ومنتجات الورق	١٢	٢٣	١	٣٦	٨٤	٥٢٦		٦١٠
٢٨	الطبع والنشر الخ	٧٦	٩٣	١٦	١٨٥	٥٢٠	١٩٦١	١٣١٧	٣٧٩٨
٢٩	الجلود، منتجات الجلود والفراء (عدا ٢٤)	٢٠	٣١	٣	٥٤	١٣٥	٦١٢	٣٦٥	١١١٢
٣٠	منتجات المطاط	٤	٨	٢	١٤	٢٢	٢٥٤		٢٧٦
٣١	الكيماويات والمنتجات الكيماوية	٢٣	٢٦	٥	٥٤	١٦٣	٦٥٤	٦٠٨	١٤٢٥
٣٢	البترول ومنتجات الفحم	١	٣	٣	٧	٧٨	—	٦٩٧	٧٧٥
٣٣	منتجات المناجم غير المعدنية (عدا ٣٢)	١٦٧	١١٨	١٧	٣٠٢	١١٤٠	١٩٤٣	٢٦٤٨	٥٧٣١
٣٤	المعادن الأساسية	—	—	٣	٣	—	—	٩٢١	٩٢١
٣٥	المنتجات المعدنية (عدا ٣٦–٣٨)	٦٠	٤٩	١٣	١٢٢	٣٨٤	٨٩٩	١٨٤٩	٣١٣٢
٣٦	الآلات غير الكهربائية	٢	٩	١	١٢	—	٩٣	...	٢٩٣
٣٧	الآلات والأدوات الكهربائية	٨	٩	—	١٧	٤٨	١٨٦	—	٢٣٤
٣٨	معدات النقل	—	٣	١	٤	—	١٦٠	—	١٦٠
٣٩	أخرى	٢٦	٢٠	١	٤٧	١٦٣	٢٩٤	...	٥٢٧
	الجملة	١٠٧٨	٨٨٠	١٤١	٢٠٩٩	٧٢٥٠	١٦٠٥٠٦	٢١٢٢٨	٤٤٩٨٤

المصدر : لبنان ، المكتب المركزي للاحصاء (١٩٦٧) ، بغداد الصناعة في لبنان ، نتائج عام ١٩٦٤ ، بيروت .

جدول رقم (٥) المملكة العربية السعودية ـ ١٩٦٣ ، ١٩٦٥ (أ)

المجموعة الأساسية من	حجم المنشأة (عدد المشتغلين)	١٩٦٣		١٩٦٥	
		عدد المنشآت	عدد الأفراد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد الأفراد المشتغلين
	الصناعات التحويلية :				
٢٠	الأطعمة (عدا ٢١)	٢	١٣٦	١٨١٩	٤٩٥٤
٢١	المشروبات الروحية	٥	٣٩٠	١٩	٧٩٩
٢٢	الدخان	—	—	—	—
٢٣	المنسوجات	—	—	١	١٠
٢٤	الأحذية والأردية والملبوسات الجاهزة	٢	٢٤٨	٣٧٥	٤٨٥
٢٥	الخشب والفلين	—	—	٣٤١	٩٨٧
٢٦	الأثاث ومعدات الرباط	—	—	٥٤٠	١٠٠٣
٢٧	الورق ومنتجات الورق	١	١١٠	٥٥	١٠٥
٢٨	الطبع والنشر الخ	—	—	٣٥	٤٣٢
٢٩	الجلود ومنتجات الجلود والفراء	١	١٨٢	٤٨	١٥٤
٣٠	منتجات المطاط	٥	٣١٧	٣٦٤	٤٩٣
٣١	الكيماويات ومنتجات الكيماوية	٤	٣٥٢	٣ (ب)	٣ (ب)
٣٢	البترول ومنتجات الفحم	—	—	١	١٦
٣٣	منتجات المناجم غير المعدنية (عدا ٣٢)	١١	١٩٧١ (ج)	٤٨٨	٣٦٠٨
٣٤	المعادن الأساسية	—	—	١٤٧	٢٦٤
٣٥	المنتجات المعدنية (عدا ٣٦–٣٨)	—	—	٧١١	١٣٦٠
٣٦	الآلات غير الكهربائية	—	—	٢٠٨	٤٩٨
٣٧	الآلات والأدوات الكهربائية	—	—	٤٨٧	٨١٢
٣٨	معدات النقل	—	—	١٤٥٣	٤٦١٠
٣٩	أخرى	—	—	٥٨٤	٩٢٤
	الجملة	٣١	٣٣٧٦	٧٦٧٩	٢١٥١٤

المصدر : العربية السعودية ، مصلحة الاحصاء الوزى ، كتاب الاحصاء السنوى ١٣٨٥ هـ . وزارة التجارة والصناعة ، ادارة شئون الصناعة والكهرباء ، الجداول الاحصائية الصناعية ١٣٨٥ هـ (بالعربية) .

(أ) الأرقام تقريبية بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص التى تستخدم ٥٠ عامل أو أكثر ، مع استبعاد شركات البترول .

(ب) ارقام التعداد . مع استبعاد شركات البترول الأجنبية والصناعات الحكومة فى المدن

(ج) جزء تقديرى .

جدول رقم (٦) سوريا ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣

المجموعة الأساسية من	حجم المنشأة (عدد المشتغلين)	١٩٦٠ عدد المنشآت (١) ١-٤	٥-٩	١٠-٤٩	٥٠ وأكثر	الجملة	عدد المشتغلين	١٩٦٣ عدد المنشآت	عدد الأفراد المشتغلين
	الصناعات التحويلية								
٢٠	الأطعمة (عدا ٢١)	٢٩٥٨	٧٤٢	١١٢	١٤	٣٨٢٦	١٥٨٧٦	٣٧٣٢	٢٧١٩٤
٢١	المشروبات الروحية	١٣٩	٢٦	٩	١	١٧٥	٧١١	١٨١	٨٧٠
٢٢	الدخان	—	—	—	—	—	--	١	٧٣٢٧
٢٣	المنسوجات(ب)	٤٣٤٤	٥٣٤	٢٤١	٤٢	٤٩٨١	٢٦٦٣٨	٤٩٢٨	١١٨٣٧
٢٤	الأحذية والأردية والملبوسات الجاهزة	٤٣١٤	١٢٣	١١	٢	٤٤٥٠	٧٦٤٨	٤١٣٥	٧٥٠٧
٢٥	الخشب والفلين (عدا ٢٦)	٦٠٣	٥٧	١٠	١	٦٧١	١٩١١	٦٢٢	٣٦٤٢
٢٦	الأثاث ومعدات الرباط	٣٥٨٤	٢٣٦	٤٧	—	٣٨٦٧	٨٥٧٧	٣٨٥٣	١٢١٠٤
٢٧	الورق ومنتجات الورق	٢٦	١٣	٢	١	٤٢	٤٢٨	٤٤	١٧٩
٢٨	الطباعة والنشر ... الخ	١٣٣	٤٣	٢٢	—	١٩٨	٩٨٥	١٩٧	١٢٦٦
٢٩	الجلود ، ومنتجات الجلود الفراء	٦٣٨	٢٧	٩	٣	٦٧٧	١٦٣٤	٦٤٩	٢٣٥٠
٣٠	منتجات المطاط	١٧٢	٨	٤	٦	١٩٠	١٠٦٧	١٧١	١٣١٤
٣١	الكيماويات والمنتجات الكيماوية	٦٩	٤٠	١٨	٥	١٣٢	١٢٨٥	١٣٠	٢٦٨٧
٣٢	البترول ومنتجات الفحم	--	—	—	١	١	١٨٨٥	١	...
٣٣	منتجات المناجم غير المعدنية (عدا ٣٢)	٥١٧	١٣٤	١٣٨	١٠	٦٩٩	٧٥٨١	٧٦٠	٧٣٧٤
٣٤	المعادن الأساسية	٤١٠	٣٥	٩	١	٤٥٥	١٢١٥	٣٧٠	٦٢١
٣٥	المنتجات المعدنية عدا (٣٦-٣٨)	٢٥١١	١٢٦	٢٨	—	٢٦٦٧(ج)	٥٥٨٥	٢٥٩٦	٥٥٥٢
٣٦	الآلات غير الكهربائية	٣٣١	٢٢	٨	١	٣٦٢	١٠٩٦	٣٢٦	٦٣٨
٣٧	الآلات والأدوات الكهربائية	٣٠٩	٦	١	١	٣١٧	٦٦١	٢١٥	١٦٢
٣٨	معدات النقل	١٤٩٤	١٦٨	٢٥	—	١٦٨٧	٤٧٠٥	١٦٩٠	٧٤٤٧
٣٩	أخرى	٩٧٠	٢١	٥	—	٩٩٦	١٦٨١	٩٥	٢٩٥٤
	الجملة	٢٣٥٢٢	٢١٨١	٦٩٩	٨٩	٢٦٤٩٣	٩١١٦٠	٢٥٥٨٦	١٠٣٠٢٥

المصدر : سوريا ، وزارة التخطيط ، نتائج تعداد المنشآت في الجمهورية العربية السورية في ١٩٦٠ (بالعربية) وزارة التخطيط . بيانات غير منشورة في ١٩٦٣ .

(أ) تشمل فقط المنشآت العاملة . (ب) تشمل حلج وكبس القطن . (ج) تشمل منشآتين غير معروف عدد المشتغلين بهما .

٢ ـ تحليل مقارن للصناعات الصغيرة في الدول العربية بالشرق الأوسط وفي بعض دول اخرى مختارة(١)

يتضمن البحث محاولة لعرض تحليل مقارن للبيانات عن الصناعة الصغيرة في :

أ ـ الدول العربية بالشرق الأوسط •

ب ـ بعض الدول النامية الأخرى •

جـ ـ بعض دول متقدمة مختارة(٢) •

---

(١) بحث مقدم من اليونيدو لندوة مجموعة الخبراء •

(٢) اخذت البيانات المستعملة أو استخلصت من المصادر الثانوية التاليه :

١ ـ الأمم المتحدة (١٩٦٦) « الكتاب السنوى لاحصائيات المحاسبات القومية Yearbook of National Accounts Statistics

٢ ـ ١ ـ عصفور « موقف ومشاكل ومستقبل الصناعات الصغيرة في بعض دول مختارة بالشرق الأوسط » الجزء الثاني . رقم (١) من هذه النشرة •

٣ ـ ج•ك• بون «موضع الصناعة الصغيرة في الهيكل الصناعي ـ تحليل احصائي» منشره اليونيدو • يوجد ملخص لهذه الدراسة في الوثيقه ID/W ؛ ID/BP. ؛ ف . ملحق (١) وفي نشرة التصنيع والانتاجيه رقم (١٤) « رقم المبيعات (69.II.B.12)

٤ ـ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (١٩٦٧) « حصر التنميه الصناعيه » حلقة دراسية دولية عن التنمية الصناعيه . وثيقة رقم ID/Conf. 1/46 ؛ سبتمبر •

٥ ـ ١ ـ ستيل . ر• مورس (١٩٦٥) «الصناعة الصغيرة الحديثة للدول النامية» نيويورك •

٦ ـ الأمم المتحدة (١٩٦٧) « الصغيرة في تنمية أمريكا اللاتينيه » النشرة الاقتصادية لامريكا اللاتينية عدد ١٢ . رقم (١) في مايو • وقد وجدت البيانات المتاحة الصالحة للمقارنة . اختيار الدول ومدى التحليل الممكن •

الصناعات التحويلية

يعرض الجدول رقم (١) الشطر الضئيل من الاقتصاد الذى تشغله الصناعة التحويلية فى الدول العربية بالشرق الأوسط بالمقارنة مع بعض الدول النامية الأخرى وبعض الدول المتقدمة ، وهذا الجدول يوضح مدى مساهمة الصناعة التحويلية فى الانتاج المحلى .

ويسهم قطاع الصناعة التحويلية بحوالى ٣ الى ١٣ فى المائة من الدخل القومى فى الدول العربية بالشرق الأوسط ، بالمقارنة مع ١١ الى ١٩ فى المائة فى الدول النامية الأخرى (عدا المكسيك والارجنتين) ومع ٢٥ الى ٣٥ فى المائة فى الدول المتقدمة وفيما بين الدول العربية بالشرق الأوسط ، نجد أن الصناعة التحويلية أكثر تقدما فى العراق (١١ فى المائة) ولبنان (١٣ فى المائة) ، وسوريا (١٢ فى المائة) ، عن الاردن (٨ فى المائة) ، والكويت (٣ فى المائة) ، المملكة العربية السعودية (أقل من ٣ فى المائة) .

الصناعات الصغيرة

فى مجال الصناعة التحويلية ككل ، نجد أن نسبة العمالة والقيمة المضافة من قطاع الصناعة الصغيرة فى الدول العربية بالشرق الأوسط تزيد عن مثيلتها فى الدول النامية والدول المتقدمة والجدول رقم (٢) يوضح هذه البيانات . وتكون هذه النسبة أقل فى الدول العربية بالشرق الأوسط، اذا ما استبعدت المصانع التى تستخدم أقل من ١٠ عمال . والجدول رقم (٣) يعطى النسب المئوية لعمالة الصناعة الصغيرة فى عدد من الدول .

ويغلب على الصناعة الصغيرة ، فى الدول العربية بالشرق الأوسط، المنشآت التى تستخدم أقل من ١٠ عمال . ففى العراق يوجد قدر كبير من الصناعة فى مجموعة المنشآت التى تستخدم ٥٠ عاملا أو أكثر (٥٥٥٥٧ عامل) ، ويزيد عدد العاملين فى هذه المجموعة عن عدد العاملين فى مجموعة المنشآت التى تستخدم أقل من ٥٠ عاملا (٥٤٢٩٣ عامل) .

جدول رقم (١) نصيب الصناعة التحويلية في الانتاج القومي لبعض دول مختاره

الدولة	السنة	النسبة المئوية للإنتاج الكلي الصناعة التحويلية إلى صافي الانتاج القومي
الدول النامية :		
الشرق الأوسط :		
العراق	١٩٦٤	١١ر٠
الأردن	١٩٦٥	٨ر٠
الكويت	١٩٦٥	٣ر٠
لبنان	١٩٦٤	١٤ر٠
العربية السعودية	١٩٦٣ — ١٩٦٥	أقل من ٣ر٠
سوريا	١٩٦٣	١٢ر٠
غيرها :		
الأرجنتين	١٩٦٥	٣٤ر٠
شيلي	١٩٦٥	١٧ر٥
الصين (تايوان)	١٩٦٥	١٩ر٢
كولومبيا	١٩٦٥	١٧ر٧
الهند	١٩٦٤	١٩ر٨ (أ)
المكسيك	١٩٦٥	٢٨ر٥ (ب)
الباكستان	١٩٦٤	١٠ر٩
يوغوسلافيا	١٩٦٣	١٦ر٨
الدول المتقدمة :		
كندا	١٩٦٥	٢٦ر٣
فنلندا	١٩٦٥	٢٤ر٧
اليابان	١٩٦٥	٢٧ر٧
هولندا	١٩٦٣	٣٠ر٥
المملكة المتحدة	١٩٦٥	٣٥ر٥
الولايات المتحدة	١٩٦٥	٣٠ر٥

المصدر : الشرق الأوسط : المصدر . الجزء الثاني . رقم (١) من هذه النشرة

الدول الأخرى : الأمم المتحدة ، الكتاب السنوي لاحصاءات الحسابات القومية ، ١٩٦٦ .

(أ) تشمل الانشاءات والكهرباء والغاز والمياه

(ب) تشمل استخراج البترول الخام .

جدول رقم (٢) نسبة العمالة والقيمة المضافة في الصناعة الصغيرة اليدوية في قطاع الصناعة التحويلية في بعض دول مختاره

الدولة	السنة	النسبة المئوية للعمالة	النسبة المئوية للقيمة المضافة	تعريف الصناعة الصغيرة (عدد المشتغلين)
دول نامية				
الشرق الأوسط				
العراق *	١٩٦٤	٥ر٤٩	٩ر٣٠ (أ)	١ – ٤٩
الأردن	١٩٦٥	٣ر٨٠	٣٥٧	١ – ٤٩
الكويت	١٩٦٥	٤ر٥٤	...	١ – ٤٩
لبنان	١٩٦٤	٨ر٩٥	٤ر٦٣	١ – ٤٩
العربية السعودية	١٩٦٣–١٩٦٥	٢ر٨٤	...	١ ٤٩
غيرها :				
البرازيل	١٩٦٠	٩ر٣٨	٢ر٣٢	٥ ٩٩
شيلي	١٩٥٧	٨ر٤٢	٤ر٢٥	٥ ٩٩
كولومبيا	١٩٦٢	٩ر٤٥	٢ر٢٩	٥ ٩٩
غانا	١٩٥٩	٤ر٨	٥ر٦	٦ – ١٠٠
الهند	١٩٦٢	٨ر٣٥	٧ر٢٩	١ – ١٠٠
كوريا الجنوبية	١٩٦٣	٧ر٥٦	٤ر٤٢	٥ – ٩٩
الباكستان	١٩٥٨	٢ر٢٢	٨ر٢٤	١ – ٩٩
الفليبين	١٩٦٠	١ر٤٢	٦ر٢٣	٥ – ٩٩
دول متقدمة :				
كندا	١٩٦١	٥ر٣٤	٧ر٢٧	١ – ٩٩
اليابان	١٩٦١	٢ر٤٦	٤ر٤٧	٤ – ٩٩
المملكة المتحدة	١٩٥٨	٨ر١٥	٦ر١٣	١ – ٩٩
الولايات المتحدة	١٩٥٨	٠ر٢٧	٠ر٢٣	١ – ٩٩

المصدر : الشرق الأوسط ، أ ، عصفور ، الجزء الثاني ، رقم (١) في هذه النشرة .

الدول الأخرى : ج. ك بون ، ملحق رقم (١) من ID/WG.17/BDI

(أ) نسبة الاجور المدفوعة

جدول رقم (٣) النسبة المئوية لنصيب الصناعة الصغيرة (١٠ - ٩٩ عامل) من الصناعة بالنسبة للصناعة التحويلية في بعض دول مختارة

الدولة	/	المصدر
دول نامية :		
الشرق الأوسط :		
العراق	٧ر٣١	ج . ك . بون
الأردن	٠ر٢١	مصفور (١٠ - ٤٩ عامل)
الكويت	٢ر٢٣	مصفور (١٠ - ٤٩ عامل)
لبنان	٠ر٤٩	ستيل ومورس
العربية السعودية	٥ر١٢	مصفور (١٠ - ٤٩ عامل)
غيرها :		
الأرجنتين	٣ر٣٤	ستيل ومورس لكل الدول التالية
البرازيل	٥ر٣١	
شيلي	٩ر٣٧	
كولومبيا	٨ر٣٧	
السلفادور	٦ر٤٠	
كوريا الجنوبية	٦ر٥٠	
الفلبين	٠ر٤٧	
دول متقدمة :		
استراليا	٣ر٣٥	ستيل ومورس لكل الدول التالية
المانيا الاتحادية	١ر٢٢	
اليابان	٧ر٤٣	
نيوزيلندا	٢ر٤٦	
السويد	١ر٣٣	
الولايات المتحدة	٤ر٢٣	

وفى لبنان والكويت ، يزيد عدد المشتغلين فى الصناعة فى المجموعة التى تستخدم ٥٠ عاملا أو أكثر عن عدد المشتغلين فى المجموعة التى تستخدم ١٠ الى ٤٩ عاملا ، ولكن العمالة فى المصانع الصغيرة (أقل من ٥٠ عاملا) تزيد عن العمالة فى المصانع الكبيرة • والبيانات المقارنة فى الجدول رقم (٣) توضح عموما انه بمقارنة هيكل الصناعة فى دول الشرق الأوسط ، بدول أخرى ، يتضح وجود تركيز على المنشآت الصناعية الصغيرة جدا ، وعلى المنشآت الكبيرة نسبيا ، مع نمو غير كاف فى مجموعة الحجوم المتوسطة من الصناعة الصغيرة •

والجدول رقم (٤) يوضح متوسط الحجم الصغير جدا لمصانع القطاع الصغير فى الدول العربية بالشرق الأوسط •

جدول رقم (٤) متوسط عدد الافراد المشتغلين لكل منشأة فى الدول العربية بالشرق الأوسط

الدولة	السنة	الحجم الصغير	الحجم الكبير	كل المنشآت
العراق	١٩٦٤	٣ر٠	١٣٩ر١	٥ر١
الأردن	١٩٦٥	...	...	٥ر٠
الكويت	١٩٦٣ – ١٩٦٥	٤ر٧	١٧٧ر٣	٨ر٩
لبنان	١٩٦٤	١٢ر١	١٥٠ر٥	٢٤ر١
العربية السعودية	١٩٦٣ – ١٩٦٥	٢ر٣	١٠٨ر٩	٢ر٨
سوريا	١٩٦٠	...	...	٣ر٤

المصدر : استخرجت من جداول الملاحق من بحث أ • عصفور ، الجزء الثانى ، رقم (١) من هذه النشرة •

ملاحظة : المنشآت التى تستخدم اقل من ٥٠ مشتغلا صنفت على انها فى الحجم الصغير

أما عن الانتاجية فى الصناعات الصغيرة ، فبيانات المقارنة المتاحة عن الدول العربية فى الشرق الأوسط ، وبعض الدول الأخرى ، هى المتعلقة بمتوسط القيمة المضافة لكل مشتغل ، وهى مدرجة بالجدول رقم (٥) •

ويلاحظ أن متوسط القيمة المضافة لكل مشتغل فى القطاع الصغير فى الأردن ، ولبنان ، تتقارب مع القيمة المضافة لهذه الصناعات فى البرازيل

جدول رقم (٥) القيمة المضافة لكل مشتغل في دول مختارة (بالدولار)

الدولة	السنة	حجم المنشأة (عدد المشتغلين)			
		١ - ٩	١٠ - ٤٩	٥٠ أو أكثر	الجميع
دول نامية :					
الشرق الأوسط :					
العراق	١٩٦٤	...	...	...	١٤٢٠
الأردن	١٩٦٥	٦٨٣	١٠٣٩	٢٧١٩	١١٥٩
لبنان	١٩٦٤	١٢٥٧ (أ)	٢٠٦٧	٢٦٦٦	٢٢٢٢
غيرها :		٥ - ١٩	٢٠ - ٤٩	٥٠ - ٩٩	١٠٠ أو أكثر / الجميع
البرازيل	١٩٦٠	١٢٩٦	١٤٦٨	١٥١٥	١٨٩١ / ١٦٣١
أمريكا الوسطى	١٩٦٢	١٠٣٠	١٩١٧	٢٤٣٢	٢٦٧٥ / ٢٠٥٥
كولومبيا	١٩٦٠	١٢٢٦	١٨٥٤	٢٤١٥	٣٥٩١ / ٢٦٨٣
		الحجم الصغير	الحجم المتوسط		الحجم الكبير
الهند	١٩٦٣	٤٣٥	٦٩٣		٩٧٨
الباكستان	١٩٥٨	٨١٩			٧٣٥
دول متقدمة :		٥ - ١٩	٢٠ - ٤٩	٥٠ - ٩٩	١٠٠ أو أكثر / الجميع
الولايات المتحدة	١٩٥٤	٦٠٣٢	٦١٤٠	٦٥٥١	٧٨٩٠ / ٧٤٧٠

المصدر : الشرق الأوسط : أ. عصفور . الجزء الثاني . رقم (١) من هذه النشرة . الهند : الصناعات الصغيرة في الهند . هيئة تنمية الصناعات الصغيرة ، نيودلهي ، ١٩٦٨ . باكستان : ج.ك. بون ز . ملحق (١) من D/W G. 17/BP 1 الدول الأخرى : الأمم المتحدة (١٩٦٧) النشرة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية Economic Bulletin for Latin America, vol. II, No. 1

ملاحظة : حولت الأرقام الموجودة في مختلف المصادر الى دولارات بنسب التحويل السائدة في تاريخها

أ - ٥ - ٩ مشتغلين

وأمريكا الوسطى وكولومبيا ، ولكنه أعلى مما هو موجود فى الهند والباكستان وبالنسبة للصناعة الكبيرة والصناعة ككل فان الأرقام فى دول الشرق الأوسط أقل مما فى دول أمريكا اللاتينية ولكن أكبر مما فى الهند والباكستان • وليس من الممكن مقارنة الانتاجية فى القطاع الصغير اذ لم تتوفر بيانات عن رأس المال الثابت لكل مشتغل •

نمط التصنيع

أوضحت الدراسة التى قام بها ج•ك• بون عن • موقع الصناعة الصغيرة فى الهيكل الصناعى(٣) • انه بينما تتواجد فى الدول المتقدمة الغالبية من المنشآت وأدنى متوسط لعدد الأفراد المشتغلين ، فى الصناعة الخفيفة تليها صناعة المنتجات المعدنية والصناعات الثقيلة(٤) ، فان الموقف فى الدول النامية بالنسبة للصناعة الخفيفة وصناعة المنتجات المعدنية يغاير ما هو الدول المتقدمة • وفى الدول العربية بالشرق الأوسط باستثناء لبنان ، يلاحظ أن العدد الأكبر من المنشآت يظهر فى الصناعة الخفيفة تليها صناعة المنتجات المعدنية والصناعة الثقيلة • أما فى لبنان ، فعدد المنشآت فى الصناعة الثقيلة أكبر مما فى صناعة المنتجات المعدنية • وبالنسبة لمتوسط عدد المشتغلين فى مجاميع الصناعة الثلاث ، فان الصناعة الثقيلة تستخدم أعلى متوسط من الأفراد ، باستثناء لبنان ، حيث تزيد أهمية صناعة المنتجات المعدنية قليلا عن الصناعة الثقيلة • وفيما عدا الكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية ، فان الصناعة الخفيفة لها متوسط أعلى من العمالة لكل منشأة عما هو فى صناعة المنتجات المعدنية • والجداول التالية توضح بعض البيانات عن هذا الموضوع للدول العربية الست بالشرق الأوسط •

ونظرا لعدم توفر معلومات عن القيمة المضافة لكل منشأة ، والقيمة المضافة لكل مشتغل ، ومتوسط الأجر المدفوع للمشتغل للمجموعات

---

(٣) انظر الملحق (١) من ID/WG. 17/BP 1, Annex 1

(٤) هنا ، انظر جدول (١) لتصنيف الصناعة فى مجموعاتها الثلاث •

جدول رقم (٦) الأهمية النسبية للصناعة الغذائية وصناعة المنتجات المعدنية والصناعة الثقيلة في ست دول عربية بالشرق الأوسط

الدولة	النسب المئوية للمنشآت			النسب المئوية للمشتغلين		
	الصناعة الخفيفة	صناعة المنتجات المعدنية	الصناعة الثقيلة	الصناعة الخفيفة	صناعة المنتجات المعدنية	الصناعة الثقيلة
العراق (١٩٦٤)	٦ر٦٧	٠ر٣٠	٤ر٢	٠ر٥٧	١ر٢٢	٩ر٢٠
الأردن (١٩٦٥)	٩ر٧٢	٣ر٢٣	٨ر٣	١ر٦٧	٠ر٢٠	٩ر١٢
الكويت (١٩٦٣-١٩٦٥)	٥ر٣٥	٧ر٤٠	٨ر٥	٠ر٣٧	٧ر٤٦	٣ر١٦
لبنان (١٩٦٤)	٦ر٧٣	٣ر٧	١ر١٩	٥ر٧٠	٥ر٨	٠ر٢١
العربية السعودية (١٩٦٣-١٩٦٥)	٨ر٥٣	٢ر٣٧	٠ر٩	٧ر٤٧	٨ر٣٣	٥ر١٨
سورية (١٩٦٠)	٨ر٧٥	٥ر١٨	٣ر٥	٣ر٧٣	٢ر١٣	٥ر١٣

المصدر : استخرج من أ. عصفور ، الجزء الثاني ، رقم (١) من هذه النشرة .

جدول رقم (٧) متوسط عدد الأفراد المشتغلين في كل منشأة في الصناعة الغذائية ، صناعة المنتجات المعدنية والصناعة الثقيلة في ست دول عربية بالشرق الأوسط

الدولة	الصناعة الخفيفة	صناعة المنتجات المعدنية	الصناعة الثقيلة
العراق (١٩٦٤)	٣ر٤	٧ر٣	٤ر٤٤
الأردن (١٩٦٥)	٦ر٤	٢ر٤	٦ر١٦
الكويت (١٩٦٣-١٩٦٥)	٩ر٥	٨ر٩	٣ر٢٤
لبنان (١٩٦٤)	٥ر٢٠	٦ر٢٤	٥ر٢٣
العربية السعودية (١٩٦٣-١٩٦٥)	٤ر٢	٥ر٢	٧ر٥
سوريا (١٩٦٠)	٣ر٣	٣ر٢	٦ر٨

المصدر : استخرج من أ . عصفور الجزء الثاني . رقم (١) من هذه النشرة

جدول رقم (٨) نصيب الصناعة الصغيرة من الصناعة الثقيلة وصناعة المنتجات المعدنية والصناعة الثقيلة في ست دول عربية بالشرق الأوسط

الدولة	النسب المئوية للمنشآت			النسب المئوية للعمالة		
	الصناعة الخفيفة	صناعة المنتجات المعدنية	الصناعة الثقيلة	الصناعة الخفيفة	صناعة المنتجات المعدنية	الصناعة الثقيلة
العراق (١٩٦٤)	٩٩ر٢	٩٩ر٥	٦٦ر٠	٦٧ر١	٧٦ر١	١٦ر٣
الأردن (١٩٦٥)	٩٩ر٤	٩٩ر٧	٩٦ر٥	—	—	—
الكويت (١٩٦٣–١٩٦٥)	٩٨ر٦	٩٧ر٤	٩٣ر٤	٦٠ر٢	٤٩ر٣	٥٦ر٠
لبنان (١٩٦٤)	٩٤ر٩	٩٠ر٣	٨٨ر٤	٥٥ر٥	٥١ر٦	٤٤ر٣
العربية السعودية (١٩٦٣–١٩٦٥)	٩٩ر٧	١٠٠ر٠	٩٧ر٧	٨٧ر٩	١٠٠ر٠	٤٦ر٧
سوريا (١٩٦٠)	٩٩ر٧	٩٩ر٩٧	٩٨ر٨٠	—	—	—

المصدر : استخراج من أ . عصفور ، الجزء الثاني ، رقم (١) من هذه النشرة

الصناعية الثلاث المختلفة ، فانه لم يتيسر الوصول الى مؤشرات محددة عن نمط التصنيع .

ويوضح الجدول رقم (٨) نصيب الصناعة الصغيرة فى الصناعة الخفيفة ، وصناعة المنتجات المعدنية ، والصناعة الثقيلة ، فى ست دول عربية بالشرق الأوسط .

ويوضح الجدول ان الصناعة الصغيرة هى السائدة فى كل المجاميع الثلاث ، باستثناء العراق ولبنان وسوريا حيث تظهر سيادة الصناعة الكبيرة فى مجموعة الصناعة الثقيلة ، وفى الكويت حيث تحصل الصناعة الكبيرة على نصف العمالة فى مجموعة صناعة المنتجات المعدنية . أما الحجم السائد لمنشآت الصناعة فى الدول الست ، بما فى ذلك مجموعة صناعة المنتجات المعدنية والصناعة الثقيلة ، فهو أصغر من مثيله فى كثير من الدول النامية الأخرى ، وقد يكون ذلك بسبب الامكانيات المحدودة للتسويق والتمويل والأساليب الفنية .

٣ ـ مستقبل القطاع البيئى
فى اقتصاد يجرى تصنيعه

مقدمة

تعتمد معظم الاقتصاديات فى المراحل الأولى للتصنيع ، على الزراعة أساسا ، وعلى مختلف أشكال الانتاج البدائى ، المبنى على الموارد المتاحة ، وعلى الأنشطة الحرفية واليدوية . وقد ينبع من الأساليب الفنية الحديثة ، تطور فى الزراعة والانتاج البدائى ، كما قد تؤدى الى انشاء صناعات ذات كفاءة من كل الأنواع والحجوم . وعموما فان هذه الأساليب لا تسهم عادة الا بالقليل فى تطوير الانتاج الحرفى واليدوى ، بل الواقع أن الصناعات الحديثة تتسبب عادة فى تحويل الأنشطة البيئية الى أنشطة متهالكة مبددة. وهكذا فان الكثير من الدول ، بما فيها الدول العربية بالشرق الأوسط ، تواجه حكوماتها مشكلة عامة ، وهى « ما الذى يجب عمله فى هذه الأنشطة فى اقتصاد يجرى تصنيعه » .

ويفهم عادة من التعبير « الانتاج الحرفى » أنه يعنى الانتاج الذى تتم مراحله أساسا باليد ، بدون أو مع القليل من استعمال الآلات (تمييزا لها عن العدد اليدوية) ، وحيث لا يوجد سوى القليل ، أو لا يوجد اطلاقا تقسيم للعمل . أما الصناعات اليدوية فانها تحتاج عادة الى مهارة فى انتاج سلع لها قيمة فنية وللزينة . وقد تمارس هذه الأنشطة فى جو عائلى ريفى ويطلق عليها عندئذ « الصناعات الريفية المنزلية » . وفى الهند وسيلان يستعمل هذا التعبير أحيانا ليميز أيضا بين الأنشطة الحرفية فى كل من

---

(١) بحث مقدم من اليونيدو لندوة مجموعة الخبراء .

الريف والحضر • ومن وجهة النظر الاجتماعية ، قد تكون هناك بعض المبررات لفصل حرف الريف عن مثيلاتها فى الحضر ، اذ قد يكون لها دورها الخاص الذى تؤديه فى تنمية مجتمع القرية • غير انه لم يظهر أى مغزى حقيقى لهذا الفصل فى أغلب أجزاء العالم ، ولذلك فان هـذا البحث عن الأنشطة البيئية يشمل المنشآت اليدوية والحرفية بما فى ذلك • الصناعات الريفية المنزلية ، • وفى الدول التى تجتاز المراحل الأولى للتنمية ، توفر الأنشطة الحرفية واليدوية الكثير من متطلبات الحياة • وقد كان الأمر كذلك فى بريطانيا العظمى وغيرها من الدول الأوربية ، قبل أن تقدم الثورة الصناعية الانتاج الحديث من الآلات •

وهو كذلك أيضا فى الدول النامية ، التى لم تقم فيها بعـد ثورتها الصناعية •

وعلى كل ، فان العمليات الصناعية ، تدخل مبكرة فى أغلب الدول النامية ، تحت تأثير من الدول الصـناعية ، لتوفر الكثير من المتطلبـات الأساسية • وتمد الواردات ، المستهلك بباقى احتياجاته • وهكذا ، ففى أغلب مدن العالم ، وحتى فى الدول النامية التى تجتاز المراحل البدائيـة للنمو ، لا يتم توفير الكثير من الاستهلاك من الملبـوسات ، والأحذية ، والسلع المنزلية والأثاث ، وما شابه ، عن طريق انتاج الحرفيين بل اما عن طريق الانتاج من صناعات أنشئت حديثا ، يقيمهـا غالبا ، أصحاب الأعمال الأجانب ، أو عن طريق الواردات من دول صناعية أكثر تقدما •

وهذا الموقف يخلق أزمة لا يمكن تلافيها ، للاقتصاديات الحرفية فلا يستطيع الحرفى منافسة المصانع الميكانيكية فى انتاج الملابس والأحذية الرخيصة • ويلزم عادة عدد من الحرفيين ، الذين يعملون يدويا أو ببعض العدد اليدوية البدائية ، لانتاج حجم يعادل ما ينتجه عامل واحد يعمل فى مصنع به آلات تدار ميكانيكيا ، حتى ولو لم تكن هذه الآلات هى أحدث المتاح منها • كذلك فان الانتاج الكبير للسلع فى مصنع ما ، يؤدى من بدء نشأته الى خلق أنمـاط للأساليب الفنية للتنظيم والادارة لا تصل اليها المستويات الحرفية . ومع انه لا يلاحظ على الكثير من المصانع الجديدة

التى نشأت فى الدول النامية ، أنها تستعمل بنجاح الأساليب الفنية الحديثة للتنظيم والادارة • الا أنها تستعمل بعض النماذج لتنظيم التسويق، لتساعد المنتج على مواجهة احتياجات الطلب الجارى • وعلى ادارة المصنع أن تتعلم سريعا كيف تصمم أنواع المنتجات التى يطلبها السوق ، وكيف تحدد المجال الذى يتحرك فيه السعر لتكون السلع قادرة على المنافسة • والحرفى بطبيعته المهنية وبطريقته فى العمل ، ليس لديه الاحساس بالسوق أو بمجال السعر ، وهو يواصل العمل بأسلوبه العتيق التقليدى ، متجاهلا الظروف المتغيرة •

ولا تؤدى شدة تمسك الحرفى بتقاليد المهنة الجامدة الا الى زيادة عجزه عن منافسة الصناعة الحديثة • وحتى عندما ينتج سلعا متميزة فى النوع عما تنتجه الصناعات الجديدة ، فلا أمل لديه فى المنافسة المجدية وفى المحافظة على نصيبه من السوق •

وفى الدول الأوربية ، قضى التصنيع بطبيعته على الكثير من القطاع البيئى • وتركت مجموعات كبيرة من الحرفيين مهنها الريفية المحلية لتشتغل فى المصانع الجديدة التى تنتج المنسوجات والمنتجات المعدنية ومختلف السلع المنزلية • ومع ان هؤلاء الحرفيين يكونون قد أجبروا على ترك دورهم التقليدى كموردين للمتطلبات الأساسية ، الا أن القليل منهم تغلب على القضاء على صناعته ، بالتركيز على انتاج متخصص عالى الجودة اتضح عدم ملاءمته فى الانتاج الصناعى الكمى • وهكذا فبعد أكثر من قرن ، أخذت فيه الصناعة بأسلوب الميكنة تدريجيا ، وتطورت خلاله الأساليب الفنية الى مستويات بلغت من التعقيد حداً فاق كل تصور ، وبسرعة أكثر مما تم فى أى عصر من عصور التاريخ المدون ، نجد أن القطاع البيئى قد احتفظ بوضع له فى الاقتصاد بعد أن طور نفسه ليؤدى دورة الجديد •

ومما لا شك فيه أننا نجد حاليا انه حتى فى الاقتصاديات المتقدمة لدرجة عالية فى اسكندنافيا وبريطانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وسويسرا ، وغيرها من الدول الأوربية ، فان منتجات صناع الفضيات

الدانمركيين والنساجين اليدويين الاسكتلنديين ، وبعض صناع الساعات السويسريين وصناع الفخاريات الألمان قد اكتسبوا لأنفسهم مكانة مرموقة يصعب تحديها فى أسواق العالم . فهم ، وكذلك أسماء الأصناف التى تدعمت عن طريق التزاوج بين المهن البيئية والوسائل الفنية الحديثة للتسويق ، أصبحوا رمزا لمستوى من الجودة والمزايا الفنية لا يتعداها الا القليل من سلع الانتاج الكبير . وفى أغلب الدول المتقدمة ، يوجد المستهلك الواعى والمستعد لدفع الثمن الذى يتناسب مع درجة الجودة الخاصة فى هذه السلع .

وفى الدول النامية يختلف الموقف بعض الشىء . فالسوق المتاحة للحرفى محدودة للغاية ، ولا تمتد عادة الا للمنطقة المجاورة ـ الريفية أو الحضرية امكناه . وليس لديه وسائل لأسواق أوسع وأبعد . فاذا ما حرم من هذه الأسواق المحدودة ، فانه يصبح عاجزا عن ايجاد البديل من المشترين لانتاجه ، رغم أن سلعته قد تكون غالية الجودة أحيانا . ومالم يقدم له ما يساعده على حل مشكلته ، فان النتيجة المحتومة هى عجزه اقتصاديا وافلاسه .

وقد يقول البعض بأن الاختفاء التدريجى لهذا القسم الكبير من الاقتصاديات البدائية ، مرافق بالضرورة للنمو الاقتصادى والصناعى . فهناك على النطاق العالمى ، طلب دائم لمستوى أرفع فى المعيشة ، مما يعنى سلعا استهلاكية أكثر ، وبأسعار تجعلها فى المتناول والمتاح وبكميات كبيرة للكثرة السائدة من السكان ، ولا يمكن تحقيق هذا الا عن طريق التصنيع . وبما أن التجربة توضح بصفة عامة انه يمكن للعامل الواحد أن ينتج بالآلات الحديثة ما يعادل انتاج خمسة أو أكثر من الحرفيين ، فان هذا يعنى ، كما يدعون ، سلب وسيلة العيش من الحرفيين . ويصبح معدل التزايد فى البطالة الناتجة أعلى من المعدل الذى يمكن للمصانع الجديدة النامية أن تقدم به فرصا جديدة للعمل . وحتى اذا قبلت وجهة النظر بعدم وجود خسارة كبيرة للاقتصاد على المدى الطويل ، واذا ما كان من المحتوم لختفاء هذه الصناعات اليدوية البيئية ، الا أن ايجاد أسلوب

تدريجى للتغيير يعتبر مشكلة هامة جدا يجب مواجهتها لتفادى المصاعب والمعاناة التى تخلقها البطالة الواسعة النطاق •

المشاكل الأساسية

عند وضع سياسات اقتصادية للقطاع البيئى ، تكون مرتبطة ببرنامج التنمية الصناعية ، يجب حسم مسألتين أساسيتين : -

(أ) ما هى الأنشطة البيئية التى يمكنها الصمود أمام المنافسة الاقتصادية للصناعات الجديدة النامية ، وما المدى الذى يسمح الصالح القومى بالوصول اليه لمساعدة هذه الأنشطة على التماسك فى كافة الظروف المتغيرة •

(ب) بفرض عدم الحاجة الى بعض الأنشطة البيئية ، وأن محاولة الابقاء على وجودها غير الاقتصادى الى ما لا نهاية هو عمل مضاد للصالح القومى ، فما هى الاجراءات اللازمة للتغلب على مصاعب فترة الانتقال ، ولاعداد الحرفيين حتى يقوموا بالدور الجديد الذى يجب عليهم تأديته لضمان بقائهم الاقتصادى فى شكل آخر •

وهاتان المشكلتان الأساسيتان اللتان تخصان دور المنشآت الحرفية والبدوية فى مجتمع يجرى تصنيعه ، ليستا اقتصاديتين تماما • فمع تطوير الاقتصاد الحرفى تنشأ مجموعة من المشاكل الاجتماعية الهامة فمثلا ، نجد أنه رغم أن التصنيع السريع قد يؤدى بلا شك الى امتصاص الكثير من الحرفيين فى المصانع المتزايدة ، الا أن العوائق الاجتماعية والنفسية قد تمنع الحرفى المستقل - الذى عليه اما أن يتحول الى عامل فى مصنع أو أن يفقد الوسيلة المعيشية لنفسه ولأسرته - من اختيار الحل الأول • فالحرفى - وهو غير قادر على تغيير أسلوبه البيئى فى الحياة - يحاول المقاومة طويلا حتى بعد اختفاء العوامل الاقتصادية التى كانت تبرر بقاءه مستقلا ، أكثر من أن يدع ما يسميه باستقلاله ، والمركز الذى يشعر أن حرفته توفره له •

ولا توجد سوى دراسات قليلة عن هذه المشكلة المعقدة • غير أنه من المعروف جيدا ، انه بالرغم من الأسلوب المتواضع لحياة الحرفى الماهر، فانه يشعر بأنه يفقد التقاليد التى ورثها عن أسلافه ، وفقد معها عمله المشرف والمستقل الخلاق ، وذلك عندما يترك حرفته ليتحول الى عامل فى مصنع • ويستمر شعوره بذلك ، حتى ولو أدى هذا الانتقال الى زيادة فى دخله مع تحريره من التفكير فى المستقبل وهـو الأمر الذى كان مسئولا عنه مسئولية كاملة عندما كان يعمل مستقلا •

ولا يمكن التغلب على هذه المشاكل بسهولة ، ولكن يمكن أن يتم الانتقال بسهولة أكبر ، عندما تقوم الحكومة بوضع سياسة بناءة لذلك • ويتسبب الانتقال الى أساليب المصنع فى خلق مشاكل أخرى • فطـرق الانتاج فى المصنع تختلف دائما عن طريقة الحرفى الفرد فى العمل ، فهو لا يعرف عنها ـ بخلاف المواد المستعملة ـ سوى القليل أو قد لايعرف عنها شيئا بالمرة ولهذا السبب ، فكثيرا ما يعلن مديرو المصانع الكبيرة المنشأة حديثا فى الدول النامية ، بوضوح ، عن تفضيلهم لاسـتخدام أفراد لم يسبق لهم أى عمل فى السلعة التى ستنتج • وفى احـدى دول أمريكا الجنوبية ، أوضح مدير أحد المصانع الكبرى للأحذية ، أنه يفضل أن لا يستخدم الحرفيين الذين كانوا ينتجون الأحذية يدويا • ومثـل هذه العبارات رددهاصناعيون يقومون بانشاء مصانع للملابس الجاهزة بالنسبة لاستخدام الترزية الحرفيين ، وفى مصانع الخزف بالنسبة لاستخدام صناع الفخـاريات الريفيين • ويرى كل المـديرين أن الخلفية الاسـتقلالية للحرفيين لا تسمح لهم بالانتظام بسهولة فى أسلوب المصنع وانه يصعب عليهم التركيز على عملية واحدة يكونون مسئولين عنها بدلا من الانتـاج الكامل للسلعة كما سبق أن تعودوا •

وهذه المشاكل ، كثيرا ما يعبر عنها بالاختلاف بين وجهات النظر مع تتابع الأجيال • فالحرفى الأكبر سنا ، مع اندماجه الأعمق فى تقاليده ، يجد أن تعويد نفسه على أسلوب حياة جديد تماما ، سيخلق له صعوبات لايحتملها • أما ابنه ، الذى يكون قد تلقى عادة قسطا من الدراسة العامة

أكثر من والده ، فانه يميل الى الانتقال الى المدينة ، وهو أكثر تقبلا للتكوين الاجتماعى لحياة المصنع • وغالبا ما يشعر مثل هذا الابن أن الأساليب التقليدية لحياة الحرفى بطيئة الحركة بالنسبة للزمن ، وأنه أكثر استعدادا لتطوير نفسه لتقبل حياة الصناعة • ومع هذا ، ففى كثير من الدول وحيث توجد أنشطة يدوية لها قوتها الخاصة ، فان هيكل الأسرة يكون معوقا بقدر ما هو ملزم ، مما يشعر الجيل الأصغر أحيانا بالولاء لأسرته ، ويتسبب فى الزامه بالاستمرار فى حرفه البيئة •

اعتبارات السياسة

يختلف القرار الذى يتخذه رجل التخطيط ، من دولة الى أخرى ، فيما يتعلق بالمهن التى يمكن أن تساهم بفاعلية فى الاقتصاد النامى ، مما يوجب مساعدتها ، وذلك بسبب الاختلافات فى الأسس الثقافية ، والأذواق ، والطرق المعيشية ، ودرجة استعداد المجتمعات المختلفة لتقبل هياكل الاستهلاك لدول أكثر تصنيعا • وحيثما تكون هناك حياة قوية للمجتمع ، وروابط أسرية متينة وتقاليد خصبة ، فقد تستمر مقاومة المجتمع للانتقال الى الأنماط الحديثة للاستهلاك خلال عدة أجيال • ففى أمريكا الوسطى ، ولأسباب تاريخية متعددة ، استمر بقاء العادات الخاصة بالملابس ، والمنازل ، والطعام ، بدرجات كثيرة التفاوت من دولة الى أخرى رغم التماثل فى خطوات التنمية الصناعية فى هذه الدول • وفى جواتيمالا ، مثلا ، استمرت مجتمعات الهنود المحلية فى حرفها التقليدية وأساليبها المعيشية بالنسبة للملبس والطعام والعادات مقاومة تطبيق ما يسمى بالأساليب الغربية ، هذا مع ان خطوات التصنيع فى هذه الدولة ليست بأقل مما فى الدولتين المجاورتين لها ، لسلفادور وبناما ، اللتان لا تظهر بهما هذه الظاهرة • وهذا الاحتفاظ بالأساليب التقليدية للحياة ، يفسر سبب بقاء الصناعات اليدوية البيئة بل ونموها فى جواتيمالا بأكثر مما فى الدول الأخرى بالمنطقة •

وتوفر التقاليد الدينية العميقة فى بعض الدول الشرقية ، طلباً دائما

على منتجات حرفية معينة مثل بعض الملابس للحفلات ، والأدوات الدينية ، وبعض الأردية الممتازة اليدوية للمناسبات والأعياد .

وأنشطة الصناعات اليدوية تجد بسهولة كبيرة فى تكوين هذه المجتمعات مناخا اقتصاديا يسمح لها بالاستمرار والنجاح لمدد طويلة حتى فى مواجهة التصنيع . وهكذا فان ضمورها لا يكون فجائيا ، وعملية الانتقال تكون أقل ضررا . هذا ، ورغم اختلاف درجات النمو الاجتماعى بسبب تفاوت الخلفية التاريخية والثقافية لمختلف المجتمعات ، التى تظهر عادة فى مقدار التغيرات وتوقيتها ، فان ضمور الصناعات اليدوية واضح فى أغلب الدول النامية . وهكذا فالنتيجة التى لا مفر منها هى أن الكثير من الانتاج البيئى يمكنه البقاء فى اقتصاد يجرى تصنيعه اذا أعيد لنطر فى دوره وتم تطويره لمواجهة تيار التغير الجارف .

وللتفهم الأعمق للمشاكل وكذلك للوصول الى اجراءات مناسبة لمحاولة حلها ، قد يكون من الأفضل اجراء دراسة وثيقة لبعض القطاعات الحرفية ، مثل المنسوجات ، والصناعات الخشبية ، والمنتجات الجلدية ، والأحذية ، والصناعات المعدنية ، والصناعات الفخارية . وهذه المجالات العامة يمكنها أن تقدم أمثلة لمختلف المشاكل كل منها يجب معالجتها بأسلوب مختلف .

مجالات مختارة فى الانتاج الحرفى

المنسوجات

الغزل والنسيج من أكثر الحرف انتشارا فى المجتمعات التى تجتاز أول مراحل تنميتها ، وتمارس عادة فى البيوت بالقرى • ويبدأ التصنيع عادة باقامة صناعة كبيرة لغزل خيوط ونسج أقمشة قطنية نمطية • وقد يعقب دخول صناعة النسيج ، قيام صناعة للملابس على المستوى الانتاج المصنعى • (وقد تسبقها اذا كانت مبنية على أساس الحصول على مواد أولية مستوردة) • وسريعا ما تتسبب اقامة صناعة غزل ونسيج للأقمشة النمطية فى مصانع حديثة الى القضاء على الانتاج اليدوى • وفى أغلب الدول ، لا تتحول المدن سريعا الى استعمال المنسوجات المصنعة آلة فحسب ، بل ويتبعها الريف كذلك على الفور • وأحيانا يتسبب استيراد الأقمشة والملبوسات الرخيصة فى زيادة مشكلة الحرفيين • وهكذا فلا أمل هناك للغزالين أو النساجين اليدويين الذين يستعملون الأنوال اليدوية البدائية ، فى محاولة التنافس مع الانتاج المصنعى النمطى من الغزل والأقمشة ، حتى ولو قاموا هم وأسرهم ببذل ما فى وسعهم للاحتفاظ بسوقهم عن طريق زيادة ساعات العمل والمعيشة بدخل أقل •

وسرعان ما يجد الذين يطبعون الأقمشة انهم هم أيضا غير قادرين على منافسة انتاج المصانع الكبيرة • ولو أن الموقف هنا يختلف من بعض الوجوه • فعن طريق العناية الخاصة بالتصميم ، مع تفضيل الأصيل منها والمرتبط بالتراث الشعبى (الفولكلور) للدولة أو للمنطقة ، والاختيار الدقيق للأقمشة والصبغات الممتازة ، يمكن للحرفى أن ينتج أقمشة مطبوعة عالية الجودة ، ومرتفعة القيمة ، لها سوق محدود فى الدولة أو يمكن بيعها للسائحين أو يمكن تصديرها • وهكذا فان الطباعة جيدة

التصميم والتى تتضمن رمزا محليا ، لها دور واضح تؤديه فى صناعة المنسوجات الحديثة • كما أن هناك مكان للمنسوجات اليدوية من البروكار والقطيفة وغيرها من المنسوجات الممتازة ، وذلك لفترة طويلة ، بعد تحول كل السوق الى منتجات النسيج النمطية من انتاج المصانع الكبيرة • وأقمشة الباتيك فى اندونيسيا وماليزيا ، ومنسوجات السجاد فى أفغانستان وايران وشمال افريقيا ، والسلع المنتجة فى مختلف دول أمريكا الجنوبية ، مثل الأقمشة الصوفية ، وأقمشة المائدة ، « والبونشو » ، ما هى الا أمثلة قليلة لانتاج الحرفيين فى مجال النسيج ، أمكنها أن تهيىء لنفسها سوقا حتى فى مواجهة منافسة السلع من الانتاج الكبير •

ولتحقيق النجاح العملى فى كل الحالات السابقة ، يجب اعادة تنظيم عمليات وأساليب الحرفيين • فيجب تجميع الحرفيين حتى يمكن تقديم التوجيه والمساعدة لهم فى تطوير التصميمات وأساليب الانتاج ، وعلى الأخص تقديم المعاونة المباشرة فى بيع المنتجات فى أسواق جديدة • وتعتبر صناعة الحرير فى تايلاند مثالا عاليا أكثر وضوحا لعملية اعادة تنظيم ناجحة لنشاط يدوى بيئى • فبالمعونة من الولايات المتحدة فى مجالات الأساليب الفنية للتسويق والتصميم المتطور ، أمكن تحويل نشاط حرفى بيئى فى تايلاند الى عملية تصدير تعادل ملايين الدولارات ، وصناعة منزلية تتم ممارستها منذ أجيال الى مجال رئيسى للعمالة ، بلا تغيير فى طابعها اليدوى الأساسى • وقد تحقق نجاح مماثل فى صناعات الحرير الهندى والبروكار الصينى •

وفى مجال صناعة الملابس ، لا يمكن للترزى والحائك الحرفى منافسة الانتاج الكبير من صناعة الملبوسات الجاهزة التى تنتج الأنواع النمطية الرخيصة وقد يختفى تماما مثل هؤلاء الحرفيين فى المناطق الريفية، أما فى الحضر • فهناك بعض الاحتمالات لبقاء أعداد محدودة من هؤلاء الحرفيين رجالا ونساء ، بل ونجاحهم اذا كانوا على مهارة عالية ، واذا أمكنهم تقديم خدماتهم فى المتطلبات الفردية التى لا يمكن للمصانع توفيرها •

الصناعات الخشبية

حفر الخشب نشاط يدوى تتم ممارسته فى مختلف أجزاء العالم التى تتوافر فيها أنواع الخشب المناسب • أما صناعة الخشب بالطرق اليدوية ، فمآلها للفناء اذا ما أنشئت مصانع ميكانيكية جديدة • غير أنه تبقى دائما سوق محدودة للأثاث الكلاسيكى الفاخر ، الذى يشتمل على الدقة المهنية ، للعامل الماهر فى حفر الخشب (أويمجى) • والصناعات الخشبية أحد مجالات الصناعات اليدوية التى قد تحتمل الانتقال من الأنشطه المهنية واليدوية الى صناعة صغيرة فى نفس النشاط • فالطلب على الأثاث هو تعبير أزلى عن التصاعد فى مستوى المعيشة • ولا يحتاج نجار القرية أو عامل الأثاث بها الا الى القليل من اعادة التدريب ليتحول الى صانع أو منتج للأثاث فى المصنع • ولا يتطلب الأمر الا الى أن يتعرف على استعمال بعض آلات تشغيل الخشب البسيطة وبعض العدد الميكانيكية • كما يمكن عن طريق قدر متواضع من المساعدة المالية والمساعدة الفنية أن يتحول النجار الحرفى الذى اعتاد فقط على استعمال العدد اليدوية البسيطة الى صناعى فى الصناعات الخشبية يستخدم عشرة الى خمسة عشر عاملا، ويستعمل الآلات الميكانيكية البسيطة • وفى أغلب الدول النامية ، يمكن لورشة نجارة بسيطة أن تتنافس بنجاح مع مصانع الأثاث الكبيرة • وخصوصا حيث لا يكون الطلب كبيرا بدرجة تسمح بالميكنة الكاملة ، وحيث تتطلب أنواع الخدمات والأذواق تنوعا ومرونة لا يمكن الا للمصنع الصغير أن يوفرهما • وعموما ، وفى أنحاء كثيرة ، فان التحويل الناجح من النظام الحرفى الى الصناعة الخشبية الصغيرة قد يتوقف الى درجة كبيرة على المساعدة فى الحصول على مدد مستمر وكاف من الخشب المجفف • وهذا يمكن عمل مثل طيب لما يمكن أن تؤديه مساعدات الخدمة المشتركة لمجموعة من صغار العاملين ، والتى تقام ببعض المعونة من الحكومة أو من جهات الخدمة العامة ، فى تسهيل تحويل المنشآت الحرفية الى صناعة صغيرة •

حرف صناعة الجلود

يمكن حاليا انتاج الأحـذية بسهولة على نطاق كبير جدا بتكلفة منخفضة وتوجد مثل هذه المصانع فى أغلب الدول النامية . ولا يمكن الا للقليل من الحرفيين من صناع الأحذية أن يتنافس مع المصانع فى انتاج أنوع ممتازة من الأحذية تقابل طلبات غـير عادية فى الحجوم أو الأزياء أو لأغراض خاصة . واذا ما استقر الفهم بعدم مقدرة صانع الأحـذية الحرفى على الاستمرار ، فان لتساؤل سيبدأ حول امكانية مواءمة هـؤلاء الحرفيين أنفسهم للعمل فى مصانع الأحذية الجديدة التى أنشئت . وهنا تبرز نفس المشكلة النفسية والاجتماعية ، السابق الاشارة اليهـا فانتاج الحذاء الحديث يقسم عملية انتاج الحذاء الى أكثر من ١٠٠ عملية مختلفة ولا ترتبط بالمرة أو ترتبط بالقليل من الطرق التى يتبعها الحرفى الفرد فى صناعة الأحذية . وليس هذا فقط هو ما يجعل منتجى الأحـذية (المصانع) يحجمون عن استخدام الصناع من الحرفيين السابقين ـ كما فى الحالة السابق الاشارة اليهـا ولكن حتى اذا ما تم التغلب على هـذه المشاكل عن طريق الضغوط الاجتماعية وغيرها من الأساليب ، فان الحرفى الذى تحول الى عامل فى المصنع يعانى دائما من الضـياع وعدم الرضا اللذين يحيلانه الى عامل رديء .

وتوضح التجربة ، أنه لهذه الأسباب ، فان الأكبر سنا من الحرفيين فى هذا المجال يفضلون الانتقال الى خدمة الأحذية عن طريق الاصلاح وتغيير الزى (الموديل) اذا ما أنشئت صناعة حـديثة للأحـذية . أما الحرفيون من الجيل الأصـغر والذين يكونون أكثر تقبلا للتغيير ، فان أحسن ما يمكن عمله هو اعادة تدريبهم اما للدخول فى مصانع الأحذية كتلاميذ صناعيين وعمال ، أو ليتحولوا الى صناعة منتجات جلدية أخرى مثل حقائب اليد ، والأحزمة الجلدية ، وحقائب السـفر ... الخ اذا ما توفرت لديهم العزيمة الكافية وأمكن مدهم بما يلزمهم من الخدمات . وفى بعض الدول يمكن تطوير هذه الحـرف الى انتاج سلع تصديرية بادخال مختلف أنواع الجلود ، مثل جلود التماسيح والثعابين وغيرها .

وهنا يتطلب الأمر أيضا تقديم المساعدة للحرفى وتوجيهه فى التصميم ، كما يحتاج الى تعريفه بكيفية التعامل مع هذه الخامات الجديدة • وتعتبر مساعدة الحرفى فى تسويق انتاجه من أهم ما يتطلبه هذا التغيير ، حتى يتمكن من مواجهة المنافسة والدخول فى أسواق جديدة •

الحرف الأخرى

هناك بعض حرف صناعة المعادن الأساسية يمارسها الحرفيون بأسلوب بيئى ، يمكن تطويرها مع بعض التوسع لمقابلة متطلبات اقتصاد أكثر تطورا فى المراحل الأولى ، على الأقل • وتشمل هذه الحرف المسابك الصغيرة ، والتجميع على المخارط وبعض الانتاج البسيط للعدد والضبعات والسلاسل وبعض لوازم السيارات ، والأوانى وبعض المهمات الزراعية والعديد من المعدات الخاصة ذات الطبيعة الفنية البسيطة لاستعمالات المنزل والزراعة والانشاء والنقل • ويمكن القول عموما ، أنه بالمعونة الفنية المناسبة ، وبوجود صاحب العمل الصالح ، يمكن أن تنمو هذه الأنشطة الى صناعات صغيرة ناجحة • ولن يستمر بقاء أغلب هذه الوحدات ما لم تتغير أساليب العمل الحرفية البيئية وان كان لا يلزم أن تكون هذه التغيرات من العمق بما لا يتواءم مع امكانيات الحرفى الماهر ، مع القليل من المساعدة العامة ، لمقابلة حركة الانتقال • وهناك مجال هام يلزم التنويه عنه ـ وخصوصا بالنسبة لانتاج المعدات ـ وهو الانتقال الى عمليات الاصلاح • وكثير من الحرفيين ، عندما يواجهون بالتناقض فى الطلب على ما ينتجونه من المعدات البسيطة، يمكنهم تطوير ورشهم للصيانة والاصلاح بنجاح ، لخدمة المعدات الأكثر ميكنة ، التى دخلت فى مجالات الصناعة ، والانشاء ، والزراعة ، والنقل •

وصناعة الفخاريات حرفة قديمة تظهر دائما حينما تتوفر الطينة الجيدة والوقود • وقد يخلق الاقتصاد النامى بعض الزيادة فى الطلب على السلع الفخارية التقليدية المحلية ، وقد تستبدل بأوانى المياه وغيرها من الفخاريات أوان من الصاج المطلى المزجج ، أو علب الصفيح ، أو

البلاستيك . وليس هناك من أمل فى استمرار هذه الحرف وبقائها لأية مدة أطول ، الا اذا توفر الترقى المتدرج المستمر ، فى النوع وفى الخصائص الوظيفية للسلعة المنتجة. ويتطلب هذا الكثير من المعونة الفنية ، حتى يمكن لصانع الفخار البيئى أن يتعامل مع مشاكل الخدمات (الطينات ومواد الطلاء) والأساليب الفنية الحديثة (أفران أجـــود وأساليب أفضل للحريق) ، والتصميمات المتطورة ، والجودة الأكثر تماثلا . والقليل من أصحاب مصانع منتجات الفخار ، يمكنهم ، اذا قدمت لهم المساعدة اللازمة ، اقامة مصانع صغيرة للخزف، عن طريق اعادة تشكيل أساليبهم البيئية لتتمشى مع الأسواق التى تغيرت وهكذا ، فان أغلب العاملين فى صناعة الفخاريات ستضطرهم الصناعات الحديثة المنافسة الى التخلى تدريجيا عن أسلوبهم المعيشى الحالى . ويلاحظ أن الأمثلة السابقة توضح بعض الاختلافات بين الحرف ، ولو أن هناك عموما تدهور فى الصناعات اليدوية فى مواجهة الصناعات الحديثة ، ففى صناعة المنسوجات تتركز أطيب الآمال فى قيام الحرف بأعمال التجهيز للأقمشة التى تنتجها المصانع الحديثة ، وفى أن يتركز عمل الحرفى الماهر فى انتاج بعض الأقمشة الخاصة وبعض ملابس المناسبات التقليدية ويواجه صناع الفخاريات مشاكل تماثل ما يواجهه النساجون ، وان كان من الممكن أن يتاح لهم مجال تركيز أوسع ـ مع تقديم المعـــونة اللازمة فى بعض المنتجات المتخصصة والممتازة ذات التصميمات الأصيلة . وفى الحفر فى الخشب ، كما فى بعض حرف الصناعة المعدنية ، فان الانتقال الى صناعات صغيرة ، يكون أكثر جدوى ، اذا توفرت المعونة الفنية التى تمكن من الحصول على بعض الآلات البسيطة وقيام التسهيلات المشتركة لاعداد المواد الأولية المناسبة . وفى صناعة الجلود والأحذية ، قد يحدث أن يتوقف الحرفى عن العمل سريعا ، وخير الاحتمالات هو أن يتحول الحرفيين الى استعمال مواد جديدة لانتاج سلع جديدة . عندما لا تتوفر هذه الامكانيات فان اعادة التدريب أو قصر النشاط على اعمال الاصلاح تصبح هى الحلول المناسبة .

وليس هذا البحث هو مجال التنـــاول التفصيلى لمختلف مشـاكل

الصناعات اليدوية ، ولكن من الواضح أن هناك عددا من الحرف أقل تأثرا بمنافسة الصناعة ، بل انها قد تستفيد فى الواقع من الارتفاع فى مستوى المعيشة الذى ينتج عن التنمية الاقتصادية • وتشمل هذه الحرف ، صناعة المجوهرات وصناعة السلال ، وانتاج الفضيات ، والعطور وحتى انتاج بعض سلع الزينة والأجهزة والعدد اليدوية وجميعها يتطلب درجات عالية من المهارات مما يصعب أو يستحيل معه احلال الآلات محل العمليات اليدوية ، رغم أن كل هذه الحرف تستفيد بشكل ما من التقدم الفنى • والنقطة التى تفصل بين الصناعات اليدوية والصناعات الصغيرة فى هذه الأنشطة غير واضحة • فهى جميعا تنتمى الى مجموعة الصناعات اليدوية السابق الاشارة اليها فيما يختص بجدارة المحافظة عليها ودعمها ، على شرط توفر الخبرات الفنية ، والمعرفة الحقيقية بطرق العمل ، وهو ما لا يتيسر دائما فى الدول النامية •

قرارات السياسة العامة

يجب اجراء عمليات مسح (حصر) للصناعات البيئية ، وان يتم توجيه ومساعدة ما يتوقع له النجاح منها اذا ما رؤى المحافظة عليها والتوسع فيها فى ظل حركة التصنيع • ويجب وضع سياسة محددة ، فى كل دولة بالنسبة لمختلف أنواع المهن التى يمارسها الحرفيون • كما يجب أن يكون هناك قرار واضح ، بأنواع الحرف التى تحتم الأهداف القومية بقاءها ، وأيها تتاح له احتمالات التطور والنمو جنبا الى جنب مع باقى الصناعات •

وهناك بعض الصناعات الجديدة التى يجب ان تمكن من استغلال طاقة السوق بالكامل • وليس من المصلحة القومية ، أن يعطل نجاحها بالانتقاص من نموها لحماية بعض عمليات الصناعات اليدوية التى لا يمكنها ان توفر السلع والخدمات ، بأسعار وجودة مناسبة •

كما ان هناك بعض الحرف التى يمكن توجيهها وجهات جديدة ، اذا ما توفرت لها الخامات المحلية ، ومستوى المهارة المهنية ، وقدرة الأسواق على الاستيعاب سواء فى داخل الدولة أو خارجها ، ونوعية وعدد الأفراد العاملين بهذه الحرفة ، وخصائص السلعة ، والمدى الذى يمكن الوصول اليه فى توضيح صفاتها كسلعة نابعة من دولة بعينها •

ومعاونة الحرف التى يستقر الرأى على الاحتفاظ بها ، انما ترتبط بتقديم القروض لها ، والأساليب أو الطرق الفنية الجديدة ، وبالتصميمات الأجود ، والتسويق • وقد يمكن تشجيع الحرفيين أحيانا على العمل بخامات جديدة قد تكون من نواتج الصناعات الجديدة • فمثلا ، نجد أنه من الممكن نقل عمليات صباغة وطبع الأقمشة يدويا بالطرق البيئية من استعمال أقمشة النسيج اليدو ى الى استعمال أقمشة من انتاج مصانع النسيج الحديثة• وهناك أمثلة أخرى مشابهة فى مجالات الصناعة الخشبية (الأخشاب المجففة،

البانوه ، الابلكاش ... الخ) وصناعة الفخاريات (طينات ومواد طلاء جديدة) ، وصناعة المجوهرات (سبائك جديدة) ، وهكذا . و لاحاجة الى زيادة التأكيد بأن القرار الخاص بمستقبل مختلف الحرف يجب أن لا يتخذ الا بعد القيام بدراسات شاملة تستهدف تقييم كافة الوجهات المحتملة . واذا ما اتخذ قرار بالصناعات اليدوية التى تستحق البقاء وتتحمل المنافسة الاقتصادية ، فيجب القيام باجراء آخر يمس المهنيين الذين سيتركون حرفهم التى يعيشون منها كنتيجة لنمو الصناعة . وبعض الحرف يمكن تحويلها الى صناعات صغيرة حديثة ، على أساس فردى أو جماعى ، فى نفس النشاط أو فى نشاط مغاير ، عن طريق عقد برنامج تطويرى وتعليمى وبمساعدة مالية وفنية مباشرة . واذا لم يكن من الصالح تحويل أصحاب العمل الى مرحلة الصناعة الصغيرة ، لأسباب اقتصادية أو بسبب مقاومة الحرفيين أنفسهم لتطوير أصحاب العمل الى مرحلة الصناعة الصغيرة ، أو عندما يحتاج تصنيع الانتاج الى قدر كبير من الاستثمار حتى يمكن اتمام هذا التغير ، فهنا يجب وضع برنامج اجتماعى واقتصادى لهؤلاء الحرفيين الذين تركوا حرفهم يستهدف اعدادهم للعمل فى أنشطة أخرى .

المساعدة الفنية والمالية والتسويقية وتسهيلات الخدمة المشتركة

بعد اتخاذ القرار بالحرف التى يجب الابقاء عليها ، على الحكومة ان تتخذ الخطوات الايجابية لمساعدتها فى النواحى الفنية المالية والتسويقية .

المساعدة الفنية

لا يعنى اتخاذ قرار بانه من الواجب اجتماعيا واقتصاديا دعم حرفة معينة فى دولة ما ، ان يقترح استمرار هؤلاء الحرفيين فى العمل بنفس الأسلوب السابق اذ يجب أيضا ان تحدد الدراسة التى تجرى على كل حرفة الخطوات اللازمة للارتفاع بالمهارات المطلوبة ولتطوير عملية تسويق منتجاتها . ومن الواضح أن هذه الخطوات ستختلف من دولة الى أخرى وكذلك من حرفة الى أخرى وقد يتطلب الأمر نظاما جديدا لشراء المواد الأولية أو حتى الانتقال الى نوع مخالف من المادة الأولية . ويجب دائما على مركز البحوث أو التنمية ، الذى تمنيه الدولة ، أن يبحث فى توفر المواد الأولية الجديدة ، أو الأفضل والأساليب الفنية الحديثة للانتاج ، التى قد تستخدم لتحسين السلعة أو خفض تكاليفها . كما يجب أن يقوم مرشد فنى أو مركز خدمة ميدانى بتعريف الحرفى وارشاده للتطبيق العملى لنتائج البحوث وفوق هذا كله ، يجب أن تتمشى المساعدة مع متطلبات الحرفى . ويعنى هذا ، أن يكون المرشدون والموجهون العاملون فى خدمة الحرفيين أفراداً يمكنهم شرح مقترحاتهم بطريقة مبسطة ومباشرة ، مع التوضيح العملى لما يقترحونه اذا لزم الأمر . يوجد هنا بعض الاختلاف بين متطلبات كل من صغار الصناعيين والحرفيين . ففى حالة الحرفيين يجب عموما أن

يسير البحث عن الخامات الجديدة والأساليب الفنية الأفضل فى خطوات مبسطة ، وأن يكون التوجيه الارشادى عمليا للغاية .

ويمكن هنا ذكر الكثير من الأمثلة . فقد قام خبير فى الصناعات الخشبية فى جامايكا بانتاج خشب أبلكاش من الخامات المحلية يمكن ان يستعمله كل من منتجى الأثاث فى المصانع الصغيرة والحرفيين واستنبط المعهد الفنى بكوبنهاجن طرقا جديدة لتجفيف الخشب ولنيه طبقها الحرفيون الدنمركيون . وفى الهند وماليزيا وأندونيسيا ، أدخل الموجهون الفنيون فى طرق الدباغة أساليب دباغة جديدة يمكن تطبيقها فى الريف لاعداد جلود السحالى الكبيرة «الليزار» ، وجلود الثعابين . كما استنبطت أساليب متطورة فى مختلف الدول للطلاء بالفضة ، وطلاء الخزف بالمينا ، وطباعة الحرير بالشبكات ، وتعبئة وحفظ فواكه المناطق الحارة ، كما تم تعريف المهنيين والحرفيين بها وتدريبهم عليها وبالنسبة للأساليب الفنية للتشغيل ، فيجب عموماً المحافظة على الأسلوب التقليدى للعمل ـ وفى الغالب تكون هى الطريقة اليدوية ـ ولكن يجب توفير العدد الميكانيكية البسيطة للحرفى لخفض الوقت الذى تستنفذه بعض العمليات الشاقة ولخفض تكلفة المنتج وزيادة دخل الحرفى . وهذا الدخل يصل فى أفضل الظروف الى مستوى حد الكفاف ، لذلك يجب ضمان دخل أكبر للمهنى ومستوى أعلى للمعيشة مع نمو الاقتصاد ككل .

المساعدة المالية

غالبا ما يؤدى قيام جمعية تعاونية أو مؤسسة حكومية لبعض مجموعات الحرفيين فى مجال معين أو فى مجالات مختلفة متعددة ، الى حل المشاكل المالية ذاتيا . بذلك يتحرر الحرفى الفرد من عبء البحث عن الأموال اللازمة لاستثماراته فى المعدات والتسهيلات الجديدة ورأس المال العامل الذى قد يلزم له ـ وخاصة للحصول على المواد الأولية ـ والذى يكفى لاجتياز الأوقات التى تظهر فيها العوامل الموسمية أو صعوبات السوق الوقتية التى

قد تعوق تدفق دخله . عموما عندما لا تسمح الأحوال بانشاء مؤسسة حكومية أو جمعية تعاونية لسبب أو لآخر ، فيجب وضع برنامج لمد الحرفيين الأفراد أو مجموعاتهم بالاقراض الكافى لتنفيذ التطوير اللازم . وقد يتطلب استعمال الحرفى لخامات جديدة أن يوفر كميات كبيرة منها أكثر مما اعتاد فى مشترواته . ولا يمكنه ان يجتاز هذه العقبة الا ببعض المعاونة فى الحصول على قرض .

ويتغير أيضا شكل برنامج الاقراض مع الظروف المحلية . واذا لم يكن هناك استثمار خاص ، تصبح الأموال العامة هى مصدر التمويل ، وان لم يكن من اللازم ان يكون الأمر كذلك فى كل الحالات . وقد اقامت بعض الدول بنكا خاصا بالحرفيين لتقديم القروض للحرفيين وأرباب المهن يماثل البنوك الزراعية التى تمد المزارعين وصغار ملاك الأراضى بالقروض . وأحيانا قد يكون من الأكثر فائدة تطبيق برنامج الاقراض عن طريق بنك تجارى قائم . وفى كلا الحالتين ، يجب ضمان المرونة التامة حتى يتلقى الحرفيون قروضهم سريعا . هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن أرباب المهن الحرفيين لا يعلمون كيف يتقدمون بطلبات الاقتراض من البنوك والتى تتطلب الكثير من الاجراءات الكتابية وتقديم الضمانات وغير ذلك من الاجراءات القانونية المعقدة .

المساعدة فى التسويق

لعل نجاح أو فشل برنامج لمساعدة الحرفيين انما يتوقف كلية على اعداد الاجراءات المناسبة للتسويق . وفى كثير من الدول ، يقع « المهنى » تحت رحمة تجار غير أمناء ، بسبب عدم توفر خدمات التسويق المنظمة ، ويتلقى كأجر جزءا صغيرا فقط من الثمن الذى يدفعه المشترى الأخير . وتكون أرباح التجار باهظة فى بعض الأحيان . وهنا فقط ، يجب انشاء جهاز للتسويق ، سواء حكومى أو خاص ، ولكن يخضع لنوع من الرقابة الحكومية ، لحماية حقوق الحرفيين ، ويمكن لهذا الجهاز أن يتوسع فى ارتياد

أسواق سلع الصناعات اليدوية وأن يضمن حصول الحرفى على التعويض الذى يستحقه •

ويجب أن تشمل اجراءات التسويق هذه انشاء شبكة من الحوانيت (فى داخل الدولة ، وفى خارجها فى بعض الأحيان) ، والارتباط مع منافذ التوزيع (القطاعى) الرئيسية ، وتوثيق صلة التعامل مع المصدرين والأجهزة التجارية فى الأسواق الخارجية • وقد يكون من اللازم تنظيم المعارض أو الأسواق • وقد حققت دول كثيرة نجاحا فى هذا المجال • وهناك تنظيم تسويقى كهذا على شكل معرض حكومى يتواجد فى المدن الكبرى لبيع المنتجات الصناعية اليدوية فى أغلب ولايات الهند • وتوجد مثل هذه التنظيمات التسويقية فى تايلاند وأندونيسيا وفى بعض الدول الأوروبية ، كما بدأت بعض دول أمريكا الجنوبية فى العمل بهذا النظام ، مثل دول البحر الكاريبى • ومعونة الحكومة لازمة فى جميع الحالات تقريبا لاجراء مثل هذا التنظيم التسويقى •

والمعاونة فى التسويق يجب ألا تقتصر على ايجاد منافذ للبيع والاتصالات المناسبة لتوزيع الانتاج ، بل يجب أن تشتمل أيضا على نظام يسمح بتعريف الحرفى برد فعل السوق ليتعرف على آراء من يمكن ان يكونوا مشترين لسلعة ، وما يلزمهم من ناحية التصميم ، والنوع ، والحجم ، واللون ، والاستعمال الوظيفى ، والسعر • ولا مناص من ربط هذا مع خدمات الارشاد ، وتوجيه الحرفى ليتمكن من تطوير منتجاته واعدادها للتنافس فى الأسواق • والاستحواذ على حجم مناسب فى الأسواق العالمية يتطلب المخاطرة المستمرة لفترة طويلة • فيجب بذل الكثير من الجهد لاجراء دراسات السوق ، وللبحث عن طرق لخفض التكاليف ، قبل أن يتم الأقبال على منتجات الصناعة اليدوية فى الأسواق الخارجية • ونظرا لعدم توفر المعرفة عما حققته الدول الأخرى فهناك أحيانا الكثير من الادعاءات غير الحقيقية الشائعة عن نوعية منتجات الصناعة اليدوية ، ومقدرتها على المنافسة • كما أصبح المستهلكون المحليون والوطنيون معتادين على مستوى معين من الجودة ولا يشعرون عادة ، بأنه لا يكفى للمنافسة فى السوق

العالمية • وقد تجد الدول ، التى تجتذب السياح ، أو التى تثير بعض الاهتمام من النواحى التاريخية أو الدينية ، انه من اليسير عليها التوسع فى مبيعاتها من السلع اليدوية • والهدايا • وعموما ، فالقليل فقط من الدول النامية هى التى تتمتع بهـذا الوضع المريح • ولكن تحقيق النجـاح فى مجـال التسويق الصعب ، يحتـاج عادة الى جهـود طائلة وبرامج لتطوير انشطة الصناعة اليدوية ، مع التركيز الخاص على الجودة والتصميم • ويجب ان تبحث بدقة امكانية تطبيق أسلوب التعاونيات فى التسويق • فقد نجحت مثل هذه التعاونيات فى دول مختلفة ، ولكن مجرد التطبيق فى حد ذاته لا يضمن نجاحا أكبر • ويمكن للجمعية التعاونية ان تحقق شعورا أكبر بالمشاركة والمسئولية من جانب الحرفى الفرد ، اذا ما كان تنظيمها مناسبا ومشتملا على كل العوامل الاجتماعية ـ هذا مع اتخاذ نفس الخطوات التى تتخذ فى أى نوع آخر من التنظيم ، لضـمان مسـتوى الجودة والتصميم والسعر • وفى الدول التى تسـمح تشريعاتها ومناخها الاجتماعى العـام بالأسلوب التعاونى ، فالاحتمال كبير فى ان تحصل الجمعيـة التعـاونية على ما تحتاجه من دعم مالى من الحكومة • أما فى الدول الأخرى فقد تواجه الجمعية التعاونية بعض الصعوبات ، كأن لا يكون المستوى الثقافى والاجتماعى للحرفيين كافيا فيحول بينهم وبين الادراك بان التنظيم التعاونى ، كأى تنظيم آخر ، يجب أن توجهه كذلك اعتبارات اقتصاديات العمل •

التسهيلات المشتركة

يعتبر تقديم التسهيلات المشتركة اجراء آخر يجب ان يشتمل عليه برنامج مساعدة المجتمع الحرفى • ويمكن ان تأخذ التسـهيلات المشـتركة شكل معدات أكثر ميكنة لصباغة وتجهيز الأقمشة المنسوجة يدويا ، ومعدات أفضل وأفران يسهل التحكم فيها لصناع الفخار وتسهيلات الطلاء الكهربائى لضمان مستوى أعلى لتشطيب أسطح بعض منتجات الصـناعة المعـدنية • وأحيانا يكون المبرر اقتصاديا أكثر منه فنيا لطلب انشاء تسهيلات مشتركة• فمثلا أقام مجموعة من الحرفيين من صناع الأحذية فى أكوادور بمعونة من

الدولة ، مدينة تعاونية لضمان امدادهم بالجلود بأسعار مخفضة •

ويجب بحث شكل التسهيلات المشتركة التى يمكن اقامته بحثا دقيقا•

ففى بعض الدول ، يمكن تنظيمها على أكمل وجه ، على أسس تعاونية • ولهذه ميزتها فى أن يشعر الحرفيون بالملكية المشتركة لهذه التسهيلات ، وبالارتباط المباشر بتشغيلها • غير أن الخبرة تشير الى أن الشكل التعاونى الذى قد يشجع استخدام تسهيلات فنية مشتركة كبيرة ، مما لا تتيسر للحرفى الفرد ، تتولد عنه بعض المشاكل الاجتماعية والادارية• لذلك يجب السير فيه بحذر وعلى أن يسبقه دائما برنامج تعليمى اشراكى واجتماعى حيث يتعرف الحرفيون فيه بعناية على طبيعة النظام التعاونى والمسئوليات التى تقع عليهم نتيجة لانضوائهم تحت لوائه •

وفى بعض الدول الأخرى، تقوم الأجهزة الحكومية بتقديم التسهيلات المشتركة ، التى تغطى اغلبا كلا من الجوانب الفنية والتسويقية • وأحيانا يكون الاتحاد مسئولا عن شراء المواد الأولية ، وتسويق المنتجات والتمويل• وقد يقوم الاتحاد بعمل التسهيلات المشتركة فى اعداد المواد ، وتجهيز المنتج وبيعه ، ويصبح الحرفى الفرد بمثابة مقاول فرعى مستقل يحول الخامات الى المنتج • ويؤدى هذا العمل لحساب المؤسسة الحكومية • وقد جرب هذا التنظيم بنجاح ، لأن له فى الواقع ميزته الواضحة ، وهى تحرير الحرفى من مشاكله المتشابكة مثل شراء الخامات ، وتسويق الانتاج ، وكذلك تقديم بعض العمليات الفنية له مما لا تتوفر لديه امكانيات أدائها •

والاحتمال الثالث هو ان تقوم منشأة أهلية بتوفير كل هذه الخدمات أو بعضها • وما من شك فى انه يمكن لمشروع خاص ، فى ظل ظروف معينة، أن ينشىء خدمة فنية مشتركة لمجموعة من الحرفيين فى شكل يؤدى الى فائدتهم جميعا •

والمثل السابق من انشاء أفران لتجفيف الخشب للصناعات الخشبية يوضح ذلك • ويجب على كل دولة ان تجد الحل الأكثر تلاؤما مع المعايير الاجتماعية القائمة ، والشكل العام للتنظيم الصناعى، وتوفر الرغبة فى القطاع

الخاص ، والمميزات الخاصة والموقف فى مجال الصناعات اليدوية موضع البحث • ويعتبر المستوى الاجتماعى والثقافى والتعليمى للحرفى الفرد ، والتوطن الجغرافى ، والتوزيع للمجتمع الحرفى من العوامل التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار •

الاجراءات الحكومية ـ السلبية والايجابية

كل التعليقات السابقة تنطبق فقط ، على الجزء من القطاع الحرفى واليدوى الذى يثبت التحليل الدقيق لموقفه انه يصلح اقتصاديا لاعادة تشكيل أنشطة العاملين به وكما اتضح مما سبق ، فهناك جزء من الصناعات اليدوية لا يتمكن بأية حال من البقاء مع منافسة الصناعات الجديدة • وقد قامت بعض المحاولات فى بعض الدول لابطاء خطوات التنمية الصناعية حتى يمكن تلافى انقراض مجموعات الحرفيين أو تناقصهم بسرعة • وقد تم هذا تشريعا مع بعض الاجراءات المالية للمعاونة فى الابقاء على موقف الحرفيين• فمثلا حدث ان اضطر المستوردون فى سيلان الى شراء جزء معين من السلع من الحرفيين المحليين حتى ولو قاموا ببيعها بخسارة • وفى الهند ، زيدت ضرائب الانتاج مرارا على الأقمشة من الانتاج المصنى وعلى الانتاج من الوحدات الكبيرة فى الصناعات الجلدية ، واستعملت الحصيلة لمساعدة الحرفيين العاملين على الأنوال اليدوية • وفى أوقات أخرى ، قصر طبع المنسوجات من المصانع الكبيرة على مستوى معين من الانتاج ، كما تم الحد من التوسعات فى المصانع الكبيرة فى صناعات الأحذية والدباغة وصناعة الملابس الجاهزة للتخفيف من تأثير منافسة هذه الصناعات على الموردين من الحرفيين التقليديين •

وقد تم منذ ذلك الحين التخلى عن أغلب هذه الاجراءات لعدم تلاؤمها مع رغبات الدولة التى تسعى الى التصنيع • وهناك مثل آخر من اكوادور• فقد صدر فى وقت ما قانون يمنح الحرفيين الكثير من الحقوق ـ فبمقتضى هذا القانون كان من الممكن اقتصاديا ان يناضل الحرفيون كبار المنتجين الذين يعملون بوسائل اكثر فاعلية ـ ولكن هذا القانون لم يشجعهم على التوسع فى أعمالهم وتحويل عملياتهم الى صناعات صغيرة •

وتختلف الآراء فى جدوى مثل هذه الاجراءات • فمن الواضح انه يلزم للتعجيل بحركة التصنيع أن تعطى الصناعات النامية ، القدر الأكبر من فرص الانتاج المستمر ، والاستفادة التامة من كل طاقاتها • والاجراءات من هذا النوع قد تثبت فائدتها كخطوات انتقالية قصيرة الأجل ، تهدف الى التقليل من قسوة المشاكل الاجتماعية التى تظهر فى المجتمع الحرفى ، ولكنها كاجراءات طويلة الأجل فانها لا تؤدى الا الى حماية الانتاج غير الاقتصادى والعمل فى غير صالح المستهلك ، الذى يجد أن عليه أن يدفع أسعار أعلى لمنتجات ذات نوعية متخلفة فى أغلب الأحيان • وعلى المدى الطويل تميل هذه السياسات نحو اعاقة النمو الصناعى • ويحجم أصحاب الأعمال القادرون عن استثمار أموالهم فى الصناعة اذا شعروا بان هناك ما يمنعهم من الاستفادة من كل حجم السوق بغرض حماية صناعات يدوية وتقليدية أقل فعالية • كما ان الحماية المفرطة واغداق المزايا على الحرفيين لن يجدهم بالدعم الذى يلزم للتوسع الى صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم •

ويمكن للحكومة ان تتخذ اجراء ايجابيا لمساعدة الحرفيين تجاه خطر فقدهم لمواردهم المعيشية وهنا تكمن الاحتمالات فى اتجاهين :

(أ) دعم الحرفيين الأكثر قربا للنظام المصنع حتى يتطوروا للقيام بدور أصحاب الأعمال وبانشاء صناعات صغيرة حديثة •

(ب) اذا لم يكن ما سبق صالحا للتطبيق ، فيجب اعادة تدريب وتوجيه الحرفيين للدخول كأصحاب أعمال أو كعاملين فى الصناعة أو الأنشطة الحديثة الأخرى ، مثل اصلاح وصيانة المعدات والعربات ، والانشاءات ، والتركيبات الكهربائية أو أعمال السباكة •

وفى كثير من الحالات تتشابه الاجراءات المطلوبة لتنفيذ الخطوات الموضحة سابقا فى (أ) مع تلك التى تلزم لمساعدة المهنيين فى المجالات الحرفية التى يتقرر الاحتفاظ بها • ويجب أيضا تقديم المعاونة فى القروض والمشورة الفنية والمساعدة فى التسويق • ولكن المساعدة والخدمات المطلوبة

هنا تكون عموما أكثر شمولا • فعلى الخصوص يتطلب الأمر قدر أكبر من خدمات المشورة والتدريب • وحتى اذا ما كان المهنى متمتعا بالاشتراطات الأساسية ليملك أو يدير منشأة صغيرة ، فانه سيحتاج الى التدريب على المهام الادارية الاساسية اللازمة لادارة مثل تلك المنشأة • كما سيحتاج لبعض المشورة الفنية والتدريب ليتمكن من التعامل مع الآلات والعمليات الجديدة التى ربما لم يسبق له معرفتها كحرفى مستقل • ويعتبر خلق جهاز عامل لخدمات الارشاد للصناعة الصغيرة ضمن تنظيم حكومى أو كمعهد أو مركز مستقل أو حتى ضمن جهاز آخر كبنك مثلا ، شرطا لازما لنجاح أى برنامج يهدف الى تحويل الحرفين الى صناعيين صغار •

المجمعات الصناعية

يعتبر المجمع الصناعى اداة هامة أخرى يمكن أن تستعملها الحكومة بنجاح لتنشيط أنتقال الحرفى الى مستوى صاحب العمل • وعدم توفر التسهيلات المادية بتكلفة مناسبة يكون دائما أحد المعوقات شديدة الخطورة بالنسبة لتنمية الصناعات الصغيرة ويعمل الحرفيون عادة فى منازلهم أو فى ساحاتها الخلفية ، فاذا ما نمت عملياتهم الى مستوى الصناعات الصغيرة واجهتهم على الفور مشكلة ايجاد الأماكن المناسبة • ولا يمكنهم التغلب على هذه الصعوبة بدون معونة من بعض الأجهزة • والمجمع الصناعى الذى يوفر الأمكنة الموحدة للمصانع ، مع المرافق والخدمات اللازمة بتكلفة مناسبة ، يمكن أن يضع حلا لهذه المشكلة وغيرها من المشاكل للحرفيين القادرين على توسيع أنشطتهم الى صناعات صغيرة(٢) •

---

(٢) هناك فكرة جديدة نبعت من Things Jamican وهو الجهاز الحكومى فى جمايكا لتطوير الصناعات اليدوية فى تلك الجزيرة ، تتلخص فى انشاء « مجمع للحرف » فى المجمع الصناعى بمبير هول فى كينجستون • وسيشمل هذا المجمع عنابر للورش مقسمة الى وحدات صغيرة يمكن ان يمارس فيها الحرفيون اعمالهم مع توفير بعض التسهيلات المشتركة لخدمتهم • ومن هذه التسهيلات فرن لتجفيف الخشب الذى يستعمله النجارون الحرفيون • وبالمثل ، ففى تقرير مقدم الى حكومة السمن عن (تنمية الصناعات اليدوية) (١٩٦٧) •

اعادة تدريب الحرفيين

يتطلب الأمر برنامجا لاعادة تدريب الحرفيين الذين لا يمكنهم انشاء صناعات صغيرة • وقـــد يتطلب الأمر العمل على اعادة اســتقرارهم فى صناعات أخرى •

ولكى ينجح البرنامج الذى يتم بمقتضاه تحويل الحرفيين الى عمال صناعيين أو الى أفراد قادرين على توفير الخدمات الحديثة ، فانه يجب ألا يقتصر على التعليمات المهنية • بل يجب أيضا أن يوضع موضع التنفيذ برنامج اجتماعى وتعليمى ليس فقط لتدريب الحرفى على استعمال الآلات والأساليب الفنية الجديدة ولكن ليساعده أيضـا على التعـود على الهيكل الاجتماعى لحياة المصنع •

وتمثل الأنشطة الحرفية أسلوبا للحياة ونمطا ثقافيا مبنيين على روابط أسرية قوية وعلى استقلال الحرفى فى اطار مجتمع يرحب به • وبدون تقديم برنامج تعليمى للحرفيين ، فانهم قد يقـــاومون اعادة التدريب أو التشكيل بيقين عاطفى على أن فى استطاعتهم الاستمرار اقتصاديا فى أسلوبهم الذى اعتادوا عليه • وفى بعض الدول ، نجد انه حتى بعد اتضاح الحقائق القائمة للواقع الاقتصادى والتى تظهر على شكل تدهور فى الدخل (الى حد الكفاف) ، فان ردود الفعل تكون سلبية فى أغلب الأحيان ، وعندئذ تناشد الحكومة لتقديم مساعداتها على أمل انقاذ ما يمكن انقـــاذه • وقد تتدخل العوامل السياسية فى الموقف لتزيده تعقيدا لذلك ، فالنصيحة المخلصة التى توجه الى الحكومات التى تهدف الى تفادى تضخم المشاكل الاجتماعية بحيث تستعصى على الحل والتى تنشأ من عدم توفر فرص العمل للحرفيين العاطلين ، هى أن تقوم باعداد برنامج اجتماعى وتعليمى بناء ذى نسب وأبعاد ملائمة لمواجهة هذه الصعوبات • وســـوف يخلق اعادة التشكيل أنماط اجتماعية جديدة لتحل محل الأنماط التى تخلى عنها الحرفيون •

من أحد خبراء منظمة العمل الدولية الذى قام بعملية مسح للمشكلة فى هذه الدولة ورد اقتراح بانشاء مجمع للصناعات الحرفية يوفر مكان العمل والخدمات لكل من الحرفيين والذين يمكنهم انشاء صناعات صغيرة ، وهذا المجمع الحرفى المقترح ســـيضم قســـما للتدريب ، ومركزا للعرض بالاضافة الى المخازن وغيرها من التسهيلات المشتركة •

الخلاصـــة

تتدهور الصناعات اليدوية البيئية والأنشطة الحرفية بنمو الصناعات وتطورها • ولن تحل المشكلة نفسها بنفسها بدون مبادأة من الحكومة • ولا ينتظر من الصناعة أن تنمو بسرعة تكفى لاستيعاب الحرفيين المتوقفين والذين يفقدون موارد أرزاقهم بسبب عدم مقدرتهم على منافسة الصناعات الصاعدة • لذلك يجب وضع سياسة بناءة اذا ما كان من الضرورى تلافى هبوط المستوى الاجتماعى والاقتصادى لمجموعة كبيرة من المواطنين • ويجب أن تبنى سياسة الحكومة على تحليل شامل لكل الاقتصاد الحرفى ، لتحديد الأنشطة التى يجب أن تبقى طبقا لأهداف الاقتصاد القومى • كما يجب أن تحدد سياسة الحكومة بعد ذلك الأنشطة التى تقع فى المجموعات التالية :

(أ) أنشطة يدوية تجسد الفنون الشعبية القومية أو تعكس مهارات عالية يمكنها التنافس فى الأسواق •

(ب) أنشطة حرفية يمكن مساعدتها لتنمو الى صناعات صغيرة •

(جـ) أنشطة من القطاع البيئى يهددها قيام الصناعات الجديدة بتوفير منتجاتها وخدماتها بأسلوب أكثر اقتصادا •

وبعد اتخاذ هذا القرار ، يجب متابعة سياسة الحكومة بعناية تامة للتأكد من حصول العاملين فى كل مجموعة من الأنشطة ، على القدر الأكبر من المساعدة للتغلب على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والفنية التى تواجههم • وسيعنى هذا اقامة مراكز أو خدمات للارشاد لكل من الحرفيين فى المجموعة (أ) ولصغار الصناعيين فى المجموعة (ب) • كما انه سيعنى اعداد برنامج مناسب للمساعدة المالية لكل من هاتين المجموعتين • وسيعنى

كذلك اعداد موسع لاعادة التشكيل والتدريب المهنى لهؤلاء الذين يندرجون فى المجموعة (جـ) • وفى الكثير من الدول النامية ، تكون هذه المشاكل ملحة اذا لم تصاحب حركة التصنيع الكثير والمشاكل الاجتماعية والمعاناة الناتجة عن توقف آلاف الحرفيين المتعطلين • وسياسة الحكومة الواضحة ، وما يتبعها من اجراءات مناسبة ، وهى وحدها التى يمكنها أن تخفف من رد الفعل الحتمى لنمو الصناعات على اقتصاديات القطاع البيئى•

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٢/٦٢٥٦

مركز التنمية الصناعية للدول العربية
٣٣ شارع ١٤ بالمعادى
ص.ب ١٤٩٧ - القاهرة ج.م.ع

ايد كاس ١/٠١/٠٢٩

We regret that some of the pages in the microfiche copy of this report may not be up to the proper legibility standards, even though the best possible copy was used for preparing the master fiche

G T805

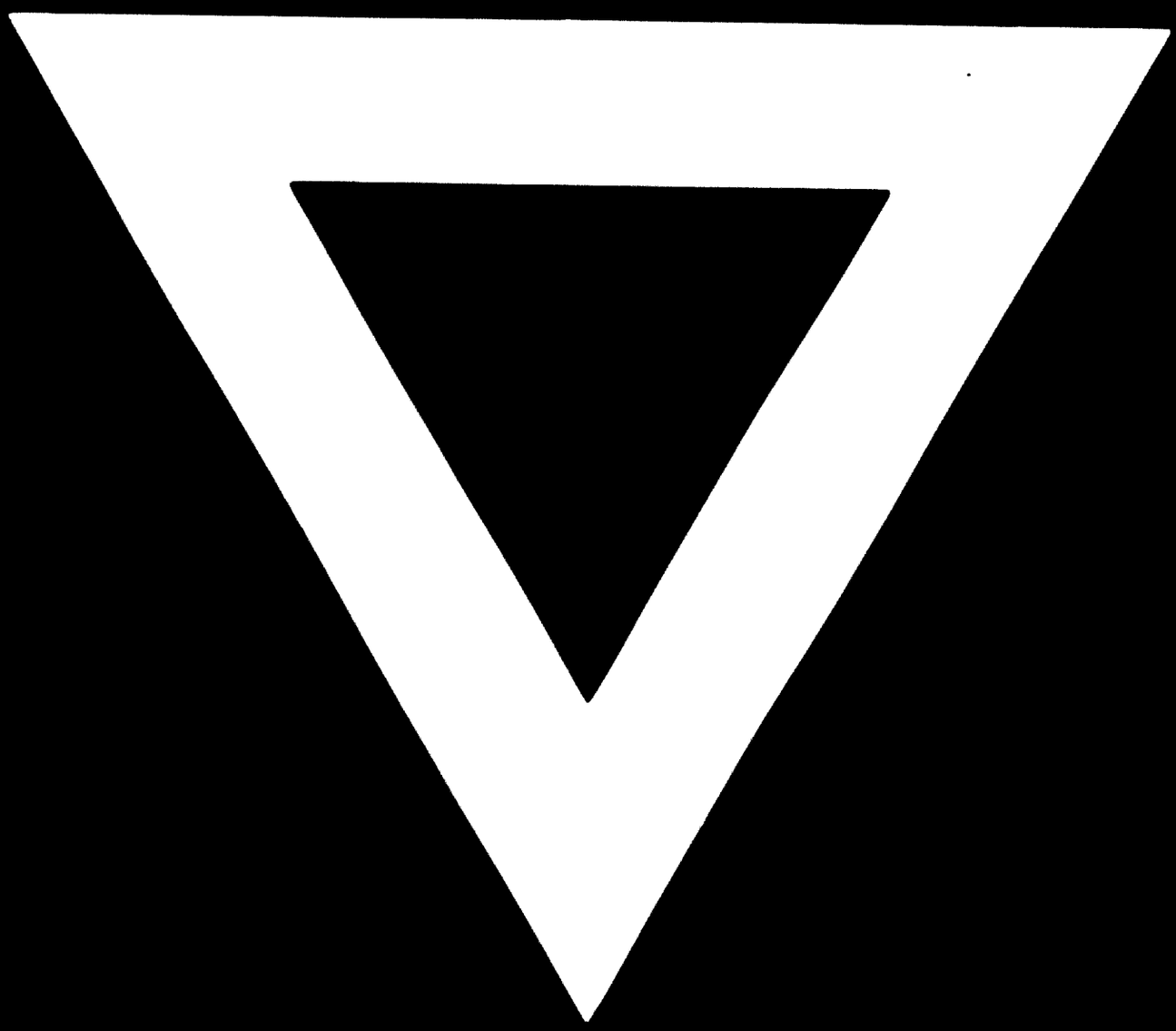

91 11 08
AD 92 03
CAL 940